قاسيون

العدد 527
السبت 19 تشرين الثاني 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (35.272.751) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

من الذي يعيق الحل؟!

◄ علاء عرفات

بعد ثمانية أشهر على بدء الحركة الاحتجاجية التي ظهرت كتعبير عن أزمة وطنية عميقة، بقيت هذه الأزمة بعيدةً عن الحل، لا بل راحت تتطور وتتعقد تحت تأثير جملة من العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية.

وما زال الدم السوري ينزف، لا بل يشتد هذا النزيف ويزداد عدد الضحايا من مدنيين وعسكريين، مع حصول انحسار في الحركة الشعبية السلمية وتزايد العمل المسلح، ودخول القوى الخارجية أكثر على خط الأزمة ودعم العمل المسلح.

كان واضحاً منذ بداية الأحداث أن هذه الأزمة تعني أنه لم يعد من الممكن استمرار الحالة السورية السابقة، لا سياسياً ولا اقتصادياً، وأن الوضع كان قد أصبح جاهزاً منذ أمد بعيد لحصول تغيرات عميقة في النظام السياسي وإصلاحات بالعمق نفسه في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إن التأخر في هذه العمليات قد هيأ الأرضية للانفجار وهو ما حذرنا منه على مدى سنوات.

إن ما يمنع الآن السير باتجاه حل الأزمة هو سلوك القوى المتشددة في النظام وأجهزة الدولة ومن في حكمهم، وكذلك سلوك المتشددين في المعارضة.

وإذا كان متشددو أجهزة الدولة مدعومين من قوى الفساد الكبرى في أجهزة الدولة، وحلفائها في المجتمع، فإن متشددي المعارضة مدعومون وتشد أزرهم القوى الخارجية عربيةً ودوليةً، وقوى فساد ونهب في الداخل أيضاً.

الأولى تريد الإبقاء على الوضع السابق أو إيجاد وضع آخر تتم فيه المحافظة على مستوى النهب والفساد القائمين، والثانية تريد استبدال النظام بوضع يؤمن مصالح القوى الخارجية ويؤمن إلغاء الدور الإقليمي لسورية المانع للسياسات الإمبريالية والصهيونية.

إن التعامل العنيف والخاطئ مع الحركة الشعبية على مدى أشهر قد سمح بنشوء بيئة مناسبة لتواجد وتحرك المسلحين، بيئة حاضنة لهم في عدة مناطق، ويمكن لهذه البيئة أن تمتد وتتسع إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، خاصةً في ظل اتساع عناصر التدخل الخارجي (الإعلامي، السياسي، وإمداد السلاح)، وفي ظل التلويح بإيجاد مناطق عازلة في بعض المناطق الحدودية.

وهنا ينبغي أيضاً فهم السلوك الأمريكي في هذه المسألة، إن التصريحات الأمريكية التي نصحت المسلحين بعدم إلقاء سلاحهم (تجاوباً مع مبادرة وزارة الداخلية بالعفو عنهم) بعد توقيع الورقة العربية، لم يكن هدفها الوحيد تشجيع المسلحين ودعمهم فقط، بل كان يهدف أيضاً إلى تقوية مواقع متشددي النظام وأجهزة الدولة في الوقت نفسه، والإبقاء على دائرة العنف وتوسيعها وتسريعها.

وفي ظل الوضع الحالي الملائم نسبياً من حيث كون الدور الروسي- الصيني يمنع التدخل الخارجي عبر مجلس الأمن، ويضطر القوى الخارجية للجوء إلى دعم القوى المتشددة المسلحة في المعارضة، وتأمين الظروف لها للنمو وخلق صدام مسلح دائم وطويل، يمكن أن يتطور إلى حرب أهلية طائفية يمكنها أن تودي بالبلاد نحو التقسيم. في ظل هذا الوضع، فإن المدخل للحل الآمن الذي يسمح بتحقيق الإصلاحات المطلوبة (بناء نظام سياسي جديد بكل مفرداته المعروفة، وتحقيق إصلاحات اقتصادية جذرية وعميقة)، يكمن هذا الحل في القضاء على المتشددين، كل المتشددين، سواءً في أجهزة الدولة عبر محاسبتهم وفتح ملفات كل من أراق دماء الأبرياء، أو المتشددين في صفوف المعارضة المسلحة الذين يريقون دماء المدنيين والعسكريين، إن من شأن البدء بالقضاء على المتشددين يعني كسر دائرة العنف من أجل وقفه، ومن شأنه أن يمنع إعاقات الحل السياسي الآمن، أو إعاقات بدء الحوار الوطني. كما من شأنه البدء بخلق المستوى الضروري من الثقة بين الشارع والدولة، وتغيير واقع مستوى الثقة الضعيف القائم حالياً.

فعلى مدى الأشهر الماضية، هذه القوى هي التي كانت تعيق السير نحو الحوار الوطني الجدي الحقيقي، وهي ما زالت حتى الآن تعيق عملياً التغيرات الحقيقية من أجل بناء نظام سياسي جديد، وهذا التأخير والرفض والإعاقة قد كلف البلاد آلوف الضحايا، وفي حال استمرار الوضع بهذا الشكل يعني ألوفاً جديدةً من الضحايا.

إن كلفة التأخير في بدء التغيير تزداد، لا بل تتضاعف، ولابد من وضع حد للقوى التي تمانع الحل الآمن، فهذا الحل ليس دون حدود زمنية، هذه الحدود التي إن جرى تجاوزها يصبح الحل الآمن غير ممكن.

■■

شتاء الأزمة بلا مازوت

تصوير: فيصل يعسوب

بلاغ عن رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

الوطن في خطر.. لا للاستقواء على الشعب.. لا للتدخل الخارجي

عقدت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعها الدوري بدمشق بتاريخ ٢٠١١/١١/١٢، وناقشت فيه آخر التطورات في سورية وحولها، وخصوصاً القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية حول تعليق مشاركة وفود سورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات التابعة لها، وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية وسحب السفراء العرب من سورية، وكذلك دعوة المعارضة إلى القاهرة لتحدد موقفها من «المرحلة الانتقالية» حتى يقرر مجلس الجامعة موقفه من الاعتراف بها..

وقد أكد الاجتماع على الموقف الثابت للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين من مخاطر محاولات التحالف الإمبريالي–الصهيوني–الرجعي العربي نسف أية فرصة للخروج السلمي الآمن من الأزمة الوطنية العميقة التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من ثمانية أشهر.

كما أكد الاجتماع أن القرارات الصادرة عن الجامعة العربية تعد مساساً مرفوضاً بالسيادة الوطنية لبلدنا، وتدفع بالأزمة نحو التدويل والتدخل الخارجي الاستعماري بهدف تفتيت سورية أرضاً وشعباً، في إطار المخطط الأمريكي–الصهيوني إزاء المنطقة من المتوسط حتى بحر قزوين.

إن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين كجزء حي وفاعل في المعارضة الوطنية، ترفض دعوة الجامعة العربية للذهاب إلى القاهرة للاجتماع مع مجلسها، ولا تطلب الاعتراف بها إلا من شعبها، وهي تطلب من كل أطياف المعارضة الوطنية، وخصوصاً هيئة التنسيق الوطنية، مهما بلغت درجة الاختلاف مع النظام، أن تراجع خطوتها باتجاه تلبية دعوة الجامعة، والتي لا تعدو كونها «خطوة خطيرة» نحو تدويل الأزمة وفتح الطريق

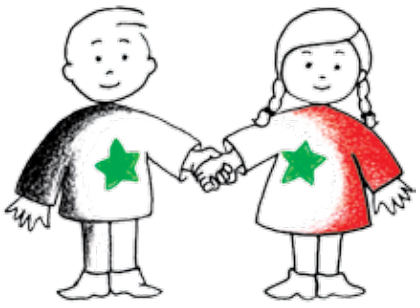

أمام تكرار السيناريو الليبي في بلدنا.

أكد الاجتماع أن تطور الأحداث في سورية وحولها يضعها في أخطر مرحلة بتاريخها منذ سايكس – بيكو حتى الآن، وهذا يؤكد ما كررناه مراراً بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد، وأن الاستقواء على الشعب يستدعي في نهاية المطاف التدخل الخارجي ...أما الاستقواء بالشعب فهو الكفيل برد أي تدخل خارجي.. فالحل الأمني البحت وسلوك العصابات المسلحة من كل شاكلة ولون، دفع البلاد إلى حافة الحرب الأهلية التي تستخدم الفتنة الطائفية أداة أساسية لها...

إن الوطن في خطر، واللحظة الراهنة تتطلب مصالحة مستعجلة من قبل القوى النظيفة والشريفة والوطنية في النظام مع جماهير الشارع السوري التي لا يمكن أن يُشك بوطنيتها، والرافضة لأي تدخل أجنبي بشؤون البلاد، والغاضبة بآن واحد من ممارسات القوى المتشددة من النظام التي كانت سائدة في الفترة الماضية، وخاصة أنها لم تر حلا للأزمة الوطنية الشاملة إلا في الإجراءات الأمنية البحتة، ولم تستمع منذ البدء إلى صوت العقل، وهي تتحمل اليوم مسؤولية أساسية فيما وصلت الأوضاع إليه.

من هنا لابد من إجراءات مستعجلة تكفل مواجهة خطري التدخل الخارجي والفتنة الداخلية، وهذا يتطلب فوراً:

١- الإعلان عن عدد المعتقلين على خلفية الأحداث منذ ١٥ آذار وإطلاق سراحهم فوراً...

٢- الإعلان عن أسماء المفقودين منهم، وفتح تحقيق قضائي مستقل بالمشاركة مع محامي أسرهم لمعرفة المسؤول عن مصيرهم ليصار إلى محاسبته.

٣- العزل الفوري للمتشددين والمتطرفين والمجرمين، سواء داخل النظام أو خارجه، والمسؤولين عن نزيف الدم السوري ومحاكمتهم علناً أمام الشعب وإنزال أقصى العقوبات بحقهم.

٤- رفض أي مراقبين عرباً أو دوليين، في موضوع إنهاء العنف والمظاهر المسلحة إذا كانوا من عداد دول التي وافقت أو سعت أو عملت لاستصدار قرارات عربية أو دولية تستدعي التدخل الخارجي ضد سورية ووحدتها وسيادتها.

٥- تشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية ذات صلاحيات كافية للدفاع عن الوطن ووقف نزيف الدم السوري وإيصال البلاد إلى ضفة الإصلاحات الجذرية الشاملة باتجاه التغيير الدستوري المطلوب.

إن الحفاظ على سورية أرضاً وشعباً قضية أكبر من الجميع، نظاماً ومعارضة، ولا خيار إلا بالاعتماد على الشعب مصدر الشرعية وكل السلطات والحافظ الأمين على كرامة الوطن والمواطن..

دمشق ٢٠١١/١١/١٢

● رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

إبلاغ إلى وسائل الإعلام حول استقبال وزارة الخارجية الروسية لممثلي المعارضة السورية في الخارج

استقبل وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف يوم ١٥ تشرين الثاني وفد المعارضة السورية في الخارج برئاسة المثقف السوري المقيم الدائم في فرنسا برهان غليون، الموجود في موسكو بدعوة من جمعية التضامن والتعاون مع شعوب آسيا وأفريقيا. في اللقاء مع وزير الخارجية، وفي المشاورات اللاحقة التي أجراها نائب وزير الخارجية بوغدانوف مع الوفد، أكّد الجانب الروسي بصورة كافية من الوضوح دعوة جميع أطياف المعارضة السورية التي ترفض العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، المساهمة دون إبطاء لتحقيق مبادرة الجامعة العربية حول تسوية الأزمة السورية الداخلية عبر إطلاق الحوار بين السلطات السورية والمعارضة.

لقد تم توصيل وإيضاح الموقف الروسي إلى المعارضين السوريين لمصلحة ضرورة إيجاد مدخل بنّاء نحو تذليل العقبات والمشكلات التي تواجهها سورية اليوم، وتنفيذ الإصلاحات في مصلحة جميع السوريين، وكذلك عدم السماح لأي تدخل بالقوة في الشؤون السورية.

غليون وافق بوجه عام على هكذا مدخل (مقاربة) بالاستناد إلى مبادرة الجامعة العربية المذكورة آنفاً.

١٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

■■

بصراحة

للدفاع عن الوطن ينبغي أن تكون النقابات مستقلة

الطبقة العاملة السورية لاعب أساسي في موازين القوى المحلية منذ تبلور ملامحها الأولى كطبقة لها مطالب وحقوق اقتصادية وسياسية وطنية، فقد تطور هذا الدور مع تطور حراكها وتصاعده باتجاه قضيتين أساسيتين:

رفع سقف المطالب العمالية كزيادة الأجور وتحديد ساعات العمال والضمان الصحي والاجتماعي إلخ.

بلورة تنظيم نقابي مستقل عن الهيمنة البرجوازية، وواسع يضم جميع النقابات بغض النظر عن الاتجاهات السياسية للأعضاء المنتسبين لهذه النقابات.

إن سير الحركة النقابية والعمالية بهذا الطريق لم يكن مفروشاً بالورود، ولم تكن الطرقات معبدةً أمامهما لكي تحققا أهدافهما، بل دفعت الحركة العمالية والنقابية أثماناً باهظة من السجن والتشريد للمناضلين العماليين، ولكن عزيمة المناضلين لم تفتر بالرغم من تلك التضحيات الجسام، والسبب أن قضية الطبقة العاملة وحقوقها الاقتصادية والسياسية وقضية الدفاع عن الوطن تحتاج إلى أكثر من ذلك خاصة عندما يكون المناضلون أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الصمود والمقاومة، أو الركوع والاستسلام للقوى المعادية، سواءً كانت داخلية أم خارجية.

لقد طرأت على الحركة النقابية تطورات هامة من حيث البناء التنظيمي والبرامج والشعارات، وأشكال العمل خلال العقود الخمسة المنصرمة، فتغيرت معها الذهنية وأيضاً الحركة على الأرض، فأصبحت مرهونة للخطوط الحمر الكثيرة التي وضعت لها، حيث أفقدتها استقلاليتها وحدت من إمكانياتها في أداء دورها الكفاحي الذي وجدت لأجله، فأصبحت لا تتحرك خارج ما هو مرسوم لها من دور وأداء، والتجربة القريبة الماثلة أمامنا الآن مع السياسات الاقتصادية الليبرالية تؤكد صحة ما نؤكد عليه من تحليل لواقع الحركة النقابية، فكانت ومازالت عاجزة عن المواجهة الحقيقية مع تلك السياسات ومع آليات النهب الواسعة التي استقدمتها السياسات الليبرالية من خلال فتح الاقتصاد الوطني بمجمله على مصراعيه أمام أوسع عمليه نهب شهدتها بلادنا وأمام أكبر عملية انتهاك لحقوق الشعب السوري السياسية والاقتصادية، مع العلم أن الكثير من قيادات وكوادر الحركة النقابية كانت تشير وتؤكد على المخاطر التي تسببها السياسات الليبرالية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، كما كانت تلك الكوادر تؤكد على احتمالات حدوث انفجارات اجتماعية لا أحد يعلم بالمدى التي ستصل إليه تداعياتها وتأثيراتها على الوضع الداخلي برمته، بل الأسوأ من ذلك كان يجري الدفاع المستميت عن السياسات الليبرالية وممثليها في عقر دار الحركة النقابية، وذلك عبر تأكيد البعض بأنها سياسات صائبة وصحيحة ستحقق مطالب واحتياجات الشعب السوري في العمل والصحة والسكن والأجور المتناسبة مع الأسعار، أي ستؤمن للفقراء الكادحين السوريين المن والسلوى وأنهار العسل، كما كان يطرح أيضاً على الهامش الحفاظ على القطاع العام، والقطاع الخاص المنتج، بينما الواقع الحقيقي كان عكس ذلك، وكان يسير نحو الكارثة الحقيقية التي ستفجر كل شيء كما هو حادث الآن.

إن تلك الأكاذيب التي كانت تسوق على شكل أرقام وخطط في الخطة الخمسية العاشرة، لم تكن سوى ذر للرماد في العيون، بل كانت مؤشراً اقتصادياً وسياسياً لما ينتظر سورية من تحولات خطيرة نشهد نتائجها الآن على الأرض، والتي تتحمل جزءاً أساسياً من مسؤوليتها الحركة النقابية والقوى الوطنية الشريفة داخل النظام وخارجه، التي كانت درجة مقاومتها للسياسات الليبرالية ليست بالمستوى الكافي لقطع الطريق عليها من أجل التخفيف من آثارها الكارثية على سورية شعباً وجغرافيا، والتي نعيش مشاهدها وأحداثها المأساوية الآن، حيث ينزف الدم السوري على الأرض رخيصاً، وسورية مهددة أرضاً وشعباً بالاجتياح من جانب التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي العربي الذي يضع كل إمكانياته الجبارة لتحقيق هدفه العدواني مستخدماً الشعارات نفسها التي رفعتها الحركة الشعبية السلمية من أجل اقتناصها وتأخير حراكها بما يخدم الهدف الاستراتيجي الذي وضعه ذاك التحالف غير المقدس، فهذا التحالف يعلم تماماً كما هي القوى التي تبنت الحل الأمني كخيار وحيد لأنهاء الحراك الشعبي، إن الحراك الشعبي السلمي الجاري على الأرض بشعاراته الطبقية والوطنية التي رفعها في بداية الحراك، تحمل في مضامينها خطراً حقيقياً على تحقيق المشروع العدواني للتحالف الإمبريالي – الرجعي العربي، كما تعلم القوى المتشددة أيضاً مخاطر تطور الحراك الشعبي بشعاراته الطبقية والوطنية التي كان يرفعها حيث التقت مصالح كلا الطرفين بقطع الطريق على تطور الحراك بشعاراته الطبقية والوطنية كل طرف بطريقته الخاصة، لأن استمرار الحراك الشعبي سلمياً سيفجر طاقات الشعب السوري باتجاه حقوقه الأساسية في العيش بكرامة وحرية في التعبير عن مصالحه الحقيقية، وتحرير أرضه وعلى رأسها تحرير الجولان، وهذا التطور لا يتوافق مع مصالح الطرفين المتصارعين شكلاً، والمتوافقين مضموناً لمنع الحراك الشعبي من التطور الطبيعي، وهنا تكمن مسؤولية القوى الوطنية التاريخية في عدم انخراط معظمها المباشر مع الحراك الشعبي وتركه وحيداً يخوض صراعه الضاري من أجل مستقبل سورية وتطورها وتقدمها، لا بل تركٍ وحيداً وهو عديم الخبرة السياسية والتنظيمية يتعلم من تجربته يوماً بعد آخر، ولكن بتكاليف وأثمان كبيرة تدفعها الحركة الشعبية بشقيها الصامت والمتحرك على الأرض، وستدفع الثمن أكبر إذا ما تطورت الأحداث وفقاً لما هو جار الآن على الأرض. ومن هنا يكتسب حراك القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية، أهمية استثنائية في العمل على حماية الوطن والدفاع عنه، وذلك بصياغة برنامجها المستقل عن البرجوازية بكل تلاوينها وأشكالها، وبهذه الاستقلالية تكون قادرة على حماية الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع العام الصناعي والزراعي، وتتمثل هذه الحماية بفك ارتباطه مع الشركات الأجنبية وقوى السوق المحلية التي من خلالهما يجري الحصار الاقتصادي من أجل تجويع شعبنا وخاصة الفقراء منهم.

إن مصلحة الطبقة العاملة الخاصة والعامة تقتضي حماية الاقتصاد الوطني وتطويره، وأن يكون وطنياً بكل مراحله ابتداءً بالمادة الأولية وانتهاءً بمرحلة التصنيع النهائية، وعندها تكون الضغوط التي تمارس والحصار المضروب الآن عديم التأثير والأثر، وهذا يقتضي كي يتحقق إطلاق الحريات النقابية والسياسية وتفعيل طاقات وإمكانيات الحركة النقابية والطبقة العاملة التي ليس لها حدود.

■عادل ياسين

في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية..

الإداريون الفاشلون ابتلعوا مكافآت العمال في العيد!

أكدت المذكرات والإحصائيات الشهرية والدورية الصادرة عن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية أن ثمة تراجعاً واضحاً في المؤشرات الإنتاجية والتسويقية لها، والذي تمثل بتراجع كبير للمبيعات يقدر بحوالي ١,٦ مليار ليرة، وكذلك تأكيدها على عدم تنفيذ الخطط الإنتاجية في الشركات التابعة بالشكل الكامل والمطلوب حسب الخطط الإنتاجية، وزيادة كميات المخازين مقارنة بتلك التي كانت موجودة في بداية العام الحالي، وبشكل يخالف لمفهوم المكافأة، أو أبطال الإنتاج، الذي يرتبط منحها بالعمل المتميز الحريص الكم والنوع، الذي يرتبط منحها بالعمل المتميز الذي ينعكس إيجابا على أداء العاملين بشكل عام.

هذه الطريقة المعروفة في التكريم لها أبطالها المزيفون في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية ولها مفهومها الخاص للمكافأة تجسدت بتخصيصها مكافأة عيد الفطر المقدرة بتسعة آلاف ليرة سورية لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، والبالغ عددهم ٩ أعضاء، إلى جانب تخصص المديرين بمكافأة قدرها ٥٠٠٠ ليرة سورية لكل منهم، وهم الذين يصل عددهم إلى ٨ مديرين في الوقت الذي لم يعط باقي عمال وعناصر المؤسسة سوى ١٠٠٠ ليرة لكل منهم.

إن هذه الطريقة المجحفة بحق العمال توجت بحصول أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المركزيين وهم الذين لا يتجاوز عددهم الـ٢٠ على مكافأة موازية لتلك التي حصل عليها مجموع العاملين الحاصلين على المكافأة في المؤسسة، وذلك بشكل يدعو للتساؤل ليس على منح تلك المكافأة في مؤسسة تشير مؤشراتها الإنتاجية والتسويقية إلى التراجع والخسارة بل على التفاوت الكبير بين أرقام وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين المركزيين، عن مدى أحقية هؤلاء في الحصول على تحفيز يفوق الرقم المعطى لعمال المؤسسة ذاتهم الذين لم يحصلوا وكما أسلفنا سوى على ١٠٠٠ ليرة لكل منهم، رغم كون الإنتاج يقوم على العاملين على خطوط الإنتاج أما هؤلاء المدراء فهمهم الوحيد الكرسي والمراتب.

ولعل ما يزيد من الاستغراب في مؤسسة تعاني من الخسارة وزيادة المخازين وتراجع المبيعات أن قرار المكافأة صدر عن وزارة الصناعة نفسها تحت الرقم ١٩٨٥ تاريخ ٢٠١١/١١/٢٦، والذي نص على منح نحو ٨٠ عاملاً من عمال وزارة الصناعة مكافأة يتراوح مبلغها ما بين ٢٥٠٠-٤٠٠٠ ليرة سورية على حساب النسيجية، وهو ما يطرح سؤالاً عن مدى أحقية هؤلاء في الحصول على تحفيز يفوق الرقم المعطى لعمال المؤسسة ذاتهم الذين لم يحصلوا وكما أسلفنا سوى على ١٠٠٠ ليرة لكل منهم، علماً أن المؤسسة تعاني من الخسارة وأن المديرين المركزيين فيها قد حصلوا على السقف الموضوع للمكافأة في الوقت الذي لا يزال العمال العاديون بعيدين عنه ويتمنون نيل ربع ما يأخذه المدراء.

والسؤال هو: ألا يستحق العمال مكافآت أكثر من إداراتهم؟ وهل تعيد الوزارة النظر بطريقة توزيع المكافأة لمصلحة العمال المنتجين؟.

■■

تثبيت العمال المؤقتين بأجر بدء التعيين

◄ ع. ياسين

أقر المرسوم التشريعي رقم /٦٢/ تاريخ ٢٠١١/٦/٥ تثبيت العمال المؤقتين على أساس آخر أجر يتقاضاه العامل المؤقت، ولكن بعض إدارات الشركات والمعامل أبت إلا أن تكون معادية لمصالح العمال وحقوقهم التي أقرها لهم المرسوم التشريعي الذي صدر بعد أخذ ورد استمر لسنوات بين الحكومة السابقة والنقابات، حيث كانت الحكومة تعد بإصدار مرسوم لتثبيت العمال وتعود عن وعدها، فلا يصدر مثل هذا المرسوم الذي هو حق للعمال الذي يعملون بشكل دائم وليس مؤقت، حيث يتقدم العامل المؤقت بطلب إلى إدارته لتثبيته، وفقاً للتعليمات المرفقة بالمرسوم التشريعي، وهذا ما قام به العمال من الفئة الخامسة في الشركة السورية للغزل والنسيج بحلب، ولكن إدارة الشركة قامت بتثبيتهم على أساس أجر بدء التعيين، وهكذا يخسر العمال بهذا الإجراء جزءاً من أجورهم المستحقة على الشركة، ويمكن أن ندلل على هذا الإجراء الذي قامت به إدارة الشركة بحق عمال الفئة الخامسة من خلال قرارها الصادر عن المدير العام، والذي نص على تعيين أحد العمال بأجر بدء التعيين القرار يحمل الرقم ع/٧٠٢/٧٥٣ تاريخ ٢٠١١/٩/٢٢ حيث أنخفض أجر العامل كما تبين الوثائق التي بين أيدينا كما يلي:

تاريخ التعيين الأولى ٢٠٠٦/١/٥ حائز على شهادة ابتدائية بصفة عامل نسيج أجر العامل المقطوع عند بدء التعيين /١١٥٢٤/ ل.س.

حصل على ترفيع مقداره /٩٠١/ ل.س عن الفترة الواقعة بين ٢٠١٠/١/٥ ولغاية ٢٠١١/٩/٣٠ حيث أصبح أجره الشهري المقطوع /١٢٤٢٥/ ل.س.

الأجر الجديد بعد التثبيت /١٤٢٥٠/ ل.س.

بهذا الإجراء يكون العامل قد خسر من أجره /٥٢٥/ ل.س!!.

إن هذا الإجراء الإداري غير العادل موضوع برسم نقابة عمال النسيج بحلب واتحاد عمال حلب عموماً من أجل الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم ومنها أجورهم التي أقرها لهم القانون.

إننا في جريدة قاسيون نقف إلى جانب العمال من أجل زيادة أجورهم والدفاع عن حقوقهم، وبهذه المناسبة فإن (قاسيون) قد تلقت شكراً من العمال لمواقفها الثابتة في الدفاع عن حقوقهم.

■■

التعليمات التنفيذية للمرسوم ١١٦..

لم يصدر ما ينهي العمل بالأنظمة السابقة، فكان مصيره الغموض

بعد صدور المرسوم ١١٦ الخاص بتعديل بعض المواد في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، في أيلول الماضي، والمتضمن تعديلات على المادة /٨/ من القانون بحيث يجري التعيين في الوظائف للفئتين الأولى والثانية بموجب مسابقة كما يجري التعيين لوظائف الفئات الثالثة والرابعة والخامسة بموجب اختبار، لم تقم الجهات الوصائية حتى الآن بتنفيذ بعض الفقرات، والتي أقرت بعضها بأن يتم صدور قرار من مجلس الوزراء، وبناء على اقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار الإجراءات والأصول الخاصة بالتعيين والتعاقد في الجهات العامة، وهذه الإجراءات يجب أن تصدر عن وزارة الشؤون، وكذلك مضمون الفقرة الخاصة بالمرسوم والتي تحدد صدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خاص بالأحكام الناظمة لعمل المكاتب العامة للتشغيل وما تتضمنه شهادة قيد العمل من بيانات.

وعلى الرغم من مرور فترة على صدور المرسوم إلا أن هذه الإجراءات والقرارات لم تصدر بعد، ولا تزال التعليمات السابقة سارية المفعول نظراً لعدم صدور أي شيء يلغي العمل بها، خاصة أن المأمول من هذه القرارات تنظيم عمليات التشغيل في الجهات العامة والخاصة إضافة إلى أن مكاتب التشغيل لا تزال تمارس دورها في التوظيف رغم أن التصريحات للمعنيين في وزارة الشؤون وغيرها تؤكد أن لا دور لها في التوظيف، إلا أن عدم صدور التعليمات الخاصة بالمرسوم ١١٦ أبقى على العمل وفق الأحكام السابقة، والعمل وفق مكاتب التشغيل، ولم يصدر ما ينهي العمل بتلك الأنظمة، مما يعني وجود غموض لدى الجهات العامة، والخاصة بمسألة تشغيل العمالة، فيما إذا كان وفق مكاتب التشغيل، أم وفق حاجة هذه الجهات.

إن العملية أضرت كثيراً بشريحة واسعة من الخريجين الجدد، ومن المنتظرين بالحصول على فرصة عمل لائقة، وهذا الضرر يتطلب الإسراع بإصدار التعليمات من تلك الجهات وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ليتاح للجهات تشغيل حاجتها من العمال حسب المرسوم الجديد.

فإلى متى يبقى المواطن ضحية قرارات خاطئة، ويبقى مصير المراسيم أدراج المسؤولين؟!.

■■

مشكلة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن أرباب العمل لا يسددون!

قال المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية د. خلف العبد الله إن مؤسسته انتهت من تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، وإحالته إلى الجهات المختصة بهذا الشأن.

وأكد العبد الله أن وزير العمل شكل لجاناً لدراسة موسعة لهذا القانون، مبيناً أن سبب التأخير في إصداره يعود «كما في كل مرة» إلى اعتراض أرباب العمل على نسب الاشتراكات والمطالبة بتخفيضها على حساب المستحقين.

لكن العبد الله الخبير في قوانين إصابات العمل أكد أن صندوق إصابات العمل قد أخذ بالخسارة منذ عام ٢٠٠٩ ويتم دعمها من الصناديق الأخرى في المؤسسة.

وبيّن العبد الله أن نسبة ٢٤٪ التي تنص عليها تعديلات القانون الجديد هي نسبة منخفضة، ومع ذلك فإن عائدها لمصلحة رب العمل لأن استقرار العامل سينعكس إيجاباً على إنتاجية العمل، علماً أن النسب التي يتم تحصيلها في سورية هي ضمن الحدود الدنيا المعمول بها عالمياً، وهذا يؤكد بعكس ما كان يشيعه له البعض في الحكومة السابقة.

وأكد العبد الله المؤتمن على حقوق العمال بشكل صريح أن مشكلة المؤسسة تكمن في ضعف الالتزام بتسديد التأمينات الاجتماعية من أرباب العمل، حيث لا يتجاوز عدد المؤسسات الملتزمة نسبة الـ٧٠٪ على حين تصل هذه النسبة في أغلب دول العالم إلى أكثر من ٩٩٪.

■■

١٦،٤٪ من المستوردات و٥٢،٥٪ من الصادرات السورية مع الدول العربية

التزام الدول العربية بالعقوبات الاقتصادية هو المحدد لحجم تأثر الاقتصاد

◄ حسان منجه

لا يمكن لأي متابع أو مهتم بالشأن الاقتصادي السوري أن يتجاهل تأثير وتبعات أية عقوبات اقتصادية عربية على سورية إذا ما حصلت، والتي سيجري تقييمها في ضوء حجم التبادل التجاري الإجمالي بين سورية والدول العربية بالدرجة الأولى، ومدى التزام هذه الدول بالعقوبات التي ستفرض على سورية، ونوعية العقوبات المفروضة أيضاً. فهل ستوقف اتفاقية التجارة الحرة العربية؟! وما هو تأثر العقوبات على الربط الكهربائي بين الدول العربية الثماني؟! وهل ستلغى اتفاقات اقتصادية بينية سابقة بين الدول العربية مع سورية؟! كلها أسئلة افتراضية لا يمكن التكهن بإمكانية حدوثها من عدمه، إلا أنها ستبقى إحدى الاحتمالات المقترحة في أية عقوبات عربية على سورية..

البلدان	المستوردات	الصادرات
الأردن	٨،٣	١٦
السعودية	٢٩	٢٧،٥
العراق	٣،٦	١٢٥،٧
لبنان	٧	١٦
الإمارات	٩،٥	٨
الجزائر	٠،٦	٩
مصر	٤٠	١٧
بلدان عربية أخرى	١٨،٦	٣٦،٨
البلدان العربية مجتمعة	١١٧،٤	٢٥٦،٤
المجموع العام	٧١٤	٤٨٨

٤٩٪ من الصادرات العربية للعراق

ميزاننا التجاري رابح مع الدول العربية، والتبادل التجاري بالأرقام بين سورية والدول العربية ليست بالقليلة، فمستوردتنا من الدول العربية تشكل ١٦،٤٪ من إجمالي مستورداتنا الإجمالية، بينما تصل صادراتنا منها إلى ٥٢،٥٪ من إجمالي الصادرات السورية، وذلك حسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٩، وبالعودة إلى تفصيلات صادراتنا نجد أن العراق تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة ٤٩٪ من إجمالي الصادرات العربية، تليها السعودية بـ١٠،٧٪ من إجمالي الصادرات، وبالانتقال إلى المستوردات من الدول العربية، نجد أن كتلة مستورداتنا الرئيسية تأتي من مصر التي تستحوذ على ٣٤٪ من مستورداتنا من الدول العربية، تليها السعودية بـ ٢٤،٧٪، ثم الإمارات بـ ٨٪ من إجمالي مستورداتنا من الدول العربية، وهذا يعني أن الثقل الأساسي من صادراتنا إلى الدول العربية هي مع العراق، وعلى المقلب الآخر، تسيطر مصر على ٣٤٪ من مستورداتنا، وبالتالي، فإن التزام الدول العربية بهذه العقوبات هي التي تحدد حجم تأثر الاقتصاد السوري، ولكن التأثر حاصل بالتأكيد فيما إذا جرى التزام بالعقوبات الاقتصادية المفروضة..

التبادل التجاري بين سورية والدول العربية عام ٢٠٠٩ القيمة بمليارات الليرات السورية

الزراعي والحيواني الثقل الأساس

شكل العقوبات المتوقعة على سورية لا يمكن التنبؤ بها، إلا أن مدير صندوق تنمية الصادرات إيهاب اسمندر توقع تجميد التعامل باتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا) مع سورية، هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ الكامل في بداية عام ٢٠٠٥ وأدت إلى تصفير الجمارك بين الدول العربية للمنتجات المصنعة محلياً، وبنسبة لا تقل عن ٤٠٪ من التصنيع المحلي، وقد يكون شكل العقوبات بتجميد عدد من الاتفاقات الثنائية من جانب بعض الدول العربية مع سورية، فصادراتنا إلى الدول العربية ثقلها الأساسي هو زراعي وحيواني، على عكس صادراتنا إلى الاتحاد الأوروبي حيث كان يشكل النفط عمودها الفقري، فأهم صادراتنا إلى مصر هو: العدس، التين الجاف، بذور كمون، قمر الدين، ورق التبغ، بولي بورثان، التفاح الطازج، ولحم العواس إلى دول الخليج العربي.

أما أهم وارداتنا من هذه الدول، فهو مواد غذائية أيضاً، وبعض المواد المصنعة، كاستيرادنا الأرز الأبيض، والفاصولياء الجافة، والشاي الأسود المجمر، والأسمنت البورتلاندي الأبيض من مصر مثلاً، وبالتالي، فإن لا تقنيات أو أجهزة دقيقة في ميزاننا التجاري بين سورية والدول العربية..

عقوبات محتملة

ومن بين احتمالات العقوبات التي ستفرضها الدول العربية، إمكانية زيادة الرسوم على المنتجات السورية التي وصل بعضها إلى الصفر في الفترات السابقة، مما يعيق حركة البضائع السورية بشكل غير مباشر إلى الدول العربية، دون منعها بشكل واضح وصريح، بالإضافة إلى إمكانية الاستغناء عن المستوردات السورية إلى عدد من هذه الدول، وهذا سيؤدي إلى مضاعفة أسعار العديد من السلع إن لم نقل أغلبها، على اعتبار العامل النفسي يلعب دوراً إضافياً في حركة الأسعار والتسعير في الأسواق السورية، بدلاً من فاعلية قوانين الاقتصاد الكلي، وبالتالي، فإن تطبيق أية عقوبات سيرهق المواطن السوري أولاً قبل سواه، كما أنه سيخفض حجم القطع الأجنبي الذي ستحصل عليه سورية من خلال تصدير منتجاتها إلى هذه الدول، كما ستنعكس هذه المستوردات على الصناعة، التي نستورد لها الكثير من المواد المصنعة، وأنصاف المصنعة من الدول العربية التي تعاني بالأساس من مشكلات على صعيد المنافسة، وعجزها عن الحفاظ على أسواقها التاريخية أو اختراق أسواق جديدة لضعف تنافسيتها ..

سورية أهم عقد الترانزيت

يعتبر موقع سورية أهم عقدة ترانزيت بين العديد من الدول العربية، وهذا دُعّم بتخفيض رسم الترانزيت ٢٠ في المئة سنوياً، وصولاً إلى إلغائه كلياً بعد ٥ سنوات بين لبنان وسورية والأردن، وهذا أدى إلى تخفيض تكلفة نقل البضائع المستوردة إلى سورية والعابرة بالترانزيت عبر أراضيها إلى الدول الأخرى، فتكلفة شاحنة الترانزيت من لبنان إلى العراق عبر سورية لن تزيد على ٨٠ دولاراً، على أساس متوسط حمولة ٣٠ طناً ووزن سيارة فارغة ٢٠ طناً، بمعنى أن نسبة انخفاض التكلفة هنا تبلغ نحو ٤٣ في المئة، بينما إذا ما تم البحث عن خطوط ترانزيت بديلة فقد لا تجدها، أو قد تكون تكلفتها كبيرة عبر عقد ترانزيت بديلة، وكذلك فإن التبادل التجاري بين السعودية وتركيا يمر عبر سورية، وبالتالي، فإن إيقاف الترانزيت عبر سورية سيعطل أو يعيق التبادل التجاري مع تركيا، فتجارة الترانزيت في سورية بشكل أساسي مع لبنان، فالأردن، والسعودية، كما أن إيرادات الترانزيت إلى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين ٢،٠٩٪ عام ٢٠٠٠ لترتفع بشكل تدريجي فيما بعد، وهذا يدلّ على أهمية مردود الترانزيت كرافد مهم للموازنة العامة للدولة دون تحمل أعباء كثيرة مقارنةً بالعديد من الأنشطة الاقتصادية كالصناعة، فالموقع الجغرافي له أهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها، وخاصة من جانب تركيا والعراق ولبنان والأردن، وهذا يحتم التساؤل: هل من إمكانية أمام الدول العربية إذا ما أرادت فرض عقوبات على سورية تحمل الاستغناء عن الترانزيت مع سورية والاستعاضة عنها بدول أخرى؟! وما هي تكلفة هذا البديل إذا ما وجد على هذه الدول؟! وفي المحصلة يتساءل الكثيرون: هل ستخسر سورية ٢٥٦ مليار ليرة من صادراتها الإجمالية إلى الدول العربية إذا ما تم فرض عقوبات عليها؟! هذه أبرز الأسئلة الآن..

■■

الكهرباء والحطب.. والوعود الحكومية

لم تحدد الحكومة آليات الدعم بعد، لذلك فإن الحصول على بضعة ليترات من المازوت هو أمر بغاية التعقيد، حتى بالسعر الحر، بل بات هذا التقنين أداة بيد البعض لاستغلالها في رفع السعر إلى ٢١ – ٢٢ ليرة، وهذا ما جعل السوريين أفضل الباحثين عن البدائل، فالعديد من أصحاب محلات بيع الأدوات الكهربائية، أكدوا زيادة مبيعاتهم بنسبة لا تقل عن ٥٠٪، وهذا تأكيد على احتلال الكهرباء محل المازوت في عملية التدفئة المنزلية، كما لجأت أغلب الأسر، وخصوصاً في المناطق الريفية إلى الحطب أيضاً، والمشاهدات المتعددة تشير إلى زيادة الاعتماد عليه في التدفئة.. وللغاز نصيبه أيضاً، حيث ازداد استخدام مدافئ الغاز كوسيلة للتدفئة، وهذا ليس كلاماً إنشائياً، بل إن ارتفاع مبيعات أسطوانات الغاز أكثر من ٢٠٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠، هو أحد المؤشرات، وهذا يحتم التساؤل: متى سيتم الإفراج عن دعم المازوت مع قدوم البرد الذي لا ينتظر التأخير والوعود الحكومية؟!..

■■

فساد كبير في استيراد الأكياس المستخدمة في الصناعة المحلية

المليارات تهدر منذ سنوات.. وآخرها صفقة مع تركيا بـ٥،١ مليون يورو!!

◄ نزار عادلة

في صفقات الفساد بالشركات والمؤسسات الصناعية يختلط الحابل بالنابل لدرجة يصعب التمييز بين الوزير، والمدير، والمتعهد، والجابي، والمفتش، فالجميع منهمك في وليمة النهب والتزوير والسرقة، ومن لا يشارك في الوليمة يعاقب، وللقصاص أكثر من وسيلة لمعاقبته، وتحت عناوين عديدة، كالإساءة للاقتصاد الوطني، والتشهير بالقطاع العام، وعناوين أخرى عديدة..

فساد معلن

قبل سنوات تم تقديم معمل الورق في دير الزور إلى مستثمر سوري بالشراكة مع الدولة، ورغم اعتراضنا على هذا الوجه الأخر للخصخصة الذي سارت عليه الحكومة السابقة، وبتوجيهات من المنظمات الدولية، ولكن الأمل كان بأن يتم إقلاع هذا المعمل خصوصاً وأنه الوحيد في سورية، ولكنه تعثر في بداياته، وعاد ليقلع الآن، ولكن كيف؟! وما هي حصة الدولة؟! وما هي نوعية إنتاجه؟! ولا أحد يعلم كل ذلك حتى الآن، لكن المثير للجدل الآن هو موافقة الحكومة السورية الحالية على استيراد أكياس الاسمنت بمبلغ /٥،١/ مليون يورو من شركة تركية!..

المهندس إبراهيم عباس مدير عام مؤسسة الاسمنت يقول في تصريح «لسيرياستبس» إن مجلس الوزراء كان قد وافق مؤخراً على تخصيص مبلغ /٥،١/ مليون يورو لغرض استيراد أكياس الإسمنت خاصة بالمؤسسة، وأضاف أن العقد سيوفر على الحكومة السورية مبلغاً وقدره /١٦٥/ مليون ل.س سنوياً خلافاً للورق الذي كنا نستورده من «فيمبكس»، موضحاً أن العقد كان قد أعلن عنه قبل بداية الأحداث في سورية.

معمل «يتيم»

ورق الاسمنت متوفر بآلاف الأطنان لدى معمل ورق دير الزور، ومدير المؤسسة يقول إن العقد يوفر مبلغ /١٦٥/ مليون ل.س خلافاً للورق الذي كان يتم استيراده من «فيمبكس»، ولكنه لم يشر المدير إلى معمل ورق دير الزور، لكن ورق معمل دير الزور الأغلى سعراً من الورق التركي، وهذه كانت حجة معامل السكر التي كانت تستجر أكياس الخام من شركات النسيج بحجة أن سعر الكيس مرتفع، ولكنها تعاقدت مع تجار وسماسرة في القطاع الخاص لاستجرار أكياس «البولي بروبلين» على أنها أرخص، وهكذا خسرت معامل النسيج مئات الملايين لتصب هذه الملايين في القطاع الخاص.

سؤال مشروع

كيف تعمل الإدارات في القطاع العام؟! سؤال نستطيع الإجابة عليه مطولاً، ولكن أكتفي بالقول إن صفقة شراء أكياس الاسمنت هي صفقة فساد واضح، فهي مبررة من وزارة الصناعة، وبالتالي، باتت مبررة من جانب مدير المؤسسة، ومن مدراء الشركات، ولكنها ليست مبررة وطنياً ولا أخلاقياً، ولذلك جرى الإقلاع عن شراء الأكياس من شركات النسيج لشركات السكر، وتم شراؤها من القطاع الخاص بصفقات فساد غير مبررة، على الرغم من أن شركات النسيج قطاع عام وشركات السكر قطاع عام أيضاً.

الجدوى الاقتصادية

إذا كانت شركات ومعامل القطاع العام تخلو من خبراء في الاقتصاد لحساب الجدوى الاقتصادية، وهذا ما نلاحظه من خلال هذا الخلل الكبير، فإن هناك مؤسسات لكل قطاع من هذه القطاعات، وتضم هذه المؤسسات كادراً كبيراً من الموظفين الذين لا يعملون، بل اصبحت هذه المؤسسات عبئاً على الشركات من خلال المراسلات، والروتين، والبيروقراطية، والعمولات التي تتقاضاها من الأرباح، ولو كانت هذه المؤسسات تقوم بدورها بشكل صحيح لأنشأت مكاتب دراسات اقتصادية يتم من خلالها إيقاف صفقات كهذه، ولكن الفساد كما هو معروف يعشش بقلب هذه المؤسسات.

الكيس العجيب

كيس الاسمنت ليس جديداً، وقبل أكثر من /١٥/ عاماً أقام مستثمر سوري خطاً لإنتاج أكياس «البولي بروبلين»، وبتشجيع من مسؤول كبير، ووعده هذا المسؤول بأن إنتاجه سوف يصرف إلى شركات القطاع العام، (السكر، والحبوب، والاسمنت وغيرها)، إلا أن جميع الشركات رفضت آنذاك استجرار هذه الأكياس، وحاول استمالة البعض، ورشاوى البعض الأخر، وقد أجرت المخابر في سورية تحاليل لصلاحية هذه الأكياس، وخصوصاً في المواد الغذائية (السكر، والحبوب)، وخرجت نتائج متضاربة، بعضها يقول إنها لا تصلح، لأنها مصنعة من مواد كيمياوية، ومخابر أخرى قالت، إنها تصلح، ولكن تم رفض هذه الأكياس، ولجأ المستثمر إلى التهديد والوعيد والرشوة إلى أن حقق ما يريده.

تلاعب مفضوح

كلف المفتش (ن.خ) بالتفتيش في شركة الأسمدة عام ٢٠٠٣، وأثار في تحقيقاته موضوع التلاعب بالأسعار، والبيانات، والمناقصات، والمواد، وفي عام ٢٠٠٤ كلّف من رئاسة الجهاز المركزي التحقيق في الشركة بالقرار رقم /١٠٢/ تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٥ في قضايا الفساد بالشركة، وبعد اقل من شهرين من بداية التحقيق، ولأنه لم يزوّر الحقائق، ورفض عروض الرشاوى، والترغيب التي قدمت له، أوقف التحقيق تحت حجة «توجيه من فوق»، وتم تهديد المفتش بشكل مباشر أثناء قيامه بعمله، لأنه كشف سرقات بمئات الملايين، وحرم مصنعي أكياس «البولي بروبلين» من متابعة رفع اسعار الكيس التي كانت تتم تحت حجة ارتفاع أسعار النفط، وكشف المفتش فضائح ملف الأكياس الذي هو من أسوأ ملفات الفساد، حيث التلاعب، والتزوير، والرشاوى طيلة سنوات، بدءاً من إجازات الاستيراد، والبيانات الجمركية المزورة، والتلاعب بالأوزان، والمواصفات، ودرجة الجودة، وإجراءات فض العروض، ودفاتر الشروط، والتسعير، وصرف الاستحقاقات، وهذا كله مفصل في التقرير التفتيشي رقم /١ ن.خ/ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١ الذي حفظ من إدارة جهاز الرقابة المالية بحمص.

«المال الداشر بيعلم الحرام»

شركة الأسمدة بحمص وحدها تشتري يومياً بحدود /٤٠/ ألف كيس، هذا قبل سنوات، وربح الكيس النظامي بحدود /٧٠/ ق.س، وبذلك يكون ربح التاجر يومياً بحدود /٣٠/ ألف ل.س من مبيعاته لشركة الأسمدة فقط، أما على أرض الواقع، فكان النهب اليومي للتاجر يتراوح بين /٢،٥/ مليون ل.س حسب اسعار الصفقة التي تراوحت بين /١٤ و٢١/ ل.س للكيس منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن، وهكذا فالملايين تستنزف من هذه الشركات، ولكن ليس إلى جيب التاجر فقط أو المستثمر بل إلى جيوب عديدة ومتنوعة، «فالمال الداشر بيعلم الناس على السرقة»..

من يحاسب؟!

المفتش الذي كشف تفاصيل هذا الملف، تورط وأخطأ لإثارته موضوع شراء /٤/ مليون كيس بسعر /١٤/ ل.س للكيس، بينما كان العقد الذي سبقه أقل من /٧/ ل.س، وبذلك، فإن المفتش أساء للكيس، حيث أنه بين وبالحسابات الدقيقة، وبالوثائق الرسمية، كيف تنهب المليارات من شركات القطاع العام، ومن جيوب المواطنين، وهذه جريمة يستحق عليها المفتش العقاب الشديد، لأنه بذلك يسيء «للفعاليات النظيفة في القطاع الخاص، وللإدارات الشريفة في القطاع العام»، كما قال له أحد المسؤولين في الجهاز المركزي للرقابة المالية. والسؤال المطروح هنا: لمصلحة من يحفظ الجهاز هذا الملف وغيره من ملفات الفساد حتى الآن؟! ولقد أقيل المفتش، وتم نفيه إلى المناجم، وقبله بسنوات أقيل مدير الشركة، لأنه كشف فضائح وفساداً، وأقيل ونفي عامل من المناجم، لأنه كشف سرقات بمئات الملايين، وعشرات الشرفاء من الذين دفعوا الثمن ولم يجدوا من يدافع عنهم أو من ينصفهم، والسبب الغيرة على القطاع العام وعلى المال العام.

فهل تعجز الدولة عن إقامة خط لإنتاج أكياس الورق لمعامل الاسمنت، أو أكياس «بروبلين» لشركات السكر، أو لمؤسسة الحبوب والمطاحن؟! ولا أعتقد أنها عاجزة، وهي ليست بصناعة معقدة، ولكن السمسرة، والشركات، والعمولات، والذي يمارس علناً بحق الوطن، وهي مؤامرة بكل معنى الكلمة!!

■■

فساد معلن ونهب للمال العام في سد الفرات العظيم

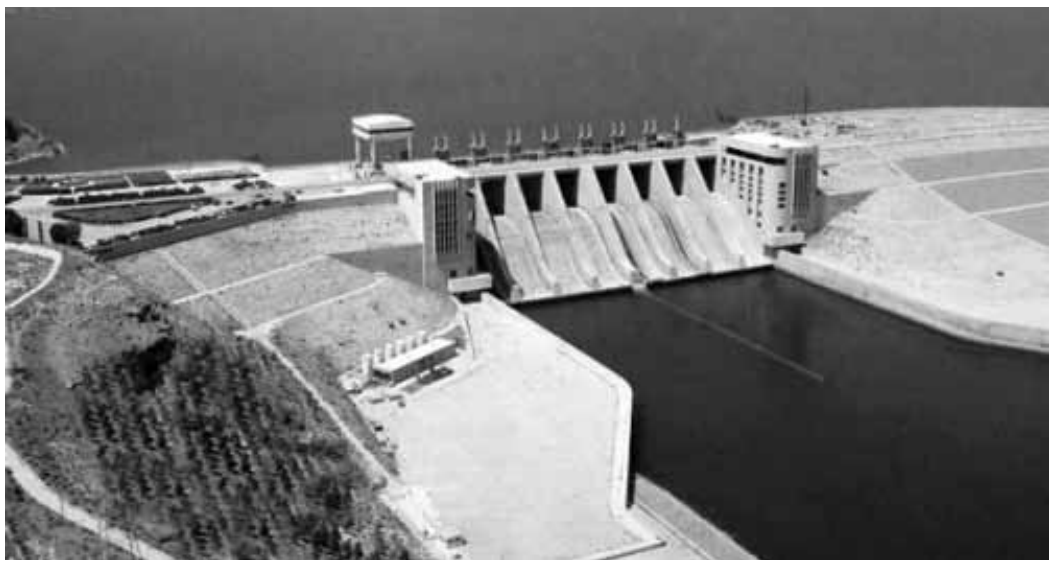

◄ ن.عادلة

رشاوى وابتزاز وشراء مناصب وسط صمت الجهات الوصائية، مدير يسرق كابلات نحاسية بمليون ل.س، مدير يكبد المؤسسة خسائر بـ٦ مليارات ل.س، مدير يسرق مليونين وثمانمائة ألف ليرة سورية يسجن ويعاد للعمل، مدير عام يقال من عمله وبعد ٣ أيام يدفع ٢ مليون ليرة سورية ويعود للعمل.

الفاسد ومن يتستر على الفاسد في خندق واحد، ويجب أن تطالهما المساءلة في جرم واحد، أقول ذلك لأن رئيس نقابة أهم مؤسسة إنتاجية في سورية وجه مذكرة مع الوثائق الدامغة إلى وزير الري وإلى وزير الزراعة وإلى رئيس الوزراء يتحدث فيها عن فساد معلن ورشاوى وابتزاز بمئات الملايين من الليرات السورية أبطالها إطاقم الإداري في المؤسسة العامة لسد الفرات، ولم تتلق النقابة رداً، وأمام تستر الجهات الوصائية وصمتها على نهب المال العام رفعت تقريرا عاجلاً إلى رئيس الجمهورية شرحت فيه الواقع.

لن نسأل لماذا لم ترد الجهات الوصائية على المذكرة؟ أو لماذا لا تشكل لجنة للتحقيق في نهب المال العام؟ لن نجتهد كثيراً في الإجابة فهي واضحة أمام عجز الجهات الوصائية وعجز المؤسسات بشكل عام عن اتخاذ القرار في محاربة الفساد ومحاربة الفاسدين. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه أمام العجز عن اتخاذ القرار من الجهات الوصائية: أين اتحاد عمال المحافظة والاتحاد المهني والاتحاد العام لنقابات العمال؟! نتساءل لأن النقابات لها ممثلون في اللجان الإدارية والمجالس الإنتاجية وفي مختلف الهيئات، في كل الشركات والمؤسسات فأين دور هؤلاء؟! لن نجتهد كثيراً في الإجابة أمام تقرير رئيسة نقابة عمال سد الفرات الذي رفعته إلى رئيس الوزراء وإلى وزير الري وإلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ومن ثم إلى رئيس الجمهورية.

من الواضح عجز ممثلي العمال في المجالس واللجان الإدارية عن الإشارة إلى الفساد والمطالبة بمحاسبته، إما بسبب طغيان المدير العام أو أنهم شركاء في الفساد. أقول ذلك لأن رئيسة النقابة إما أنها رفعت تقاريرها إلى اتحاد المحافظة والاتحاد المهني ولم تتلق رداً، أو أنها لم تخاطب الجهات النقابية الأعلى لعلمها بعجز هذه الجهات عن اتخاذ موقف تجاه الإدارات الفاسدة. وفي الحالتين الأمر يستدعي من القيادة النقابية في الاتحاد العام الدعوة لعقد مؤتمر يتم فيه تقويم عمل ممثلي العمال في اللجان الإدارية والمجالس الإنتاجية، ووضع برامج سنوية لمحاسبة هؤلاء عن أدائهم في الشركات والمؤسسات.

واقع سد الفرات

المؤسسة العامة لسد الفرات من أهم وأكبر المؤسسات الإستراتيجية الهامة كانت تتبع لوزارة سد الفرات من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٣ ثم أصبحت تابعة لوزارة الري. وأهمية هذه المؤسسة كونها تقوم باستثمار ثلاث منشآت هامة هي: سد الفرات وسد البعث وسد تشرين مع محطاتها الكهرمائية الثلاث، وتشكل هذه السدود مدرجاً مائياً مؤلفاً من ثلاث بحيرات مائية كبيرة يبلغ مخزونها ١٦ مليار م٣ من المياه كما تبلغ الاستطاعة المركبة للمحطات الثلاث ١٥٠٥ ميغاواط، وأكبر هذه المحطات محطة الفرات الكهرمائية ذات الاستطاعة المركبة ٨٠٠ ميغاواط وهي أقدم محطة على نهر الفرات، وقد بدأ التوليد فيها عام ١٩٧٤.

تقرير رئيسة النقابة يقول: «أقدم المهندس يحيى سلامة المدير العام لسد الفرت مع عماد قاسم مدير المالية على تكبيد مؤسسة سد الفرات مبلغ ٦ مليار ل.س، خسائر فادحة دفعتها المؤسسة إلى الفلاحين نتيجة التأخر في إعطاء ثمن الأراضي المستملكة التي غمرت من سد تشرين وسد الفرات، وكان الفلاح يدفع لهؤلاء رشوة بحدود ٢٥٠ ألف ل.س، وكان المدير العام ومدير المالية يحصلان على هذه المبالغ عن طريق أسعد الصالح مدير الشؤون الإدارية الأسبق. «هناك وثيقة مرفقة».

وحصل أسعد الصالح على مليونين وثمانمائة ألف ل.س «وفق مستند قانوني أرسل إلى رئيس الجمهورية». وصدر قرار من وزارة الري بإقصاء أسعد الصالح من عمله وسجن لمدة ٢٠ يوما، وبعد أن أنهى سجنه عينه المدير العام رئيساً لدائرة إدارية مع كافة الميزات، وهو متهم من قبل قاضي التحقيق بالثورة بجرم رشوة ونفوذ، وحصل أيضاً عن طريق سائقه خالد الأحمد على مبلغ ٢٠٠ ألف ل.س، وانقطاعه عن العمل تم تبريره من قبل عماد قاسم، وجملة المبالغ التي حصل عليها عماد قاسم ويحيى سلامة تبلغ ١٥٠ مليون ل.س من كافة القرى المستملكة. في حين محمد الشريف معاون مدير الشؤون الإدارية والقانونية كان يقبض الأموال عن طريق حوالات الإكسبريس».

أيضاً بالوثائق المثبتة

عبد الله داوود مدير المحطة الحالية أقدم على سرقة كابلات نحاس من المحطة تقدر بمليون ل.س، باعها في حلب، وهناك شهود على ذلك، ودفع المدير العام أموالا طائلة لإخفاء الحقيقة وتبرير مسؤوليته عن حرق المحطة الكهربائية بالاتفاق مع مدير المحطة السابق رشيد حجحاج، ودفنت الحقيقة وأغلق الملف، وحمِّلت المسؤولية لمهندسين شرفاء.

تم توقيع عريضة من قبل العمال في سد الفرات وعددهم ٣٠٠ عامل شرحوا فيها الواقع وحضر مدير الرقابة الداخلية في الوزارة «دسوقي» إلى مدينة الثورة واستجوب عمالاً وموظفين ممن وقعوا العريضة وكانت النتيجة: «التستر ودفن الشكوى» ولكن صدر قرار بإقالة المدير العام، وخلال ثلاثة أيام دفع مبلغ ٢ مليون ل.س في مجلس الوزراء السابق وأعيد إلى منصبه.

فساد واضح

كادر إداري يمارس الفساد والفجور علناً في غياب الجهات الوصائية أو بموافقتها، وتُنقَل كوادر هامة من مكان إلى آخر بسبب المحسوبيات، ومنهم المهندس قصي الجاسم والمهندس علي هلال. والمهندس جهاد البطل، ورئيس لجنة الإصلاح والشراء دفع مليون ل.س لشراء منصبه.

عبد الله خليفة رئيس لجنة المشتريات اشترى قطع غيار من تجار حلب وحماة بمبلغ ٩ مليون ل.س، وأخذ المبلغ من المؤسسة ولم يدفع ثمن القطع للتجار، فأقاموا عليه دعاوى قضائية وسجن في حماة لمدة ثلاثة أشهر، وكان المدير العام يرسل له الأموال خلسة كي لا يعترف عليه بالسرقات، وعندما خرج من السجن سلمه المدير العام منصب رئيس الحرس بالمؤسسة مع كافة الميزات.

المهندس رياض الحسن سرق من الاستملاك ١٠ مليون ل.س، ورشحه المدير العام لمنصب مدير التخطيط، وعليه عقوبات من الهيئة المركزية بتهمة فساد ورشوة.

عبد الإله خليفة مساعد مهندس حصل على رخصة مقلع بطريقة غير قانونية، سجن لمدة ٢٠ يوما بتهمة فساد ورشوة، والتهمة في محكمة مدينة الثورة.

محمد الشريف تولى المسؤولية القانونية في دائرة الاستملاك، يقبض الأموال بواسطة الإكسبريس في مدينة الثورة من الفلاحين المستملكة أراضيهم،

عماد قاسم مدير المالية حصل على مبلغ ٧٠٠ مليون ل.س، وهناك شهود.

تيسير المهباش رئيس مركز دمشق ومخلِّص جمركي بآن واحد تلاحقه الهيئة المركزية بحدود ٤,٥ مليون ل.س.

وهناك العشرات من رؤساء اللجان في إصلاح الآليات والمشتريات حصلوا على مناصب يدفع كل واحد منهم مليون ل.س.

أخيرا يشير تقرير فوزية المضهور رئيسة نقابة عمال سد الفرات إلى ما يمتلكه بعض المدراء من أملاك تم شراؤها بعد أن عملوا بالمؤسسة، وهذه الأملاك بمئات الملايين، وتناشد رئيس الجمهورية قائلة: «هؤلاء جلبوا إلى سورية الخراب والدمار، خرقوا الأنظمة والقوانين، وأساؤوا الأمانة الملقاة على عاتقهم». وتردف قائلة: «نحن ألف عامل في سد الفرات، أزيحوا هذا الكابوس عن صدر الطبقة العاملة، وأحيلوهم إلى القضاء»

ملف للفساد ينتظر من يفتحه ويحقق فيه، عسى أن تطال العقوبة الفاسدين وناهبي خيرات الوطن، وليس الشرفاء حملة الأمانة بصدق وأمانة.....

■■

مجانين عامودا.. وذكرى حريق السينما

◄ حمد الله إبراهيم

صادف يوم الأحد ١٣ تشرين الثاني الذكرى الحادية والخمسين لحريق سينما عامودا، ونستطيع القول «ذكرى حريق عامودا» بأكملها!! لأنه استشهد في هذه الحادثة أكثر من ٢٠٠ طفل بعمر الورد تراوحت أعمارهم ما بين ٨ – ١٢ سنة، أي استشهد من كل بيت طفل أو أكثر تقريباً، عدا الذين تشوهت وجوههم وأجسادهم.. لقد كانت كارثة بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى.

لن أبالغ بعد كل تلك السنين، إذا قلت اليوم إنه لو أن كل شعراء العالم اجتمعوا حينها لعجزوا عن وصف ذلك المشهد المروع للسينما وهي تحترق، وألسنة النيران وهي تلتهم فلذات أكباد عامودا.. وقتها عجزت كل أجهزة القمع والاستبداد عن إسكات تلك الأصوات التي تخترق جدار النار وهي تصرخ (وا أماه.. وا أبتاه).. أما صراخ وبكاء الأمهات فكان يُسمع من مسافات بعيدة جدا.. ولن أبالغ إذا قلت أيضا: لو إن تلك الدموع التي سالت من عيون الأمهات والأخوات حزناً على الأطفال المنكوبين رُشّت على اللهيب المستعر لأطفأته!!.

كل المدينة كانت تبكي.. وكانت أصوات المآذن تختلط مع أجراس الكنائس مع أصوات النواح.. ممتزجة مع بعضها لتعزف سيمفونية جنائزية لعامودا التي تحترق..

نسأل اليوم: ما ذنب هؤلاء الأبرياء؟؟ ما ذنب هؤلاء الطيور؟؟ ما ذنب تلك الورود؟؟ هل قاموا بمظاهرات أم بإضراب عام أم باعتصام أم بثورة ضد النظام القائم آنذاك؟؟ كلا ليس هذا أو ذاك.. السبب هو وقوف أهالي عامودا إلى جانب الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.. ويا له من ذنب!!

فقبيل الحريق، تم عرض فيلم سينمائي عربي في سينما عامودا، على أن يكون ريع هذا الفيلم لمصلحة الثورة الجزائرية، وعندما سمع الأهالي بذلك، ساهم كل بيت، بل كل الأهالي دون استثناء بشراء بطاقات الدخول، وهكذا فإن الصالة التي كانت تسع لـ٢٠٠ مشاهد، راحت تضم في كل عرض ٥٠٠ مشاهد دفعة واحدة، وذلك بسبب تصرف أهوج من اللجنة المشرفة..

ولم تكن تلك المرة الوحيدة التي يساهم فيها أهالي عامودا بدعم الثورات، فقد ساهموا قبل ذلك وبعده بدعم الثائرين والمظلومين، وخصوصا الثورة الفلسطينية من خلال التطوع في فصائل المقاومة الفلسطينية.. وقد اشترك عدد كبير منهم بالعمل الفدائي ضد قوات المارينز والقوات الإسرائيلية في لبنان وغيرها وغيرها.. ولسنا بصدد تبيان وطنية أهالي عامودا وإنما نريد التحدث عن حريق السينما في عامودا.. وسبب التذكير بهذه المناسبة إقامة ندوة ألقيت فيها بعض الكلمات والقصائد الشعرية والنثرية باللغة الكردية والعربية، منها كلمة حزب PYD وكلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعين السوريين، ولن أتحدث عما جاء في هذه الكلمات والقصائد حيث تحدث الجميع عن وطنية مواقف أهالي عامودا، ولكن الذي لفت انتباهي في هذه الندوة مداخلة قدمها أحد مجانين عامودا وهو محام كبير، حيث أكد بأن مدير الناحية ومحاسب البلدية في ذلك الوقت، أي في عام ١٩٦٠، استلما تسيير أمور السينما يومها، فجاء الازدحام من خلال الأعداد الكبيرة التي جعلوا السينما تغص بها دون بطاقات ولا رقيب.. فلماذا؟ لأن صندوق بلدية عامودا كان مسروقا، وعزما أمرهما على تعويض جزء من هذه السرقة عن طريق هذا الفلم، ومن هنا جاء الازدحام!.

إن معظم الذين حضروا الفيلم كانوا تلاميذ مدارس.. حضروا الفيلم دون معلم واحد أو مدير مدرسة ليرافق أو ينظم أو يشرف على هؤلاء التلاميذ..

يقيناً لو لم يكن هناك حريق لمات أعداد كبيرة منهم خنقاً أو تحت الأقدام أثناء الخروج من السينما.

علق مجنون آخر قائلاً: سبحان الله يبدو أن ظاهرة الفساد والحرامية كانت موجودة في عامودا منذ أكثر من نصف قرن.. ولكن بالتأكيد ليست بالقدر والاتساع الذي أصبحت عليه في زمن الدردري. ■■

حريق سينما عامودا ودروس الخلود

◄ نسرين تيلو

في يوم ١٣- تشرين الثاني من كل عام، تنحني الهامات إجلالاً لروح البطل محمد سعيد آغا الدقوري، الذي اقتحم النار لإنقاذ أطفال عامودا المتلظين بنار المحرقة داخل سينما عامودا غير آبه بصرخات التحذير وألسنة اللهب..

بعد اقتحامه النيران أكثر من مرة، صرخ أحدهم به محذراً: هل أولادك بينهم يا سعيد؟ فرد غير آبه بألسنة الجحيم: أبناء عامودا كلهم أبنائي...

فطوبى لروحك يا سعيد.. طوبى لروحك أيها الخالد وقد سطرت مجدك بالتضحيات قولاً وفعلاً..

باقتحامك ألسنة الموت لتنقذ طفلا تلو الآخر، تواقاً إلى إنقاذهم أو الموت معهم، وليس الاكتفاء بالسير تحت جثامينهم الغضة إلى المقابر. اجتاحك عشق الانتماء.. فأحالك إلى رجل بحجم وطن.. وضعك أمام قدرك وجهاً لوجه بين حلم ونار. واحد وخمسون عام وأنت توغل في الخلود مع أطفالك الثلاثمائة.. بعد أن أحرقت النار حلمك وأحرقت شدو أطفالك..

يمر موكب ذكراك فتنتفض عامودا المتدثرة بجراحها يخنقها الأسى والدموع تنحني أمام موكب ذكرى بطل استثنائي آثر الرحيل مع أبنائه ..

أيها الغائب المقيم بيننا، أنت لم تغادرنا بأطفالك يوم الثالث عشر إلا لتعود إلينا في الموعد نفسه لتقرأ باسم درسك البليغ في الإيثار، ولنتعلم منك ما لم نعلم. فهلا رآك الأوفياء وأنت تؤم صلوات العيد وخلفك ملائكتك الصغار أطفالك الثلاثمائة... أطفال من خيرة ما اختاره لك الله.. وألبسك بهم تاج الأبوة بلا منازع. فهلا أتقنت العيون قراءة آلوانك وأبجدية لهبك النقية؟!

■■

تأملات قصيرة جداً..

◄ حسين الشيخ نور

لماذا يضعوننا أمام خيارين: أما تكون مع النظام، أو مع المعارضة على شاكلة المجلس الوطني؟ أليس هناك خيار وطني ثالث يمثّل «الحركة الشعبية»؟.

يجري الحديث عن الوقوف في المنطقة الرمادية، أو الوقوف بين الحق والباطل، فهل يقودنا هذا إلى مفهوم «معارض _ نظام» الوهمي؟.

هل الأزمة أصبحت غير وطنية نتيجة قرارات الجامعة العربية، وتحديدا لأنها عتبة للتدويل الخارجي؟.

استخدام العنف الذي يحرج الوطنيين ويدفعهم إلى قبول الاحتمال الأسوأ.. التمهيد لفكرة إرسال مراقبين دوليين لكشف الحقائق.. تركيا تتحين قراراً عربياً جدياً كي تفرض وصايتها على شمال سورية، ذي الغالبية الكردية، لتهيمن عليه بحجة الدفاع عن المدنيين.. الاستقواء على الشعب بدلاً من تحقيق مطالبه والتكتم على عدد المعتقلين وعدم بيان مصيرهم.. ألا يشكل كل ذلك بيئة حاضنة للمسلحين وخدمة مجانية لقوى صاحبة الأجندات والفكر الطائفي؟.

أم أن المتعهدين الجدد الذين يريدون رأس سورية عبر ترويجهم لفكرة أنهم يريدون رأس النظام، وذلك دون الاكتراث بالتغيير الحقيقي؟ وإنما قصدهم هو الاستحواذ على السلطة (الغنيمة)، فامتطوا لتحقيق ذلك عربة الاحتجاجات الشعبية والتلاعب بمصيرها!.

اذكر لكم هذا المثل القديم:

تزوج رجل بامرأتين تعلق قلبه بكليهما، إحداهما اسمها «حانا» والثانية اسمها «مانا»، كانت حانا صغيرة السن بخلاف مانا التي فاق عمرها الخمسين عاما، وملأ الشيب رأسها.. كلما دخل الرجل إلى غرفة حانا تنظر إلى لحيته وتنزع منها كل شعرة بيضاء، وتقول: يصعب عليّ عندما أرى الشعر الشائب يلعب بهذه اللحية الجميلة وأنت مازالت شاباً.. وعندما يدخل الرجل إلى غرفة مانا تمسك لحيته هي الأخرى وتنزع منها الشعر الأسود وهي تقول: يزعجني أن أرى شعراً أسودَ بلحيتك وأنت رجل كبير السن جليل القدر!. ودامت حال الرجل هكذا إلى أن نتفت لحيته، فقال المثل: بين حانا ومانا ضاعت لحانا!.

ونحن الآن هكذا.. تضيع لحانا رغم أن قلوبنا معلقة بالوطن سورية.. وفقط!

■■

في أربعين الطبيب الإنسان.. الرفيق توفيق البطل

«الموت حق ولكن هناك أشخاصاً في حياتنا نتمنى لو أنهم عاشوا لفترة أطول ليس لأننا نحبهم وحسب، بل لأنهم كنز حقيقي يستمرون في العطاء دون أن ينتظروا أجراً أو مقابل»، بهذه الكلمات الصادقة نعاه أحد أصدقائه بعد وفاته بساعات، ووصفه محقاً بالطبيب الإنسان، إنه الشيوعي توفيق البطل الذي شكلت سني حياته الخمس والستون تجسيداً حقيقياً للتفاعل بين الإنسان والمناضل الجريء..

رحل الرفيق توفيق في الرابع من تشرين أول المنصرم، وحلت ذكرى «أربعينه» في ١١ تشرين الثاني، وتوافد على مراسم الأربعين، كما مراسم الدفن، مئات من أصدقاء الطبيب الراحل ومرضاه الذين تطببوا على يديه مجاناً في معظم الأحيان.. فقد عرف عن الراحل جوده وكرمه وحبّه للخير ومساعدته للفقراء الذين توافدوا على عيادته طويلاً من كل حدب وصوب.. وعرف عنه أنه رفيق شيوعي شهم، محب للكفاح والعطاء والتنوير، وعرف بنضاله المستمر ضد الاستغلال والقيود التي تكبل حرية الإنسان ووعيه.

عرف بين رفاقه المقربين بـ«أبو صطيف»، وهو أب لولدين، خاض غمار العمل النقابي بالتوازي مع خوضه لعمله كطبيب عظمية، وحافظ على صلة طيبة بجميع الرفاق وزملاء المهنة في كل الظروف.

ومما جاء في كلمة عديله الفنان التشكيلي نبيل السمان خلال حفل التأبين (الأربعين)، الذي أقيم في كنيسة كيرلس بدمشق: «محظوظ من عرف توفيق البطل، ومحظوظ أكثر من أسعفه الزمن بأن يحتك به ويعايشه عن قرب، بلطفه ونقاء سريرته، سعة صدره، ونفاذ بصيرته، كان يمتلك حساً فريداً».

توفي الطبيب بتداعيات ذبحة قلبية حادة، له الرحمة ولأهله وأصدقائه ورفاقه الصبر والسلوان..

■■

دستور ورئيس... الدين للّه والوطن للثمانين بالمائة

◄ **عيسى المهنا**

وليكن الدستور بكامله وليس المادة الثامنة منه.. ذلك ما أعلنه رئيس الجمهورية العربية السورية في أحد خطاباته التي وجهها إلى الشعب السوري بكامل تكويناته (دون استثناء أحد) بعد مطالب شعبية ووطنية ملحة بتغير المادة الثامنة من هذا الدستور. وبخطوات تنفيذية إجرائية أعلن منذ فترة ليست ببعيدة قرار جمهوري يتضمن أعضاء لجنة إعداد مسودة للدستور(١)

ما أعلن هو تغيير الدستور وليس مادة واحدة كما طالبت قوى مختلفة على الأرض بعد أن بات ضرورة موضوعية وحاجة ملحة بفعل مرور عقود عدة على الدستور الحالي، والذي ترافق مع تغيرات بنيوية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وجاءت الاستجابة على مستوى القيادة السياسية للبلد بتشكيل هذه اللجنة.

وللدستور بداية قواعد أساسية يجب الارتكاز عليها كجامع لأبناء الجغرافيا الواحدة أصحاب التاريخ المتداخل المشترك، ضامن لسيادة واستقلال هذه الأرض واسترجاع المغتصب والمسلوب منها، محققاً العيش الكريم لأبنائه، مانحاً إياهم مساحة للحرية لا تتضارب مع مصالح الوطن، ومساويا بينهم بالحقوق والواجبات. وفي جوهره هو خلاصة الجهد الإنساني للتوصل إلى مجموعة قوانين ناظمة لحقوق وواجبات الأفراد والجميع في ظله سواسية.(٢)

إن الأزمة الاجتماعية المتولدة من الأزمة الاقتصادية (أصابت الجميع وأثرت بهم)، لا يفترض أن تفرض شروطها السياسية من وجهة نظر طرف على حساب آخر، ولا يفترض أن تكون فرصة لتكريس المصلحة الفردية أو الفئوية على حساب المصلحة الوطنية الجماعية، على الأقل من باب الانسجام مع الحرية والديمقراطية التي أعلنت طوال فترة الحدث السوري، دون تجاهل للحقوق أو تكافؤ الفرص والمواطنة من جهة واعتبار القوى الأخرى جزءاً تاريخياً فاعلاً في هذا البلد كاملة الحضور وليس على أساس عددي كما افترض بعض أعضاء لجنة الدستور(٣)، بل على أساس المواطنة الكاملة حقوقاً وواجبات وانتماءً وتاريخاً من جهة أخرى.

فعندما تخضع المادة الثامنة من الدستور للتغيير فلا تحفظ على أي من مواده الأخرى ضمن رؤية وطنية تخدم استمرار مكونات البلد لمصلحة وجوده قوياً متيناً في المستقبل غير المنظور، لأن انكسار أي من الأطراف بفعل الإهمال الحميد والإغفال السلبي وإظهار عكس المبطن... له تداعيات خطيرة على مستوى استمرار الجغرافيا السورية ديموغرافيا على أساس غير كمي، وذلك لما ساهمت بتقديمه هذه الفئة وحواملها البشرية ثقافياً وفكرياً وعلمياً للإنسانية جمعاء وسورية بشكل خاص، وباعتبارها مركزاً إنسانياً تاريخياً معطاءً خلاقاً إذا اعتمدنا على ما تنطق به آثار سورية وافترضنا صحة المقولة التي يتغنى بها كل السوريين على لسان مدير متحف اللوفر الأسبق اندريه بارو «إن على كل إنسان متمدن في العالم أن يقول، إن لي وطنين وطني الذي أعيش فيه وسورية».

فإقصاء أي حامل أساسي لدور في ذاك الأثر أو تلك المقولة هو القضاء على قيم التفاعل والحوار والانفتاح وتكريس مظاهر الانغلاق والاستعلاء وإنهاء هاجس السوريين الحضاري في الإبداع(٤) ضمن أولويات وطنية مفترضة معتمدة أساساً نظرياً مموهاً برومانسية العصرية والمدنية مستفيدة من الحرية والديمقراطية شعاراً مرحلياً يمكن الاستفادة منه لخدمة الهدف الضيق... ويصبح الفعل هنا غاية حقيقية تتمثل في إقصاء الآخرين كخطوة للقضاء على وجود من تبقى منهم كفئات تعتبر اليوم مرتكزاً واستمراراً لمن أراد أن يقرر ويبت وينهي من زاويته ومن وجهة نظره فقط، معتمداً على التفوق العددي متسلحاً بذهنية يحملها البعض تفترض تفوقها كمبرر لفعل يظن أنه يهدد استمراره بصفته الفردية، ويدفع باتجاه حرمان الثقافات الأصلية من أن تعبر عن ذاتها وطنياً وإنسانياً ومعرفياً، وصولاً للقضاء وبشكل نهائي على التراكم المنجز حضارياً وإنسانياً عن طريق تقليص حقها السياسي بتفويت فرصة الوصول إلى الرئاسة، وبالتالي عدم الاعتراف بوجودها كجزء من وطن.. وكفئات لديها شعور كامل بالانتماء والمواطنة رفضت التخلي عن موطنها الأصلي رغم الدعوات والتهديدات المتكررتين منذ أكثر من ١٥٠ عام (راجع الهامش)، (منها الآشورية والسريانية والكلدانية والأرمنية واليزيدية والصابئة والزردشتية).

فاعتماد نسبة الثمانين بالمائة من السكان مسلمة يفرض رئيساً مسلماً هو تصور تحييدي للنسبة الباقية معتمداً أساساً كمياً وتفوقاً عددياً، وبالتالي التعامل مع هذا الأصل كمواطن درجة ثانية عبر حرمانه من ممارسة انتمائه ووطنيته ولو عبر فرصة رئاسية تتناقض مع مدنية الدولة أولاً ومع علم الاجتماع الرياضي ثانياً، على أساس أن الثمانين بالمائة هي أربع أخماس المائة والعشرين بالمائة هو الخمس الباقي- على أساس المعتقد الديني- ووفق المبدأ الاحتمالي، ففرصة العشرين بالمائة رياضياً للوصول للرئاسة هو الخمس وتطبيقياً... كل أربع رؤساء من النسبة الأعلى فالخامس حتماً من النسبة الأقل. وتتغير الاحتمالية الرياضية ٥/١ عند الخوض بهيكلية الثمانين بالمائة وتركيبتها حيث أن قسماً كبيراً منها له انتماؤه الوطني على أساس ثقافي (شركسي، داغستاني، ألباني...) أو سياسي (بعثي، قومي سوري، شيوعي، ناصري...) أو فكري (علماني، كلاسيكي، ليبرالي...)، فتنقسم هنا الثمانون بالمائة خارج إطار الدين والمذهب إلى خمسة أو ستة أقسام إن لم يكن أكثر، ففئات واسعة من هؤلاء ستدافع وتعبر ديمقراطياً بما تؤمن به باختيار ما يناسبها، عندئذ تتراجع الثمانون بالمائة وتتجزأ مؤدية إلى تغير في فرص الاختيار، فيعاد تشكيل النسب مرة أخرى اعتماداً على علم الاجتماع الرياضي الذي يرفع بذلك احتمالية أن يكون الرئيس غير مسلم على أساس تغير نسبة ٥/١ لتصبح ٤/١ أو ٣/١ أو ٢/١ أو ربما ٤/٣ . نتائج مبنية على أساس رياضي نظري يجب عدم تجاهلها، والأخذ بها على الأقل من زاوية المنطق الرياضي النظري في مجتمع ينادي بالديمقراطية غير المجتزأة، وكثير من مكونات النسبة الأعلى لا يؤيد فكرة إسلامية رئيس الدولة كشرط أساسي للترشح في مجتمع إسلامه مدني وليس عقائدي (مستورد من الجنوب) بما ينسجم مع الطرح العام على مستوى متطلبات الشارع وطموحه وذلك بالحد الأدنى.

ولا يتجاهل من زاوية أخرى مماثلة دور المرأة وأهميتها كنصف فعال في المجتمع قولاً وفعلاً، برنامجاً وتطبيقاً، تمكيناً وتحريراً، فلا يعبر عن حضورها عملياً بنسبة٢٩/٣ فقط من أعضاء اللجنة بل بالنصف تماماً، وهذا ما يشير ضمناً إلى الابتعاد عن جوهر المعلن وفصل القول عن الفعل والنظري عن العملي والميداني عن التنظيري وتحييد نصف السكان والتعاطي مع المرأة كتابع على أرض الواقع وإهمال المعلن حول تمكينها... فدستور لجنته (ذكورية) بامتياز يحيد بعض أعضائه فئات أساسية من البنية السورية هو دستور احتكاري يبتعد عن أسس الحرية والديمقراطية، ويطال بنية الحق والواجب يتعارض مع مدنية الدولة ويهدد استمرارها سورياً في ظرف دولي طابعه إسلاموي، خاصة وأن هذا الدستور في هذا الظرف الاستثنائي سيساهم في كل من رسم هوية المرحلة القادمة لعقود وربما لقرون وترسيخ استمرار تفاعل المكونات السورية بالحفاظ على واحدٍ من أهم عناصرها.

أخيراً وللتذكير... إن كان للذاكرة مساحة وفعل مؤثر... يوم انتزع فارس الخوري الاستقلال السياسي لسورية من فوق مقعد المندوب الفرنسي في عصبة الأمم لم ينتزعه لفئة دون أخرى ولا لرجل دون امرأة، بل قدم ما استطاع فعله لأبناء بلده كافة من باب الواجب والانتماء والوطنية التي لا تميز ولا تفرق بين أي من أبناء البلد الواحد.

هوامش ...

- بلغت نسبة المسيحيين أكثر من ٦٠٪ من إجمالي عدد سكان سورية عام ١٨٦٠، واليهود العرب ٦-٧٪، وأصبحت نسبة المسيحيين من إجمالي السكان عام ١٩٥٠ حوالي ٤٠٪ ونسبة اليهود ١,٥٪.(٥)

- جاء الرفض قاطعاً عندما طلبت الحملة العسكرية الفرنسية من المسيحيين عام ١٨٦٠ مغادرة سورية ولبنان إلى الجزائر على متن سفن تقلهم.. تكرر الطلب بعد ١١٥ عاماً من جانب الأميركان، وعاد ساركوزي ليطلب الطلب نفسه مؤخراً من البطريك الراعي، وكل الطلبات قوبلت بالرفض القاطع من سكان البلاد الأصليين.(٦)

مراجع:

١- القرار الجمهوري رقم ٣٣ عام ٢٠١١
٢- من روح الدستور السوري.
٣- تلفزيون الدنيا لقاء مع الدكتور محمد خير عكام وصحفية أردنية وما ورد على لسان الدكتور عكام حول حتمية أن يكون رئيس الدولة مسلماً معتمداً وبشكل قاطع على نسبة ٨٠٪ مسلمين من إجمالي عدد السكان،منذ أكثر ثلاثة أسابيع مضت.
٤- http://www.facebook.com/#!/groups/ctzn.zero
٥- مجموعات إحصائية سورية عام ١٩٤٨، ١٩٥٠ ،بعد التحليل الرياضي.
٦- بولاد ،الياس، ورقة بحث حول أحداث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق.

■■

الناس والدستور.. والقانون

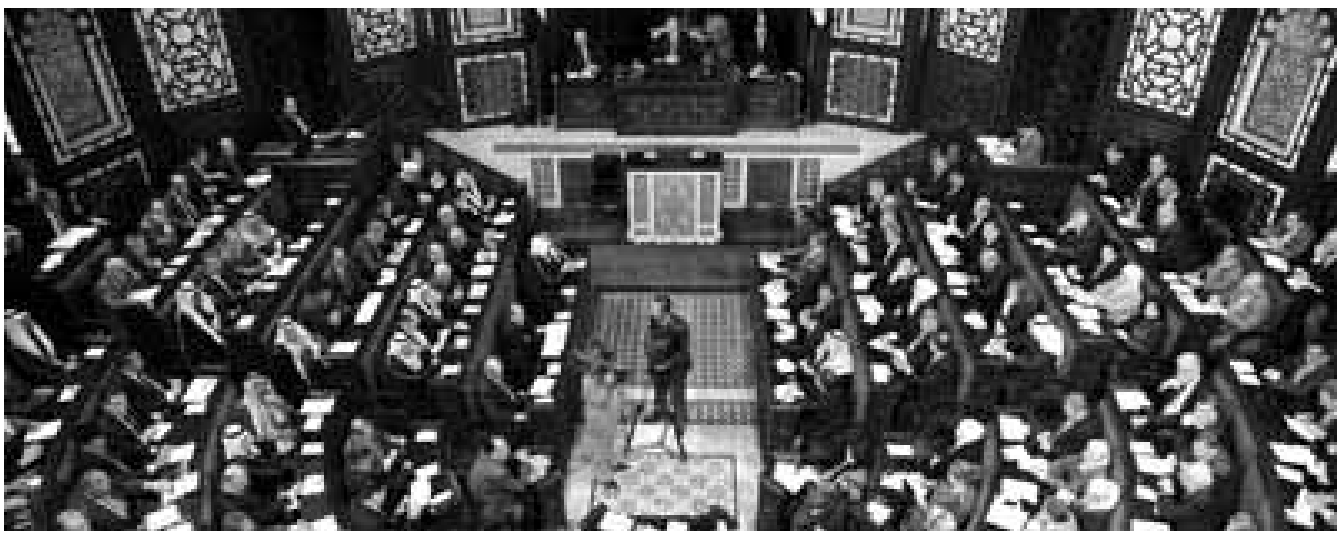

◄ **المحامي ياسر النجار**

إذا كانت حياة الناس وعلاقاتهم تنشئ الضرورات التشريعية، فإن نصوص القوانين يكون لها أثر واضح إما في دفع الناس في طريق التطور، وإما في عرقلة هذا المسار.

وكذلك فإن المراقبة المستمرة من خلال تطبيق أي قانون في الحياة، ومعرفة صداه في المجتمع وتعديله دائماً بما يتوافق مع تطلعات الناس وحاجاتهم، تؤدي حتماً إلى الهدوء الاجتماعي. هذا بالنسبة للقوانين.. فمن يضع هذه القوانين؟! وما هي الضوابط عند وضعها؟ وما هي الأسس التي تعتمدها؟

كل هذا يقودنا إلى مناقشة الأساس وهو الدستور، والتنظيم الدستوري الذي هو الأساس الأول لتقييد سيادة الدولة، وضمان خضوعها للقانون. إن القاسم المشترك بين كل دساتير العالم تقريباً هو أن الدستور يجب أن يتضمن أحكاماً واضحة وصريحة فيما يتعلق بحقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، وبالطريقة القضائية المرسومة لحمايتها، وبالتزام الدولة بضمانتها ورعايتها، وبأنه لا يمكن تفسير أي من هذه الحقوق والحريات على أنه يعطيها أو يعطي أحدى سلطاتها حق إصدار تشريع أو قانون أو ممارسة أي إجراء يرمي إلى الحد من مضمون هذه الحقوق أو مصادرتها أو عرقلة ممارستها.

يجب أن يضمن الدستور للمواطن حقه في حرية الرأي والتعبير والصحافة، وأن يحظر الدستور تضييق هذه الحرية بنص أو مرسوم أو لائحة أو قانون أو تعميم أو توجيه.. كما يجب أن يضمن الدستور حرية الفكر والاعتقاد والعبادة، وأن يضمن لكل مواطن حياته وحريته وكرامته وأمنه الشخصي واطمئنانه، فلا يوقف ولا يحبس ولا يعتقل ولو على سبيل الاحتياط، ولا تخرق حرية منزله، ولا ينفى ولا يهجر ولا يجرد من جنسيته أو أي حق من حقوقه إلا بناءً على قرار قضائي صدر استناداً إلى نص قانوني تم تفسيره في أضيق الحدود.

وباعتبار أن أولوية الحق لا يمكن أن تسود إلا في إطار نظام تمثيلي ديمقراطي، فيجب أن يتضمن الدستور أحكاماً واضحة تؤكد أن السلطة للشعب الحقيقية، يمارسها عن طريق ممثلين له يختارهم بانتخابات دورية على كافة المستويات والمناصب بانتخابات حرة نزيهة، ويكونون مسؤولين أمام الشعب، كما يجب أن تضمن هذه الانتخابات قانوناً للانتخاب عصرياً وشفافاً، يوصل من يستحق فعلاً إلى أي مركز أو هيئة، كما يجب أيضاً وأيضاً أن يضمن الدستور حق المواطنين في تكوين أحزابهم السياسية ونقاباتهم والجمعيات الأهلية التي لا تقوم على أسس ضيقة طائفية أو ما شابه.... وأن تستطيع إبداء رأيها بحرية في سياسة الدولة أو الحكومة وذلك في إطار الديمقراطية الحقيقية ومبادئ الحق.

ومن الأمور الهامة التي يجب ضمانها دستورياً، وأن توضع الضمانات لها ولتطبيقها «مبدأ فصل السلطات»، وذلك لتوفير الرقابة المتبادلة بين سلطات الدولة، ولتأمين رد كل سلطة إلى حدود اختصاصها دون أي تجاوز، ومن أجل تحقيق سيادة الحق والقانون على تصرفات وممارسات الدولة وسلطاتها وأجهزتها المختلفة.. إن المادة /٢٧/ من الدستور السوري تقول: «يمارس المواطنون حقوقهم، ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون».

أن عبارة وفقاً للقانون الواردة في نهاية هذه المادة الدستورية حددت أن التمتع بالحرية وممارسة الحق للمواطن محددة وفقاً لمعيار القانون، لذلك يجب أن تتوافق القوانين التي ستوضع لاحقاً مع الدستور، ويفترض لها أن تحقق انسجاماً معه، مثل قانون الانتخابات وقانون الأحزاب و... و... إلخ، يجب أن تتوافق مع الدستور ومع المواثيق الدولية التي أجمعت وأكدت عليها، وعلى رأسها المادة /١٩/ من حقوق الإنسان التي أعلنتها الأمم المتحدة والتي تنص على:

«لكل شخص الحق في الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء بدون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية».

إن أحد المعايير العالمية لتصنيف الدولة والأنظمة والشعوب بين متمدنة ومتقدمة أو متخلفة هو سلوك هذه الدول والأنظمة تجاه حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، لكن من المؤسف والمحزن في آن معاً أن تكون كل البلدان العربية أعضاء في الأمم المتحدة وقد صادقت على مثياقها وعلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات اللاحقة به، ولا تزال قضية الحقوق والحريات في معظمها تلاقي الإهمال والانتهاك... ولا يزال المواطن في أغلب تلك الدول عرضة لكافة وسائل الكتب والمصادرة والقمع والانتهاك.

ومع إدراكنا العميق للأخطار الصهيونية والإمبريالية، وخاصة الأمريكية، ومخططاتها واستغلالها لموضوعة حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية.. فلا يجوز أن نتجاهل أن ما واجهته وتواجهه قضية الحق والحرية للمواطن من اعتداء وانتهاك.. كانت وما تزال من العوامل الرئيسية التي شلت فعالية الجماهير، وحجبت رقابتها المشروعة على الأنظمة وسياساتها ومؤسساتها وأجهزتها وفسادها، الأمر الذي ساعد في تكريس التعسف والتسلط والفساد والمحسوبية، وجعلها في النتيجة عاجزة أحياناً عن القيام بواجباتها الوطنية والإنسانية، وخاصة قضية تحرير الأراضي المحتلة من قبل الصهاينة.. لهذا يجب أن تدرك الأنظمة- كل الأنظمة- أن المواطن دائماً هو السلاح الأقوى لوطنه وحمايته، وهو السلاح في معارك التحرير والتقدم والبناء وحماية الوطن من أية أخطار، وما لم يطمئن المواطن.. ويمارس حريته... ويتمتع بحقوقه.. وبالمساواة وحفظ كرامته.. فسيبقى أي انجاز مهما كبر وشمخ سراباً خادعاً لا يلبث أن يتلاشى ويزول.

ولابد أن تؤمن كل الأنظمة بأن احترام حقوق الشعب هو السلاح الوحيد في أية معركة للتحرير أو الدفاع عن الوطن أو حماية استقلاله تجاه أي تدخل...

إن الاعتماد على الشعب الحر المطمئن إلى حقوقه وأمانيه الوطنية هو السلاح الوحيد والدائم والفعال ضد الصهيونية والإمبريالية وحلفائهم الرجعيين والفاسدين..هذا هو طريق الحق المصان بالدستور الذي يقونن لاحقاً والذي يؤدي إلى الحرية الحقيقية... وبذلك يكون حفاظنا حقاً على كرامة الوطن والمواطن وحماية وطننا.

■■

نداء من الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير: الوطن في خطر..

أيها الشعب السوري العظيم..

أيها الوطنيون الشرفاء في جهاز الدولة وفي المجتمع وفي المغتربات..

تؤكد الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أن قرار الجامعة العربية بتعليق مشاركة وفود سورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات التابعة لها، وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على بلدنا وسحب السفراء العرب منها، ودعوة المعارضة إلى القاهرة لتحدد موقفها من «المرحلة الانتقالية» حتى يقرر مجلس الجامعة موقفه من الاعتراف بها ... ما هو إلا برهان جديد على أن هذه الجامعة بمعظم أعضائها، هي مجرد مطية للتحالف الامبريالي – الصهيوني..

لذلك فإننا في الجبهة، لم نبد أي تفاؤل بعد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية بالقاهرة يوم١٦\١٠\٢٠١١، والإعلان عن «دعوة السلطة وأطياف المعارضة في سورية لتنظيم حوار بينهما في مقر الجامعة العربية في غضون خمسة عشر يوماً».. واشترطنا حينها أن تكون دمشق – عاصمة الوطن – المكان الوحيد الحاضن للحوار الوطني المركزي الشامل، مؤكدين أنه يجب أن تتشارك في هذا الحوار ثلاثة أطراف وهي: النظام، والمعارضة الوطنية الحقيقية، والحركة الشعبية، بخلاف ما جاء في اقتراح الجامعة العربية.. كما أكدنا على ما جاء في البيان الختامي لوزراء الخارجية العرب، الذي قال حرفيا: «التأكيد مجدداً على الموقف العربي المطالب بالوقف الفوري والشامل لأعمال العنف والقتل ووضع حد للمظاهر المسلحة والتخلي عن المعالجة الأمنية تفادياً لسقوط مزيد من الضحايا والانجراف نحو اندلاع صراع بين مكونات الشعب السوري وحفاظاً على السلم الأهلي والحفاظ على المدنيين ووحدة نسيج المجتمع السوري».

إن موافقة سورية على المبادرة العربية، أزعجت التحالف الامبريالي – الصهيوني – الرجعي العربي، وأخرجت المتحالفين عن صوابهم، ما دعا «المعلم الأمريكي» إلى التدخل المفضوح والسافر بدعوة المسلحين إلى عدم إلقاء سلاحهم، ليكشف بذلك اللثام عما يُعد لسورية ولشعبها من مخططات آثمة تهدد وحدتها وسيادتها ..

والآن وبعد هذا التصعيد الخطير، نؤكد أننا لا نزال مع أن تلتزم سورية ببنود المبادرة العربية، حتى بعد أن تخلت عنها الجامعة العربية، قطعاً للطريق على كل محاولات التدخل الخارجي، على أن تطالب سورية الدول التي وقفت صراحة بوجه مشروع القرار الأمريكي – الأوروبي في مجلس الأمن ضد سورية، وتحديداً مجموعة دول البريكس (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، وجنوب أفريقيا) بالإشراف على تنفيذ بنودها.

وفي هذا الإطار فإن الجبهة ترى أن برنامجها بشأن الوضع الداخلي الذي أقرته في مؤتمرها الأول هو السبيل لحل الأزمة، فتنفيذه يهيئ كل الظروف للدفاع عن الوطن، لأنه في جوهره يحقق انفراجاً داخلياً ويقوّي اللحمة الوطنية، كونه يدعو للتوجه نحو الشعب، واستئصال الفساد مهما كان لبوسه، والتصدي الحاسم لكل من يمارس العنف مهما كانت مبرراته أو موقعه، وعزل المسلحين ومحاسبة كل من تلوثت يداه بدم السوريين.

أيها السوريون الشرفاء..

إن الوقت يضيق بشدة، وإن الوطن، دولة وشعباً وجيشاً، أصبح في مواجهة خطر داهم يتهدد جدياً استقلاله وأمنه وسيادته ووحدته الوطنية، ولا سبيل لمواجهته إلا بمصالحة وطنية حقيقية تحشد القوى وتوحّد الجهود باتجاه صد الهجوم الامبريالي – الصهيوني – الرجعي العربي، الساعي إلى تفتيت البلاد وتمزيقها، وضرب خيار المقاومة الشاملة لدى شعوب المنطقة ضد الاحتلال الأمريكي والصهيوني.

دمشق ٢٠١١/١١/١٣

مجلس رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

الاستعداد للحرب.. قد يمنعها!!

حازم بو سعد

«لم تبدأ الحرب بعد لكنها ستبدأ قريباً..هل سأراك في الجبهة..أم سأرى الجبهة بك»

نعم ربما هي الحرب ولاشيء سواها.. البعض يظنها خلاصاً، والبعض يحسبها جحيماً. لكن لمن يهمه الأمر.. الحرب لا تأخذ الاعتبارات الشخصية بعين الاعتبار..

بعد القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية بتعليق عضوية سورية، وتطبيق جملة من العقوبات الاقتصادية والسياسية وبدء سحب السفراء.. بدأ اليقين يتملك قسماً كبيراً من مختلف الفئات الاجتماعية بشأن وقوع الحرب.. ولم لا.. فالحرب اليوم كما في الماضي تعد ممراً رائعاً للإمبريالية العالمية كي تخرج من أزمتها الاقتصادية، ولكن لماذا يجب أن تشن الحرب علينا؟ لماذا نحن دون سوانا..؟ ما الذي يميزنا أو بالأحرى ما هي لعنتنا..؟

سورية تمتلك موقعاً جغرافياً استراتيجياً من حيث الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية.. نحن لا نملك نفطاً، هذا صحيح، ولكننا نملك ما هو أخطر من ذلك، نحن نملك أنفسنا.. ما أقصده أن قرارنا السياسي -قرار الشعب السوري- ليس تابعاً لأحد، ولسنا خاضعين لمرجعيات مسيطرة كغيرنا من الدول إن من الغباء الادعاء بأن الشعب السوري ليس عائقاً أمام مشاريع الغرب وحلفائه وأولها «الشرق الأوسط الجديد»، لذا فمن البديهي أنهم يريدون إزالة هذا العائق كي ترجح كفة الميزان لمصلحتهم، الشعب السوري كان وحده دعماً لحركات المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين، وأمن لشعوب تلك الدول ملاذاً آمناً عند تعرضها لديموقراطية قاذفات B-52 الأمريكية، ولكن الأهم من دعم المقاومات هو الجينة التاريخية المقاومة التي يحملها شعبنا.. فسورية كانت أول بلد نال استقلاله من الدول التي خضعت للاستعمار، وهنا لا أعني الاستعمار الفرنسي فحسب..بل أعني كل الاستعمارات السابقة..بدءاً من الإسكندر الأكبر..

الصراع العربي- الاسرائيلي يعني للبعض صراع دول، أما بالنسبة لنا -نحن السوريين- فإنه أحد صبغياتنا الوراثية..كما أن انتماءنا لسورية يفرض علينا وبشكل إرادي معاداة الولايات المتحدة..فلا يمكن للمرء أن يكون سورياً و محباً للكوكا كولا في الوقت نفسه، إنها قضية هوية وليست مسألة ذوقية. الكوكا كولا لا تناسب هواء بلادنا.. رغم أن الفريق الاقتصادي السابق أصر على إدخالها لكل بيت بدعوة الانفتاح على العالم، وبهدف إغلاق الأفق أمام تطوير أنفسنا.. أغرقونا بالملابس التركية ذات الجودة العالية كي يصرفوا انتباهنا عن غابات القطن السوري التي تموت ظمأً، استوردوا لنا البرادات الرقمية والغسالات الخارقة والطناجر ذات المعدن المعالج بالليزر كي نطهو بها طعاماً لا نملكه، طعاماً سلبونا القدرة على شرائه.. لقد أغرقتنا الحكومات السابقة بالنمط الاستهلاكي كي تهيئنا لنكون سلعاً يستهلكها الجنود الأمريكيون عند غزونا..

تجار الأوطان هؤلاء لم يكتفوا بقتل الاقتصاد السوري وتحويله لاقتصاد خدمي غير منتج..لقد وصلت دناءتهم إلى حد أنهم عندما أحسوا ببوادر التغيير اندفعوا لحماية انجازاتهم بحق الوطن، وكانت الوسيلة أن يطلقوا النار على المتظاهرين الذين كانوا سلميين.. فحولوا قسماً منهم إلى محاربين عميان..

الرأسمالية في خطر.. وخراب بلادنا هو خلاصها. وبشكل ممنهج، أصبحت بلادنا بيئة مناسبة وحاضنة لكل التناقضات الثانوية من طائفية ونزعات قومية وإثنية، لها امتداداتها في دول الجوار.. طبعاً تساعد الغرب والفاسدون في النظام في تهيئة سورية لانفجارها القريب، وضخوا بدافع الذعر من الفناء الحتمي لآلية إنتاجهم الوحشية أموالاً و إيديولوجيةً وسلاحاً يسمح بهكذا تفجير..تفجير الخلاص..

سادة العالم البيض بشركاتهم الحالكة.. نشروا دروعهم الصاروخية في نصف أوربا بغية تهديد عملاق شرقي مهجن نائم، سيعي إن لم يع مسبقاً استحالة التعايش مع ملائكة الحرية المزعومين..

وأصبحوا يبحثون في شوارع خراسان عن أسلحة لم يجدوها في مجرى دجلة.. هم يتهمون إيران بأنها «تهديد نووي» لأمن عالمي يرعب شعوب العالم كلها.. يريدون اجتثاث الخطر الأصفر في جنوب لبنان كي يبقى مناخ الجليل الأعلى مناسباً للسياحة الجنسية..لقد حاولوا أن يقنعوا الأرض بالبغاء في جنوب لبنان قبل سنوات خمس، ولكن على ما يبدو فإن بنادق المقاومة قد أصابها الصمم فلم تستوعب وجهة نظرهم.. واليوم وصلوا إلى سورية، ولكي يخضعوا هذا البلد الذي حافظ على بضعة أصدقاء أوفياء لأنفسهم، اتجهوا إلى مجلس الأمن. ولكن صداقة المصلحة كانت لهم بالمرصاد فكان الفيتو التوأم إيذاناً بانتهاء عصر تفرد أدميرال البرق الأميركي..

اليوم، هم في أمس الحاجة لحرب، وبلادنا واضحة.. ومجلس الأمن ليس مهماً.. فهل نحن بمأمن؟؟!!!

اليوم لا مجال للتراجع، سورية أصبحت في خط النار أكثر من أي وقت مضى، والحل الوحيد لحمايتها من الاشتعال بنيرانهم أو لرد نيرانهم عندما تقبل.. هو بإيقاظ الوعي الوطني الجمعي الذي خُدر طويلاً..والطريقة لذلك..هي كالتالي.. القضاء على الفساد الكبير واجتثاثه تماماً من جهاز الدولة وخارجه، إطلاق سجناء الأحداث، ومحاسبة من زجهم وزج الوطن في الظلام.. التراجع عن الحل الأمني وإطلاق الحوار الشامل الجدي بأطرافه الثلاثة(النظام والمعارضة الوطنية والحركة الشعبية).. إطلاق حرية الإعلام والحرّيات السياسية طالما أنها لا ترتدي ثوب الدين أو القومية أو العرق، القطع التام مع السياسات الاقتصادية الليبرالية وإعادة الاعتبار للقطاع العام...

بذلك فقط سنقضي على أي احتمال لسقوط سورية، وبغير هذا لن يكون لسورية سوى خيار واحد..هو الحرب الشاملة التي سترجعنا إلى عصور تكون العصور الحجرية بالنسبة لها خطوة تقدمية. لقد رفع فاسدو النظام وفاسدو المعارضة كمون الاقتتال الأهلي بتجييشهم الإعلامي من الداخل والخارج وبميليشيات وعصابات فسادهم.. إنها الحرب ولاشيء سواها. وإن لم يحس السوريون بحب سورية لهم كما أحبوها.. فلن تكون هذه الحرب سوى ورقة نعي لبلد.. ربما إن بدأنا الآن وسريعاً ربما نمنع احتمال الحرب، ربما..

لا مجال للتلكؤ فسورية هي من نتحدث عنها..

■■

أمريكا تدعم الحل الأمني!!

◄ مهند دليقان

تبدو اللوحة السورية شديدة الوضوح لمن يغريهم التحزب الأخلاقي، ونقصد بهم أولئك الذين يسرعون إلى الوقوف في صف المعارضة دون أي احتساب لأخطائها ومشاكلها تحت ضغط الدماء والأثر النفسي الهدام الذي يتركه نزيفها المستمر المتصاعد، وبالمقابل أيضاً أولئك الذين يسارعون إلى الوقوف في صف النظام بعجره وبجره تحت ضغط الخوف من المؤامرة ومن التدخلات الخارجية الوقحة.. وعند هذا الحد يصبح اجتراح موقف مخالف للطرفين ضرباً من الهرطقة التي تستحق الرجم والحرق في محاكم تفتيش جديدة «ثورية» و«نظامية»..ولن ندخل هنا في تفصيلات الاختراقات الخارجية العديدة في كلا الطرفين، ولكن سنقف للحظة عند التصريحات الأمريكية المتتالية التي جاءت على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون والتي دعت فيها المسلحين إلى عدم إلقاء سلاحهم..ولدى محاولة تفسير هذا القول وفقاً للفرز المفروض إعلامياً والأقرب للفهم العام السائد سنجد أن معناه يتلخص بالضغط الدبلوماسي على النظام السوري ذلك أن دعم المسلحين لا يحتاج إلى تصريحات سياسية بل إلى تمويل ودعم استخباراتي يمر تحت الطاولة ووراء الكواليس..ولكن إذا أردنا أن «نهرطق» ونخرج على الفهم السائد فسنجد أنه إلى جانب كون تلك التصريحات ضغطاً دبلوماسياً وسياسياً فإنها في الأساس تعزيز لمواقع الفاسدين الكبار أصحاب الحل الأمني داخل جهاز الدولة حيث تقدم كلينتون بتصريحاتها المتتالية هذه المبررات والحجة التي يتكئ عليها هؤلاء أمام القاعدة الجماهيرية للنظام للاستمرار بالحل الأمني لا بل وتصعيده أيضاً الأمر الذي يصب في النهاية في مصلحة أعداء سورية حيث أثبتت الأشهر المنصرمة بما لا يقبل الجدل أن الحل في سورية لن يكون إلا سياسياً والاستمرار في الحل الأمني لن يفعل سوى أنه قدم وسيقدم المبرر للتدخل الخارجي وسيدخل البلاد في دوامة حرب أهلية تفتك بحاضر سورية وبمستقبلها معاً..

هي إذاً دعوة «للهرطقة»، فلنعد لقراءة الأمور كما هي على الأرض لا كما يراد لنا أن نقرأها.

■■

عن التطرف في إدارة الأزمة السورية

◄ معن خالد

يتساءل احد السوريين عن أي تدخل خارجي يتحدث البعض ونحن لا نملك ما يكفي شتاءنا ذا البرد القارس من المازوت.. بعبارة أوضح نحن لا نملك البترول كليبيا والعراق فما الذي يريده الغرب منا؟ يجادل المجتمع في خضم الدماء النازفة بموضوعة التدخل الخارجي محاولا نفي الفكرة قدر الإمكان والابتعاد عنها مهما سولت ضغوط القمع لتراود المقموعين حول الخلاص بأي ثمن..

فأمام مشهد الهجوم على مقر المخابرات الجوية في حرستا المصور بدقة عالية والمعروض على شاشة الجزيرة، يرى الناس المشهد الملتهب في الأحداث السورية وتنعي بذلك الجزيرة أخر التصورات عن سلمية حراك الشارع السوري. يبرر البعض بان من نفذ الهجوم هم جيش منشق وليسوا مسلحين مدنيين بمنطق تبريري يعزون به ذواتهم الرافضة للدماء والمراوغة للقبول بشروط الواقع المر ..

سبق هذا المشهد انتظار كل السوريين قمة الرباط والتي توصلت إلى المزيد من العقوبات الاقتصادية والإعلان عن خطوات تفصيلية حول بروتوكول زيارة المراقبين العرب للأراضي السورية، وكان النظام قد أعلن عبر وزير خارجيته انه سيقاطع الجلسة كرد فعل على قرارات الجامعة العربية السابقة، والتي لم يكن اشد المتفائلين يتوقع أن تأتي بهذا الشكل التصعيدي، فمن تعليق عضوية سورية إلى العقوبات الاقتصادية إلى فتح الباب لتدخل خارجي أوسع عبر المنظمات الدولية..

نعت النظام المبادرة بأنها فصل جديد من فصول المؤامرة والتي رأى بها يوسف الأحمد السفير السوري في الجامعة أنها مشروع قديم خطط له سابقا وأعيد إحياؤه، اكتفى النظام بهذا النعت دون أن يبرر سلوكه المتبع حول هكذا مؤامرة، فلا يمكن لأحد أن ينفي الالتباسات التي رافقت المبادرة وخصوصا فيما يخص رئاسة اللجنة الوزارية العربية والتي تحولت بقدرة قادر من فلسطين إلى قطر، ومع هذا قبل النظام المبادرة ببنود غير تفصيلية متحدثا عن اعتبارت قومية واعتبارات العمل العربي المشترك، وبدل استخدام مبدأ سد الذرائع أو الانتباه لمقتضيات الحل الجذري والمتمثلة في إنهاء العنف والاعتراف بالحركة الشعبية والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين ومحاسبة المتورطين بدماء السوريين والشروع بحوار جاد، اكتفى بالإفراج عن ٦٠٠ معتقل ودعوته لحملة السلاح إلى تسليم أنفسهم ولا حقا أفرج عن حوالي ١٢٠٠ معتقل ودعا إلى قمة طارئة..وهكذا تعامل النظام مع المبادرة لا كحل جدي بل بمنطق اللعب الدبلوماسية الذكية في مواجهة أندادة العرب من أتباع واشنطن.

لم يلحظ أن البند الأول والذي ترك معوما(البند الأول من المبادرة والذي ترك معوما بمقولة وقف العنف من كل الأطراف دون أن يطلب النظام تحديد الجهات الأخرى وماهو الأسلوب العملي للتعامل مع المسلحين) وهو سيف ذو حدين يغري المتطرفين في النظام ليفسروا كلمة العنف من كل الأطراف ويطلقوها على من أرادوا ويواجهوها كما شاؤوا ،كما ان هذا البند جعل أصدقاء واشنطن من العربان يقفون بموقع القناص لتفسيرات النظام وترجماته لبند المبادرة الأول على الأرض. ترك البند الثاني المشروط بالأول في مهب الريح، فمع قبول النظام لفظيا له كان مجلس اسطنبول يعلن رفضه القطعي لهذا البند، وبذلك تركت الأوضاع لتتطور باتجاه مشاهد الصراع المسلح والذي سيسم المرحلة القادمة بطابعه الدامي المتمرد على كل مبادرات الحل ...

كانت المبادرة ورغم كل العيوب والثغرات بادرة دفعت معنويات السوريين إلى الأمام، إلا أن الواقع ألقى بكل ثقله على أكتاف السوريين، فالسوريون عموما صاروا وبعد كل هذه التطورات أكثر استشعارا لفكرة التدخل الخارجي، والذي ظل النظام ينفيها بناء على التوازنات الإقليمية والتاريخية والتي قد تؤخر أو تطيل في عمره، ولكنها لن تجعل السوريين راضين عن الحد الأدنى من طموحاتهم بالتغيير أو الإصلاح ومن ثم استمرار نهجهم المقاوم. اكتفى النظام بعرض مسيرات مؤيدة ليري العالم مشروعية بقائه وصنيع المؤامرة الإعلامية دون أن يحث خطاه نحو تغيير جذري يجعل واقع السوريين اقرب للمواجهة بدل الصراع الداخلي..

يوحي هذا السلوك بان البعض في النظام كما البعض في المعارضة مقتنعان بان التدخل الخارجي قضية إرادية، فما إن يطلب السوريون التدخل لحماية المدنيين حتى يهب حماة الديار من الرياض والدوحة وواشنطن وباريس، وإذا ما رفض الملايين حتى يذ عن الغرب لديمقراطية الأكثرية، طبعا ليست الصورة بهذه البساطة لمن يتبنى حقيقة فكرة التدخل الخارجي، فصحيح أن البعض يراها فقط أداة للضغط على نظام أفرط في قمع معارضيه ويعتقد هؤلاء انه بإمكانهم التحكم بشدتها أو شكلها، إلا أن آخرين يرونها أداتهم للعودة إلى السلطة المفتقدة مثلما ان البعض ضاق ذرعا فأرادها وسيلته في الانتقام...

يتدرج المنطق المقابل الرافض قطعيا لفكرة التدخل الخارجي، فالمتطرفون الذين ربطوا مباشرة بين التدخل والاحتجاجات استخدموا هذه الفكرة مبررا للاستمرار في قمع الاحتجاج دون أن يلحظوا أنهم بذلك يكملون سيناريو التدخل الخارجي بالشكل المطلوب. كان الأكثر مكرا وخسة أولئك الذين مثلوا حصان طروادة والذين يقربون الحل المركب إلى أقصى مفاعيله، فسعوا لأخذ سورية من الداخل وهاهم يقربون أخذها من الخارج، هؤلاء مع شركائهم في مجلس اسطنبول هم من يريدون بالتدخل أداتهم لحرف التغيير عن مساره المطلوب فيهربون بذلك من استحقاقات التغيير المنشودة والتي يتفق عليها كل السوريين، فالناهبون والفاسدون الكبار وشركائهم داخل جهاز الدولة وخارجه والذين استخدموا عزة السوريين الرافضة للخارج كوسيلة لقمع الأصوات المتعالية التي تنشد محاسبتهم. هؤلاء كانوا قد قادوا الفصل السابق للمؤامرة عندما فاوضوا الأوروبيين لعشر سنين حول فتح الأسواق لنهب السوريين لمصلحة الغرب وعملائه في الداخل والخارج، فكيف يستقيم الحديث عن المؤامرة ودولة الممانعة دون أن تلحظ الحكومات السابقة وعلى سبيل المثال ان ٩٥٪ من النفط السوري يسوق في أوروبا، والنفط يشكل ٣٠٪ من إيرادات الموازنة التي ترتبط يوميا بلقمة السوريين. أولئك ومن يحميهم ومن يشد على أياديهم حتى الآن والذين غابوا عن الحد الأدنى من المحاسبة أو السؤال عن مبررات تغييب كل الاقنية اللازمة لاستشعار الأزمة والمتمثلة بالحريات السياسية والإعلامية التي قد تسمع أنين القاع لدى الشعب السوري..أما البعض الأخر من السوريين فقد شكروا الروس والصينيين لأنهم أطالوا بعمر بلادهم ولو أطالوا بعمر النظام، ألا أنهم مازالوا يتساءلون حول ما آلت إليه مسيرة العنف والعنف المضاد، وحول ذلك الارتباط بين تصريحات واشنطن لمنع تسليم المسلحين لأنفسهم وحديث وائل ميرزا أمين سر مجلس اسطنبول المعارض عن تبنيه لجيش سورية الحر، وعن الاستمرار بمنطق الإقصاء والتطرف ، يجاهد هؤلاء العقلاء اليوم لإدارة الأزمة بدلا من المتطرفين، فالواقع الحالي يظهر فعل التطرف في إدارة الأزمة في كل الجهات(نظام، معارضة، حراك شعبي) فهم يديرون الأزمة والمحصلة تركة ثقيلة على أكتاف كل السوريين بينما بات الحل يستدعي بالضرورة ردع التطرف من كل الجهات..

■■

القواعد الأمريكية في الخليج «العربي»

البحرين:
١- قاعدة إسناد أنشطة بحرية القيادة بالجفير
٢- تسهيلات في ميناء سلمان
٣- مطار المحرق
٤- قاعدة الشيخ عيسى الجوية

الكويت:
١- قاعدة أحمد الجابر الجوية
٢- قاعدة علي السالم الجوية
٣- معسكر عريفجان
٤- معسكر الدوحة
٥- جزيرة فيلكاء
٦- مخيمات تجميع القوات
٧- تسهيلات مطار الكويت الدولي
٨- تسهيلات ميناء الأحمدي
٩- ميدان رماية أوديرع

عمان:
١- قاعدة مصيرة الجوية
٢- تسهيلات ميناء قابوس
٣- أماكن تزويد السفن بالوقود (مسقط)
٤- قاعدة المسنة الجوية
٥- تسهيلات مطار السيب الدولي
٦- قاعدة الثمريات الجوية
٧- تسهيلات ميناء صلالة

قطر:
١- قاعدة العديد
٢- معسكر Snoopy بمطار الدوحة الدولي
٣- معسكر السيلية
٤- قاعدة أم سعيد للتزويد والتموين

السعودية:
١- تسهيلات ميناء الملك عبدالعزيز (الدمام)
٢- قاعدة الظهران الجوية
٣- قرية الإسكان
٤- مستشارين لواء الملك عبدالعزيز
٥- قاعدة جدة الجوية
٦- قاعدة الملك فهد البحرية بجدة
٧- تسهيلات بميناء جدة
٨- قاعدة الملك عبدالعزيز البحرية
٩- قاعدة الملك خالد الجوية/ قاعدة أبها (خميس مشيط)
١٠- أبراج الخبر (الظهران)
١١- مدينة الملك خالد العسكرية (حفر الباطن)
١٢- قاعدة الأمير سلطان الجوية (الخرج)
١٣- قاعدة الرياض الجوية
١٤- قاعدة الطائف الجوية
١٥- ميناء ينبع

الامارات:
١- قاعدة الظفرة الجوية
٢- محطة صيانة ووقود السفن (الفجيرة)
٣- مطار الفجيرة الدولي
٤- ميناء جبل علي
٥- تسهيلات بميناء زايد
٦- تسهيلات بميناء راشد

اليمن:
١- ميناء عدن

الحوار «الاقتصادي السوقي الاجتماعي»

◄ عشتار محمود

عقد حوالي ٣٠٠ مواطن سوري..من حكوميين وأكاديميين ونقابيين وفعاليات اقتصادية وممثلي غرف تجارية وصناعية وممثلي محافظات، حواراً اقتصادياً استمر لمدة ثلاثة أيام وخلص إلى بيان ختامي تطرق بالخط العريض إلى المفاصل الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد السوري فجاء متضمناً بنوداً عامة حول قطاعي الزراعة والصناعة، وبنوداً عامة حول مكافحة البطالة وتأمين فرص العمل وبنداً يؤكد على ضرورة مكافحة الفساد، وبنداً آخر يؤكد على «حماية الفقراء والمستضعفين»..

كان من الأحرى ألا يتم هذا الحوار الاقتصادي العام..وأن يختصر بما قاله رئيس مجلس الوزراء في افتتاح أعماله حيث أكد أنه لا عودة عن ثوابت وتوجهات عملية الإصلاح الاقتصادي السابق والمطلوب في هذه المرحلة مراجعة وتقييم وتصويب فقط. فعملية الإصلاح الاقتصادي لا تبدأ من الصفر حيث نملك رصيداً من الإنجازات المتحققة خلال سنوات «الخطة الخمسية العاشرة» ولاسيما أن الحكومة عملت باتجاه التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في إطار مبدأ التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

كان من الأحرى ألا يتم هذا الحوار الاقتصادي طالما أن الإصلاح الاقتصادي ونهجه السابق «عال العال»، ولا غبار عليه..سوى بعض التصويبات والتقييمات..فافتتح وختم بحدود وتوجهات واضحة المعالم، أعلنت بشعار واضح هو التمسك باقتصاد السوق كنهج اقتصادي، مع إيجاد بديل من شبكات الحماية الاجتماعية تتناسب مع حاجات المواطنين..

نعم..كان من الأحرى ألا يتم هذا الحوار الاقتصادي، (أو أن يجري كما جرى حيث لا فرق)..إذا كان نهج اقتصاد السوق الاجتماعي من المؤكدات ولارجعة عنه، وإذا كانت الخطة الخمسية العاشرة و«إنجازاتها» هي نقطة انطلاق،

وإذا كانت البداية بالتغني بالخطة المذكورة، أي التغني بنهج الزيادة المتسارعة في معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي، واعتبار أن النتائج السابقة من الممكن تداركها، «بشبكات الحماية الاجتماعية»!!

لابد أن الحوار الاقتصادي بفعالياته ومداخلاته تضمن نقاشات جدية، وهو ما انعكس ببنود تفصيلية في قطاع الزراعة والصناعة، وحماية القطاع العام وإلى آخره.. إلا أن هذا لا يجعل من الحوار الاقتصادي حواراً على مستوى أزمة، أو حتى على مستوى الواقع الاقتصادي والمعيشي السوري ماقبل آذار عام ٢٠١١ .

فحتى الخطة الخمسية العاشرة تضمنت بنوداً حول الزراعة وحماية الصناعة والقطاع العام، وتجنب الآثار الاجتماعية لاقتصاد السوق الاجتماعي، وإعادة توزيع الدعم إلى مستحقيه، ومكافحة الفساد وغيرها وغيرها من الشعارات الاقتصادية والاجتماعية العريضة، وما أنتجت إلا زيادة قياسية في مستويات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والفساد والريع..فما الذي يجعل من الحوار الاقتصادي السابق حواراً وطنياً على مستوى الأزمة السورية ، طالما أنه يتبنى شعارات عامة تم تبنيها سابقاً، وطالما أنه لا يعيد النظر بالنهج المتبع ولا يرضى أن يعطي حتى نقداً موضوعياً لسياسات الحكومة الاقتصادية السابقة بل يؤكد على الاستمرار على نهجها..وكيف يتم اعتبار أن الأخطاء التي تتطلب التصويب ليست نتاجاً موضوعياً لهذا النهج، وبالتالي لا يمكن تداركها مع استمرار هذا النهج؟!.. أي ما الذي يجعل شبكات الحماية الاجتماعية – على سبيل المثال- سابقاً غير قادرة على حماية المواطنين من آثار الانفتاح والتحرر الاقتصادي، ويجعلها قادرة اليوم؟ من يحمي اليوم شبكات الحماية الاجتماعية؟ لا يملك الحوار الاقتصادي ولا المتحاورون إجابات شافية، ولنكن موضوعيين لايملكون القدرة على استنتاج الحقائق التي تخالف ميزان القوى الاقتصادي في سورية والقائم على سيادة قوى المال والفساد والريع وبالتالي سيادة السياسات والنهج الذي يعكس مصالحها، ومن هنا كان من الأحرى ألا يعقد الحوار الاقتصادي طالما أن السياسات المحابية لقوى المال والريع مستمرة باستمرار قوتهم وسطوتهم، وطالما أن أصحاب المصلحة بالتغييرات الاقتصادية الجذرية والوطنية غير قادرين على فرض مصالحهم ومطالبهم في حوار اقتصادي يبدأ بالخطة الخمسية العاشرة وينتهي بالتأكيد على نهجها.

عقلية الحوار الاقتصادي السابق هي جزء من العقلية العامة في التعاطي مع الأزمة السورية الحالية، والتي هي عقلية التآمر واللاأزمة أي عدم الاعتراف الجدي والواضح بوجودها، وعدم الاعتبار لضرورات ومسؤوليات حلها الوطنية العميقة، وهو نتيجة طبيعية لغياب الفهم العميق لجوهر الأزمة السورية ومحددها الرئيسي، وهو الاحتقان الشعبي بمسبباته الاقتصادية الاجتماعية والسياسية. فمن لا يدرك حجم تراكم الغضب الشعبي والاحتقان لايملك التعاطي الجدي والمسؤول معه، ومن لا يرى بالبطالة إلا مشكلة اقتصادية، لا يملك إلا حلولا شكلية وسطحية (من شاكلة بنود البيان الختامي للحوار الاقتصادي: بضرورة مكافحة البطالة وايجاد فرص العمل)، ومن لا يرى بالفساد الذي هو نهب ثروات الشعب السوري ومدخل رئيسي للعمالة والاختراق، إلا خللاً في إدارة موارد الدولة لا يملك إلا أن يبند في البيان الختامي مكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين وإحداث هيئة..

طاولة الحوار «الاقتصادي السوقي الاجتماعي»، وغيرها من طاولات الحوار المتعددة التي فتحت منذ بداية الأزمة السورية، كحوار المحافظات إلى حوار الشباب وغيرها من طاولات الحوار المنفصلة والفضفاضة والمعزولة عن بعضها البعض كلها لم تلق اهتماما شعبياً واسعاً، نظراً لتغييب أطراف الحوار الرئيسية وهي الجموع المنتفضة والمحتقنة هنا وهناك، والتي لم تعد حوارات «اختصاصية» تعنيها، لأن الإدراك الشعبي العام بلغ ما لم يبلغه كبار المتحاورين على الطاولات المذكورة، حيث يدرك الجميع أن لا مجال إلا لحوار يتعامل مع الأزمة بموضوعيتها أي بأخذ كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل ما آخل بكرامة المواطن السوري، ولا مكان إلا لحوار واسع ومركزي يمهد لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع قائمة على أخذ وزن القوى الشعبية ومطالبها الحقيقية كمقدمة لكافة بنود التغيير، والابتعاد عن الانتقائية في الإصلاحات، والتي لابد أن يطفو عليها مصالح قوى الفساد والمال والريع طالما أن مصالح نقيضها الشعبي ووزنه الاجتماعي مغيب.

■■

مزاج الجماهير.. والنخب العاجزة

◄ إيمان الأحمد

«في الوقت الذي كان فيه الإعلام العربي الرسمي وغير الرسمي يطبل ويزمر للثورة الفلسطينية كنت أنا اليتيم الذي ينتقد هذه الثورة، وليس تطاولاً ولا وقاحة بل خوفاً وقلقاً، وإحساساً مني بالواجب، وتعرضت للكثير نتيجة هذا الموقف»..

● ناجي العلي

يتقلب مزاج الجماهير من يوم إلى آخر، حتى ليكاد يقفز برشاقة من النقيض إلى نقيضه، ويعود ذلك التقلب في أغلب الأحيان إلى قلة الخبرة السياسية لجماهير حرمت من العمل السياسي لعقود متوالية، ويعود أيضاً إلى حدة الضغط المستمر على وعيها السياسي قيد التشكل عن طريق الإعلام الخارجي والداخلي على حد سواء.. وتحتاج في غمار نضالها المستمر إلى تضحيات متتالية لتخرج من إطار المزاج اليومي إلى ساحة المصلحة الحقيقية، ولكن لهذا المخاض آلامه التي تتضاعف وتزداد كلما حادت النخب السياسية والثقافية عن مصلحة الناس باتجاه التساوق مع مزاجها في إطار انتهازية خرقاء في كثير من الأحيان ومقصودة في أحيان أخرى..

تبرز في هذا السياق المواقف المؤيدة للشعارات التي تطلقها تظاهرات بعينها وهي الجزء الأكبر من التظاهرات، تلك الشعارات الداعية للتدخل الخارجي وللتسلح وتبرر النخب موقفها هذا تحت الحجة التقليدية المموجة والقائلة: الجمهور «عايز كده».. كما أن لهذه الانتهازية السياسية تجلياً آخر هو محاولة إرضاء الجميع من خلال المواربة والتقلب والعمل على تحديد مسافات تقترب وتبتعد من الأطراف المختلفة وفقاً للتوازنات المتقلبة مع التغيرات السريعة والانعطافات المتتالية للأحداث.. أولئك الذين يتلقون في النهاية الصفعات من الجميع وتلفظهم في المحصلة النهائية جميع الأطراف. هناك من النخب وتحديداً الثقافية من يتمسك بالحركة الشعبية باعتبارها المنقذ الوحيد والأخير لها من حالة العجز عن الفعل التي تعيشها، ولذلك لجأت إلى السير في ذيلها من خلال تقديس أي شيء يصدر عنها من مواقف وشعارات وغيرها.. ويظهر هذا الموقف المعادي في جوهره للحركة الشعبية وإن كان شكله مؤيداً لها مدى انعدام المسؤولية الوطنية والتاريخية لهذه النخب ومدى هشاشتها وعدم قدرتها على إحداث أي تأثير واع في الجماهير وهي التي اعتادت أن تصفهم في محافلها المغلقة بالبرابرة وبالحثالة وبالمتخلفين..

لكن التاريخ لا يبخل بأمثال الشهيد ناجي العلي، الذي دفع حياته ثمناً لخوفه وقلقه وإحساسه بالواجب تجاه الثورة الفلسطينية، ذلك الموقف الذي أثبت التاريخ لاحقاً مدى عمقه ووطنيته وبقي حامله حياً في ضمائر وقلوب الناس جيلاً بعد جيل، بينما لم يعد أحد يتذكر أولئك الذين هاجموه وشككوا في مواقفه..

كم نحن بحاجة إلى أمثال ناجي العلي.. الذين لا بد سنجدهم!

■■

لماذا الخوف من الحركة الشعبية؟

◄ محمد الذياب

وجدت الحركة الشعبية نفسها بعد مضي حوالي ثمانية أشهر على ولادتها، بعيدة كل البعد عن مساعي القوى المختلفة من المعارضة والنظام والأطراف الإقليمية والدولية في ما يسمى «حل الأزمة» في سورية، فما يتضح حتى الآن أن هذه الأطراف ساعية لتصفية حسابات قديمة مع بعضها البعض، على ضوء معطيات جديدة من أبرزها ولادة الحركة الاحتجاجية السلمية، وقيام بعض الأطراف الخارجية بدفع مسلحين إلى صفوف الحراك بهدف تسخيره في خدمة سياساتها، وعنف مفرط من جانب الأجهزة الأمنية أضرّ بالحراك السلمي أكثر بكثير من استهدافه للمجموعات المسلحة...وإلى ما هنالك من مستجدات هي بالنسبة للقوى السياسية المذكورة ليست أكثر من أوراق للتفاوض حول مستقبل السياسات الخارجية لسورية وحول تداول أو «انتقال» السلطة في سورية، وليس حول المسألة الاقتصادية- الاجتماعية مثلاً، التي تمس الجماهير مباشرة، ولم يظهر أي اختلاف حولها بين القوى السياسية المتصارعة، وذلك شأن كثير من المطالب التي لمّا تصغ سياسياً بعد، فالحراك يُنظر إليه كخزان للدماء فقط، وليس كرحم لنشوء فضاء سياسي جديد يعكس واقع سورية الحالي، الذيّ لم يعدْ يعكسه الفضاء السياسي القديم، المتكون من القوى السياسية المذكورة، بما تعانيه من ترهل.

نشأت القوى السياسية التقليدية (معارضة- نظام) في سورية، في ظل هيمنة جهاز الدولة – الذي كان يتضخم باطراد- على حساب المجتمع ومن خلاله خلال العقود الأربعة الماضية، وقد كانت الجماهير خلال تلك المرحلة تابعة إلى حد كبير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لهذا الجهاز، ولا تشارك في صنع قراراته إلا بشكل محدود، وخصوصاً في ظل نقص الحريات السياسية، وتلك كانت سمة أنظمة كثيرة في بلدان العالم الثالث آنذاك، لذا كان ينشأ دائماً لدى القوى السياسية ميل للدخول في جهاز الدولة والهيمنة عليه ومن خلاله على الجماهير، وتكونت العقلية السياسية لتلك القوى على أساس أن العلاقة بين الحزب والجماهير تتم حصرياً عبر جهاز الدولة، وهذا أسس لاحقاً للقطيعة الطويلة بين الجماهير والأحزاب التي اعتمدت مبدأ العمل من فوق لفوق، وكان آخر همها علاقتها مع الجماهير ذات الدور الثانوي في مسرح السياسة آنذاك.

واليوم لم يتغير موقف الكثير من القوى السياسية التقليدية السلبي من الجماهير على الرغم من تحرك الشارع ذاتياً وبروزه كقوة لا يستهان بها، ذلك أن التهافت للهيمنة على جهاز الدولة ما يزال الهاجس الأكبر للعديد من القوى، فبعض قوى المعارضة لم تجد في ما يحدث حتى الآن إلا ما يؤكد حقها التاريخي في السلطة الذي حرمت منه، وفي مقلب آخر يقض مضاجع بعض قوى النظام الخوف من انفلات السلطة من قبضاتهم، فيزاودون لإيقاف أي مسعى إيجابي لتعديل مواد الدستور المتعلقة بالسلطة كالمادة الثامنة، وفي المحصلة نجد أن معظم القوى المذكورة ترسم لمستقبلها السياسي بالطريقة السابقة نفسها التي لا دور للجماهير الناشطة سياسياً فيها إلا بما يخدم الاستراتيجيات السابقة نفسها، وهذا يدلل على أن تلك القوى لا ترى نفسها في المستقبل إلا هي ذاتها ساكنة وغير خاضعة لأي تغيير موضوعي ينال من بنيتها بما يكيفها ويهيئها لتكون جزءاً من الفضاء السياسي الجديد .

سيكون منطقياً خوف القوى المتشددة في النظام من الحركة الشعبية، وخصوصاً رموز وأركان الفساد الكبير، التي ترى في الحركة الشعبية السلمية والمطالبة بالتغيير طرفاً قادراً على فضح ذلك الفساد ومحاربته بكل الطرق الحضارية والسلمية، أن تسعى بحجة وجود المسلحين، وهم موجودون، إلى ضرب السلمي قبل المسلح بخلط مقصود، حتى تفلت تلك القوى من سيف التغيير الذي سيبقى مسلطاً على رقابها طالما الاحتجاجات السلمية قائمة ومستمرة حتى تحقيق المطالب.

وبالوقت نفسه فإن بعض قوى المعارضة المطالبة بالتدخل الخارجي تمارس دور قوى الفساد نفسه في جهاز الدولة، وذلك بدفع الحركة الشعبية إلى التطرف والتسلح ورفع شعارات غير واقعية بهدف رفع منسوب الدم واستدراج التدخل الخارجي، وتهيئة المناخ النفسي- الاجتماعي له، مستفيدة من عنف صنوها الآخر في النظام، لذا فهي منطقياً عدو للحركة الشعبية لا يختلف بالجوهر عن قوى الفساد داخل جهاز الدولة، وهي لن تعترف إلا بحركة شعبية ترفع شعارات مطالبة بالتدخل الخارجي وتدويل الأزمة على الطريقة الليبية، أما الشعارات الرافضة للتدخل الخارجي والمطالبة بالوقت نفسه بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية فهي «مؤامرة» من النظام وصنيعة يديه.

ولكن أن تذهب بعض القوى في المعارضة التي تعلن رفضها للتدخل الخارجي، بمواقف تتناقض مع ما تعلن، فهو أمر غير مفهوم، والمقصود هنا هو الموقف الرافض من جانب هيئة التنسيق الوطني للفيتو الروسي- الصيني الذي منع الغرب من تكرار السيناريو الليبي، والذي كان عملياً أفضل حماية ممكنة للمدنيين في حينه، فهل كان هذا الموقف تحت ضغط القوى المتشددة في المعارضة؟ أم كان مسايرة للشعارات المتشددة في الشارع التي تحاول وسائل الإعلام الخارجية دمغ الحراك بها؟ أم هو تعبير عن صراعات داخل الهيئة حول الموقف من الخارج؟ أم هو سلوك انتهازي سياسي عبر رفع شعار جذاب كرفض التدخل الخارجي، ورفع شعار نقيض لكسب المطالبين بالتدخل الخارجي بالوقت نفسه؟؟

بغض النظر عن حقيقة هذا الموقف الملتبس، إلا أنه بكل الأحوال ليس في مصلحة الحركة الشعبية لأنه يعبر عن موقعين مختلفين عن بعضهما تماماً، ولأن من يحاول إرضاء الجميع في الوقت نفسه، سيتلقى الضربات من الجميع في وقت آخر، ولأن ما يجري اليوم في سورية يفرض على جميع الوطنيين والشرفاء التعامل بروح المسؤولية مع الحراك الشعبي ومع الوطن بالوقت نفسه..

وفي ظل ذلك الحيف الذي يلحق بالحركة الشعبية السلمية، من كل حدب وصوب، سواء أعداءها أومن يدعون صداقتها، لم يعد مطلوباً منها أن تبحث عمن يمثلها أو يرشدها أو يفرض عليها الشعارات، فهي قادرة على تمثيل نفسها، وصياغة مطالبها وشعاراتها، وهي كما ورد في أحد بياناتها: «شخصية إعتبارية لا يحق لأي حزب أو شخص طبيعي تمثيلها أو النطق باسمها»، ومنها سينبثق الفضاء السياسي الجديد الذي سوف يرسي قواعد نظام سياسي جديد تتحقق فيه مطالب السوريين في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية...

■■

سورية اليوم.. ضمن اللوحة العالمية

◄ أسامة دليقان

ينبغي الإجابة عن سؤال أساسي هو: لماذا لا تكون روسيا ذاهبة فعلاً -كما يتمنى البعض- إلى تغيير مواقفها من الأزمة في سورية باتجاه التساوق مع أمريكا وأوروبا؟، ذلك أن الإجابة على هذا السؤال كفيلة بتوضيح الموقع الذي تحتله سورية اليوم ضمن التجاذبات العالمية الكبرى..

لاشك أن روسيا والصين وأمريكا وأوروبا جميعها في الخندق ذاته من حيث هي أقطاب رأسمالية كبرى، وخصوصاً في ظل العولمة التي توحد مصيبتهم وتضع أرجلهم في «الفلقة» معاً، وتحديداً إذا قرأنا الديون الروسية والصينية على أمريكا وطبيعة علاقاتهم الاقتصادية إذ أن لزادت معادلة الخندق الواحد وضوحاً وجلاءً، ولكن فرقاً أساسياً يجعلهم في خندق واحد وعلى تضاد في الوقت ذاته، وهو كون أمريكا وأوروبا يلعبان اليوم دور إمبرياليتين في مقابل رأسماليتين صاعدتين روسية وصينية، ويتضح ذلك من خلال إصرار أمريكا على نهبها للعالم بدولارها المتضخم محمولاً على اقتصاد ضعيف تسنده آلة عسكرية شديدة الضخامة، وبهذا معنى فإن ذهاب أمريكا نحو الانهيار الصاعق سيحمل المنظومة بأكملها إلى الهاوية، فهم لذلك في خندق واحد . وبالمقابل فإن الاقتصاديات الصينية والروسية تريد الاستمرار دون هذا الانهيار، لذا فإنها تريد للدولار تراجعاً منتظماً وهادئاً قدر الإمكان، لأن مواجهة عنيفة معه ستقود إلى انهيار صاعق، وكذلك فإن تركه ليبتلع مناطق الثروات الأساسية سيجمد الاقتصاديات الروسية والصينية ويتركها نهباً للدولار .

على الضفة الأخرى فإن أمريكا بأزمتها الحالية التي بدأت للتو في طورها الاقتصادي بعد أن أتمت طورها المالي، وأوروبا وخاصة بعد الأزمة الايطالية التي تعني الشيء الكثير، حيث تعد إيطاليا ثالث أضخم اقتصاد في أوروبا، ويزيد حجم اقتصادها عن مجموع اقتصاديات اليونان وإسبانيا والبرتغال مجتمعة، إن هاتين القوتين أمريكا وأوروبا تدخلان في حالة طنين جديدة تكاد لا تسمح لهما باتخاذ قرار الحرب، مع أن هذا القرار ما يزال ممكناً حتى اللحظة. لكن الوقت يدركهم بسرعة كبيرة، ولذلك فهم ميالون إلى حروب واسعة ولكن بأيد غير أيديهم هي الأيدي التركية والخليجية العربية ضمناً الأردنية والسورية والإيرانية و«الإسرائيلية»، وسورية ضمن أزمتها الحالية هي الأكثر قابلية للعب دو صاعق الانفجار في المنطقة لما تحمله تعقيدات تركيبتها الديمغرافية وتعقيدات ارتباطاتها وأوراقها الإقليمية من فتائل تفجير للمنطقة بأسرها، ولكن السير بهذا الاتجاه ما يزال حتى اللحظة محاطاً بجملة من العراقيل..

ضمن ظروف من هذا النوع، فإن عدو الخندق الواحد أضعف مما كان بكثير، ولذا يجب تصفيته بأقل الخسائر الممكنة وبأقل الآثار على ثبات وصمود الخندق، وعليه فإن من المستبعد تغيير الموقف الروسي- الصيني ليس في الأيام القريبة القادمة، وإنما أيضاً في المدى المتوسط الذي سيحمل تغيرات كبرى في منظومة القوى العالمية وتوازناتها، ولكن هذا كله مرهون بمدى استجابة النظام السوري لدخول سريع في الحل السياسي، يفترض ضمناً إيقاف العنف وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وقبل هذا وذاك توجيه ضربات قاصمة للفساد الكبير الذي يضع يده اليوم على الموارد الوحيدة المتبقية لصمود سورية وخروجها من عنق الزجاجة، حيث يظهر اليوم بوضوح شديد أن الباب مغلق تماماً أمام أي حل داخلي ما دامت قوى الفساد مستمرة في النهب الذي أوصل سورية إلى حافة الكارثة..

■■

منعطفات خطيرة على مسار الأزمة الوطنية السورية

الأخطار تتزايد بشدة.. والشعب السوري هو الذي دفع.. وسيدفع الثمن!

◄ يوسف البني

هل قَدَر سورية أن تستمر بدفع ثمن تميُز موقعها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي عبر العصور؟! هل قدرها أن تُستعمر عقوداً طويلة لكونها عتبة الشرق بكل امتداده، ومتوسط طرق التجارة العالمية بإطلالتها على البحر المتوسط وتشكيلهاعقدة بين آسيا وأفريقيا وأوربا؟ هل قدرها أن يتم نهبها أو يطمع بها وبمواردها الطامعون من الداخل والخارج على حد سواء؟! هل قدر شعبها أن تحاك ضده المؤامرات وكل المخططات لتركيعه وإذلاله وتجويعه، أيضاً من الداخل والخارج على حد سواء، فقط لأنه يتحلى بروح وطنية عالية، ويمتلك حباً لا يوصَف للتضحية ومقاومة قوى العدوان والإمبريالية في كل زمان ومكان؟! كيف وصلت الحال بسورية إلى هذه الحال؟! ومن كان وراء هذه الأزمة؟! وما الأدوار الداخلية والإقليمية والعربية والأجنبية التي مورست، وما الهدف منها؟! وما هي التدخلات المحتملة، أو السيرورة المتوقعة للأحداث خلال الفترة القادمة؟! وما هو موقف المواطن السوري من الأحداث والتدخلات الأخيرة؟!

تباين مجتمعي حاد!

ليس سهلاً أن تستشف المواقف المتباينة والمختلفة للمواطنين السوريين على مساحة الوطن، وليس سهلاً أن يصرح الكثيرون بما يجول في خواطرهم خوفاً من هذا الفريق أو ذاك، فبعضهم تشدد في اتهام السلطة بأنها الوحيدة التي ساهمت في خلق هذه الأزمة وتفاقمها، وقالوا إن السلطة وحدها و«شبيحتها» هي التي تقتل الناس وتريق الدم السوري، إن كان لمواطنين مدنيين أو لرجال الأمن والشرطة والجيش، ممن انشقّوا ورفضوا إطلاق النار على المتظاهرين، وينفون وجود عناصر مخربة أو متآمرة، أو تسليحاً في الشارع السوري المعارض، ويقولون إن كل المتظاهرين سلميون ويطالبون بمطالب مشروعة. بينما بعض الآراء تشددت في الاتجاه الآخر، وأصحابها خوّنوا كل من نزل إلى الشارع السوري وشارك بالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية، بما في ذلك كل المعارضات الوطنية، واتهموا كل الجزء المحتج من الشارع السوري بالتآمر والارتباط بمخطط خارجي، وأن السلطة بريئة من كل دم، وهي السلطة الوحيدة التي يمكن أن تُخرج البلاد من الأزمة الوطنية الحالية، ولها وحدها يجب أدَاء الطاعة في مستقبل الأيام. ولكن الأغلبية العظمى ممن التقتهم «قاسيون» كانت لهم رؤية مختلفة، ورأي معتدل، ويرون أن هناك خللاً وخطأً من كلا الجانبين، أوصل البلاد إلى ما هي عليه من أزمة ووضع متوتر متفاقم، وأن هناك أطرافاً من كلا الجانبين، الشارع والسلطة، يريدون ويعملون على زيادة التفاقم، كلٌ من موقعه، وأن هناك في السلطة أناسٌ مخترَقون، ومشاركون في المؤامرة، للتصعيد والعمل على استدراج التدخل الخارجي، وهناك إلى جانبهم أناسٌ يحملون همَّ الوطن، ويريدون السير به إلى بر الأمان، وإيجاد مخرج آمن من الأزمة، وهناك في الشارع غالبية عظمى لها مطالب محقة ومشروعة، وتطالب بها بشكل سلمي ديمقراطي، ولا يخلو هذا الشارع من المخربين والمسلحين على مختلف صفاتهم، من حاقد شخصي، إلى مجرد (أزعر) يحب إثارة المشاكل من دون هدف يُذكَر، إلى من تم شراؤهم من محكومين ومجرمين للتخريب والإجرام، مقابل مبالغ بخسة، إلى من يخدم مخططاً مدروساً، متآمراً بكل طواعية على أمن البلد والمواطنين، خدمة لجهات خارجية تعمل على تدمير سورية ووحدتها الوطنية الداخلية، وإزاحتها عن موقفها الوطني، المقاوم لكل أشكال العدوان والصهيونية والإمبريالية.

حول الأحداث الأخيرة، وأدوار الأطراف الجديدة التي ظهرت على مسيرة الأزمة السورية الوطنية، ودورها في تفاقم هذه الأزمة، كانت لنا بعض اللقاءات مع مواطنين صرحوا لنا بهذه الآراء:

أمن ووحدة سورية

- المواطن (عبد الرحمن ع) قال: «كنت في البداية قد عقدت الكثير من الآمال على المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، وكَبُرت هذه الآمال أكثر حينما وافقت السلطات في سورية على هذه المبادرة تحت بعض الشروط المنطقية، مثل إقامة الحوار الوطني في دمشق وليس على أية أرض أخرى، ولكن يبدو أن موافقة دمشق على المبادرة العربية لم تُرض أصحاب النوايا الأخرى، الذين من الممكن أنهم كانوا يتوقعون الرفض المطلق من دمشق للمبادرة العربية، لذلك رأيْنا مباشرة الالتفاف على الكثير من المقترحات، وخاصة في حديث رئيس وزراء قطر الذي تحدث في دمشق على غير ما تحدث به في قطر، ومن المعيب أن يتعاملوا بمثل هذا الشكل مع دولة مثل سورية، وهي دولة ذات شأن جغرافي واقتصادي واجتماعي هام، دولة لها دور محوري في المنطقة والعالم، وأيضاً ظهر هنالك شك كبير في نواياهم فيما بعد تجاه سورية، فإذا كانوا فعلاً يحملون همَّ العرب ويسعون لحل مشاكلهم وأزماتهم، فلماذا لم يكن هناك مبادرة لليمن تحت إشراف الجامعة العربية، بل كان هناك مبادرة خليجية فقط؟! ولماذا لم تكن هناك مبادرة من الجامعة العربية في البحرين، بل كان هناك درع الجزيرة بالتنسيق مع السعودية فقط؟.. نحن لسنا ضد دور عربي لحل الأزمة السورية، ولكن شرط ألا ينحرف هذا الدور عن مساره الذي يهدف إلى ضمان أمن ووحدة سورية، ومن الواضح أن المبادرة انحرفت عن هدف حل الأزمة السورية والتوفيق بين مختلف الأطراف ضمن حوار وطني شامل، وللأسف اتضح أن الجامعة العربية قد أصبحت مطية لمخططات الأمريكيين والأوروبيين، الذين عجزوا عن تمريرها في مجلس الأمن، فجاؤوا يتسللون من البوابة العربية، وكذلك عندما فشل قادة السياسة التركية بتطويع سورية جاءت بعض الدول العربية لتطوع نفسها خدمة للتركي، ومن ورائه الأمريكي، ولكن الرهان الحقيقي هو على الشعب السوري الصامد، الذي يتحلى بروح عالية من التضحية والوطنية النظيفة، والتي لا يمكن لأحد في الدنيا أن يزاود عليه في ذلك، فهو الوحيد القادر على حل الأزمة والخروج منها بشكل آمن، محققاً سورية الجديدة الحرة الديمقراطية المتطورة».

الأزمة ليست فقط في الاضطرابات والاحتجاجات

- المواطن (إسماعيل غ) قال: «أنا برأيي أن عدم التزام السلطة ببنود المبادرة العربية، رغم قبولها بها، هو السبب في إدخال الجهد الرسمي العربي للوساطة لحل الأزمة السورية بمنعطف حرج، فقد تعالت من دمشق تصريحات الوعيد والتخويف التي لا تثير سوى المزيد من الشكوك إزاء نوايا السلطة بالإصلاح، والالتفات إلى حوار وطني جدي فعال، وحل الأزمة ديمقراطياً وسلمياً وبشكل عقلاني، مع أن هذه النوايا هي محل شك أصلاً، وثبت ذلك بعدم استجابة السلطة لبنود المبادرة العربية فيما يتعلق بسحب الآليات العسكرية والمظاهر المسلحة والأمنية والجيش من المدن، والمماطلة في بدء حوار بين النظام وقوى المعارضة. بالأساس الشارع السوري يتكلم عن إسقاط النظام وسيلةً وحيدةً للانتقال إلى سورية المرتقبة، سورية المدنية الديمقراطية التعددية، وهذا المطلب سببه أن النظام لا يصلح أبداً للإصلاح، وقد أثبتت الوقائع وجهة نظر الشارع والمعارضة الوطنية، وأنا أرى أن العنف الذي تقوم به السلطة السورية لا يحل الأزمة السورية، فجذور الأزمة في فساد النظام، الأزمة السورية في طبيعة النظام الذي حلب خيرات سورية تحت شعارات وطنية ونضالات زائفة، الأزمة السورية ليست فقط في مظاهر التوتر والاضطرابات والاحتجاجات التي انطلقت خلال الأشهر الثمانية الأخيرة بل بخمسة عقود من الفساد، من تراجع دور الدولة وغيابها عن الرعاية الاجتماعية الاقتصادية للمواطن، وتحوُل سورية وشعبها إلى مَزارع لدى المتنفذين من وزراء وضباط وأمنيين، وللأسف هذه المشكلة الحقيقية لم تتعرض لها المبادرة العربية، وغير مطروحة على طاولة الحوار الوطني، لذلك حتى لو استجابت السلطة للمبادرة العربية، فنحن هنا نتكلم عن حالة علاجية لأزمة مرحلية، ولا تخاطب وجع الشارع السوري».

الكلام عن الحوار زائف وفرصة لكسب الوقت

- المواطن (ح. عبد الجليل) قال: «المبادرة كانت فرصة حقيقية للنظام ولكنه لم يحسن الاستفادة منها، لأن العدو الأكبر للنظام هو النظام نفسه، وأخطاؤه التي ستؤدي إلى هلاكه، ومع أن المبادرة العربية جاءت متأخرة، وإن ما تطرحه الآن لو طرحته في الشهر الثالث أو الرابع من هذا العام ربما كان له صدى واسع، وكانت له آثار إيجابية، ولكن مبادرتها جاءت متأخرة وخاصة فيما يتعلق بضرورة اللجوء إلى الحوار، فمن حيث المبدأ لا أحد يرفض الحوار مطلقاً من الذين يتمتعون بإحساس عال من المسؤولية والوطنية، لكن الأحداث التي جرت على أرض الواقع خلال الأشهر الثمانية أثبتت أن هذا النظام لا يصلح للحوار، فهل نحن على درجة كبيرة من الغباء حتى نتغاضى، وكأننا لم نسمع عن قصف المدفعية والدبابات في درعا وحمص ودير الزور والرستن وإدلب وجبل الزاوية؟ في الواقع كلام السلطة عن الحوار كلام زائف، وطرحه الآن من قبل المبادرة العربية يعطي السلطة الفرصة لكسب الوقت وفرض الهيمنة والسيطرة الأمنية والقمع أكثر فأكثر، هذه سياستها التي اعتدنا عليها، من هنا فليس رفض الحوار هو لمجرد الرفض، بل لأن النظام لا يصلح لذلك، وقد ثبت أن النظام يستفيد من كافة الفرص المتاحة لتأمين أطول فترة ممكنة للمماطلة في الردود، وهذا سيكون له أبعاد سلبية، وكأنهم يقولون للقوى الخارجية بكل وضوح: تعالوا وتدخلوا لتخريب سورية».

- المواطن (د. شلاش) قال: «إن القرارات الصادرة عن الجامعة العربية بشأن الأزمة السورية تعد مساساً بالسيادة الوطنية، ونحن نرفض هذه القرارات رفضاً قاطعاً، فالأمر لا يتعلق بالسلطة وحدها، بل بسيادة الشعب السوري ومصالحه الوطنية كافة، وهنا نؤكد أن السوريين وحدهم قادرون على التوصل إلى حل الأزمة في سورية، وليس الجامعة العربية التي تبيَّن أنها أصبحت مطية لتنفيذ المخططات الغربية، فكل ما صدر مؤخراً عن الجامعة العربية ليس سوى خطوة خطيرة نحو تدويل الأزمة، وفتح الطريق أمام تكرار المخطط الذي نفذته القوى الإمبريالية في ليبيا، وأؤكد أيضاً أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد والآمن من الأزمة السورية، وعلى السلطة الاستقواء بالشعب وليس عليه، ويجب منحه الحرية والديمقراطية، وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة وتعزيز كرامة المواطن، وإن الاستقواء على الشعب سيؤدي حتماً إلى التدخل الخارجي، ويؤمن له الحجة المنطقية ويستجره عن قصد، وأما الاستقواء بالشعب فهو الكفيل بمنع أي تدخل خارجي ومقاومته وردِّه. الحل الأمني البحت هو الوجه الآخر لسلوك العصابات المسلحة والمخربين، وهما معاً دفعا البلاد إلى حافة الحرب الأهلية التي تستخدم الفتنة الطائفية أداة أساسية لها، إن الشعب السوري يعول على القوى الوطنية النظيفة والشريفة في كل الأطراف، إن كانوا في النظام أو على الساحة السياسية الجديدة، أو جماهير الشارع السوري التي لا يمكن أن يُشَك بوطنيتها، والرافضة لأي تدخل أجنبي بالشأن الداخلي السوري، والرافضة في الوقت ذاته الممارسات المتشددة من النظام، التي كانت سائدة خلال عقود طويلة، ومازلنا نرى امتداداً لها حتى هذا اليوم، وهي أحد الأسباب الرئيسية لما وصلت إليه البلاد من أزمة واحتجاجات، وإن الأزمة الحالية في سورية إنما هي رد فعل على هذه الممارسات التي اتَّبعها نظامٌ اتسعت فيه الهوة بين الدولة والمواطنين، ولم تعمل السلطة على تلبية مطالب المحتجين المشروعة على نحو موثوق وواضح، ما سمح للأزمة بالتفاقم. نحن نُصر على ضرورة وقف العنف والاعتقالات والترهيب، ونُصَر على الدعوة إلى حوار وطني وإصلاح حقيقيين جديين، بصفتهما شرطاً أساسياً، والمخرج الوحيد الآمن من الأزمة السورية».

ليس كل الحراك الشعبي ينضوي تحت المؤامرة

- المواطن (إلياس ق) قال: «من الهام جداً أن تُقر السلطة السورية بأن السبيل الوحيد للخروج الآمن من الأزمة هو الحوار الوطني الشامل الجاد والهادف، وتفعيل برنامج إصلاحات شامل يتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم من دون خشية الاعتقال أو التعرض للعنف، أو أية أشكال أخرى من الترهيب والقمع، والحاجة إلى إقرار قوانين تتيح الوصول إلى حياة ديمقراطية حقيقية، تسمح بتداول السلطة والتسابق لخدمة الوطن، وكان على السلطة تنفيذ هذه الإصلاحات الحقيقية منذ بداية اندلاع الأزمة، ولكن من المؤسف أن السلطة قد اختارت الحل الأمني، لأن هنالك في السلطة نفسها أناساً شككوا بأحقية المطالب الشعبية، وادَّعوا أن كل الاحتجاجات مغرضة، ومن صنع مؤامرة خارجية، نحن هنا لا ننكر وجود مؤامرة خارجية ومخططاً لتفتيت سورية اجتماعياً وعرقياً ودينياً واقتصادياً وسياسياً، ولكن ليس كل الحراك الشعبي ينضوي تحت هذه المؤامرة، يُضاف إلى ذلك أن ممارسات النظام قد أدت إلى نتائج عكسية، وقللت من احترام مطالب الشعب السوري المشروعة. نأمل أن تخرج سورية وشعبها من الأزمة قريباً إلى سورية الجديدة الحرة الديمقراطية الغنية الآمنة، لأن سورية لن تعود إلى ما كانت عليه من قبل، وتُحتَّم مصلحة جميع الفرقاء أن تجري العملية الانتقالية على نحو سلمي وشامل».

- المواطن (ح سعود) قال: «هناك تعنُت وعمى لدى الكثيرين من أركان السلطة الذين يقولون إن الأزمة أصبحت وراءنا، وإن النهاية قد باتت قريبة، ولكن على أرض الواقع فإن المؤامرة تكبر، والمعضلة تزداد تعقيداً، فأعداد القتلى بازدياد، والغضب والحقد بازدياد، والمجتمع يزداد انقساماً، والوضع الاقتصادي يزداد بؤساً، وهناك أزمة وقود قاتلة ونحن على أبواب شتاء يتطلب تأمين الدفء لأولادنا ولا نجده، ومازال هناك أناس في السلطة يقولون إن الأزمة قد أصبحت وراءنا، فهم كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمل، وتحسب أنها لا تَرى ولا تُرى، وهذا هروب من استحقاق مواجهة مطالب الشعب وتحقيقها، وتأمين حرية وأمن وأمان الوطن والمواطن على كامل مساحة سورية».

نداء من الشرفاء الغيورين على أمن الوطن

لا يزال الخيار العسكري والأمني هو الأسلوب الوحيد المتبع لإيقاف الاحتجاجات الشعبية، مع تجاهل أو ابتعاد شبه تام عن خطوات سياسية وإصلاحية جذرية، لذلك فكل السيناريوهات والخيارات مفتوحة، ومنها الخيار الذي لا يريده أي مواطن سوري، وهو التدخل الخارجي، وإن أي طريق باتجاه حماية البلاد من التدخل الخارجي يبدأ بقرار واضح وصريح بوقف العمليات الأمنية وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم بسفك أي دم سوري، والتوجه نحو حوار وطني شامل للخروج من الأزمة بما يكفل حماية استقرار الدولة، ويحفظ حقوق الشعب السوري في الحرية والديمقراطية والحياة الحرة الكريمة، وإن استمرار الوضع الراهن من تفاقم العنف، وترسخ الكراهية والصراع الداخلي، قد يؤديان إلى تدخل قوى إقليمية وخارجية ذات أهداف سياسية مشبوهة، وخاصة في إدخال جرثومة الطائفية والتعصب إلى المجتمع السوري، وهذا ما يخالف حتماً تطلعات الشعب السوري الأبي، فقلوب جميع الوطنيين الشرفاء تدمى يومياً نتيجة ما نشهده من مآسٍ، والنداء يبقى مستمراً لكل الأطراف لحل الأزمة سلمياً وبروح عالية من المسؤولية والإحساس بالوطنية، من خلال منح الشعب السوري حقوقه السياسية والمدنية الطبيعية.

■■

الشتاء السوري المزدوج..

التقنين.. وأزمة المازوت في مواجهة المواطن

◄ عبد الرزاق دياب

(هذا ما كان ينقصنا..) عبارة يرددها السوري في ظلمة باردة منذ أن بدأ التقنين الكهربائي، ولكن هذه المرة بشكل غير معلن.

الشتاء بدأ بعد هبات غيم احتملها السوريون، واكتفوا بمحاولة الاصطفاف في طابورهم الاعتيادي أمام الكازيات، والاكتفاء بدفء كهربائي لوقت قصير في ساعات المساء والصباح الباكر، ولكن هذه الخطة لا تصلح لشتاء حقيقي بارد وعاصف.

أما الحكومة كعادتها، فقد تحدثت عن آليات جديدة لتقديم الدعم للمواطنين، واكتفت من مكاتبها المكيفة والساخنة بنقد آليات الحكومة السابقة، وإظهار فساد الدارسين والمقترحين لخطط الدعم السابقة، دون أن يتكرموا وهم «الأوادم» بذكر ما يمكن أن يطال الفاسدين، والمقصرين من الحكومة السابقة وموظفيها الذين ما زالوا في مكاتبهم الساخنة موظفين في الحكومة الحالية.

مجلس الشعب يناقش بردنا

اليوم هو الأربعاء ٢٠١١/١١/١٦، وجلسة مجلس الشعب مخصصة لمناقشة معضلة: لماذا ترتجف أوصال أبنائنا بعد أن دعا في جلسة الثلاثاء الحكومة لحل الأزمة.

اعترف رئيس مجلس الشعب بدوره بالأزمة، وأن على وزراء الحكومة المعنيين بها حضور الجلسة بهدف بحث هذا الموضوع من أجل إيجاد الحلول الجذرية والفاعلة لهذه المشكلة، وضرورة تسهيل حصول المواطنين على المازوت.

أما السادة أعضاء مجلس الشعب فتركزت مداخلاتهم حول معاناة المواطنين في الحصول على مادة المازوت وضرورة معالجة هذه المشكلة بمختلف أبعادها.

وهنا ما يدفع للتساؤل: هل تنتظر الحكومة انتهاء الشتاء، وموتنا برداً أو مرضاً لتقرر آليات دعمها الجديدة، هل يحتاج مجلس الشعب إلى استنفار إعلامي ليدعو الحكومة

لمعالجة الأزمة، أم أن من واجب ممثلي الشعب أن يدعوا الحكومة لمساءلتها عن أسباب تقصيرها في تأمين المازوت للمواطنين، وعن مبررات تأخرها في تنفيذ وعود الدعم.

التقنين همساً

في السنوات الماضية أخرجت الحكومة برامج التقنين الكهربائي للنشر في كل وسائل الإعلام، وعممت أوقاتاً محددة لقطع الكهرباء.. وإن ظلمت مناطق ودللت أخرى إلا أنها كانت أقل غموضاً. هذه المرة يبدأ التقنين دون برامج بل تعليمات شفهية للمراكز بتنفيذ تقنين يومي وبأوقات ليست طويلة، ويبدو أنها تستحي إعلان التقنين لأنها لم تقدم لمواطنيها الدعم الذي وعدت به ولو بشكله القديم على طريقة حكومة العطري.

وأما على الأرض حيث يعيش المواطن السوري على أمل أن يصل إليه دور المازوت في الكازية، أو في دور المختار، أو في قوائم سادكوب... فللحديث وجه آخر ومعان خاصة جداً..

المواطن (مطاع. ر): سجلت في سادكوب منذ أكثر من شهر، ومنذ يومين سألت ماذا حصل ألم يصل دوري بعد، فأجابني الموظف: (يالله مو مطول)، وهذه هي المرة الثالثة التي أتصل بها.

مواطن آخر من ريف دمشق، والذي تتولى مديريات المناطق تنظيم أدوار التوزيع عبر الصهاريج الخاصة، فيؤكد أن المسؤول في المنطقة قال له: «اذهب وسجّل عند المختار».

يعلق المواطن ساخراً: في هذا الشهر عرفت المختار عن قرب، وسمعت منه كل بطولاته وقصة وصوله إلى كرسي (المخترة)، وكيف انتصر على عائلة (س) التي نافسته، وتآمرت عليه، ودفعت الرشاوى لإزاحته.

بالنتيجة كانت كل قصص المختار لا تملأ عشرين لتراً من المازوت، ولا تشعل سخّان الحمام في هذا الشتاء البارد.

المصيبة كما يصفها أبو خالد أن لا يتوفر لديك المازوت، وأن تنقطع الكهرباء، وأن يكون آخر أخبار الأزمة التي تمر بها سورية هو تهديد الأتراك بقطع الإمدادات الكهربائية عن سورية، أي أن ساعات التقنين ستزداد، والبرد سيأكل عظام الأولاد إذا لم تجد الحكومة حلاً سريعاً لأزمة المازوت.

في ريف دمشق وبعض ضواحي المدينة بدأ التقنين الكهربائي بتوزيع قطع الكهرباء من ساعة إلى ساعة ونصف على أحياء المدن، وهذا يتبعه أعطال في إعادة التيار.

يعزو مدير مركز الطوارئ في إحدى مدن ريف دمشق السبب في أعطال كبيرة تتعرض لها الشبكة بسبب الضغط الناتج عن استخدام الكهرباء في التدفئة، والذي يعود لعدم توافر مادة المازوت، ففي مثل هذه الأيام في السنوات السابقة كان التقنين يمر بشكل سلس ودون أعطال لأنه لا يوجد تحميل شديد على الشبكة، فالناس تستخدم المكيفات ومدافئ الكهرباء.

أزمة حطب!

البدائل هي ما يفكر به المواطن، وبالنتيجة سيفعل ما يمكن لكي لا ينام وأسرته في البرد، ومن هذا المنطلق بدأ الناس بصناعة وشراء مدافئ الحطب.

أحد معلمي الحدادة يقول: هذه السنة الطلب على مدافئ الحطب غير عادي، والمواطنون يقبلون على طلب تصنيع مدافئ حديد بسبب تكلفتها الباهظة في المحال، ولكننا هنا نصنعها بأسعار أرخص وجودة عالية.

أما بالنسبة لأسعار الحطب فوصل سعر الطن إلى ٨٠٠٠ ليرة سورية، وهو يرتفع تدريجياً مع ازدياد أزمة الوقود، وشدة البرد.

تاجر حطب يأتي بالحطب من قرى الغوطة إلى أحياء دمشق الفقيرة وأطرافها يقول: إن هذا موسم استثنائي، ويبدو أن المواطنين في الأرياف اتخذوا قراراً بالعودة إلى الحطب كوسيلة تدفئة بسبب الصعوبة في الحصول على المازوت، وعدم قدرتهم على تأمين ثمنه.

مواطن يقول: الحطب أرخص وصحي أكثر من المازوت، فعلى سبيل المثال أنا أعيش في منطقة جبل الشيخ ويلزمني في الشتاء أكثر من خمسة براميل مازوت، ولو افترضنا أن الموزع يوصل البرميل بسعر ٣٥٠٠ ليرة، فهذا يعني أنني أحتاج إلى ١٧٥٠٠ ليرة.

أزمات.. تصنعها الأزمة

أزمة المازوت التي تنتظر حلولاً عاجلة ستخلق إذا لم يتم تداركها أزمات للحكومة وللمواطن، ففاقد الشبكة الكهربائية التي طالما شكت منه الحكومة، والاعتداء عليها سيزداد، والتقنين سيأخذ المواطن إلى البحث عن وسائل أخرى غير الحطب والمازوت، والغاز من المواد التي ستتعرض لاختناقات في توزيعها وتأمينها.

المواطن الذي كان يكتفي باسطوانة غاز في مطبخه يسعى الآن لتأمين أخرى من أجل التدفئة، وهذا ما سيقود إلى احتكارات وأسعار سوق سوداء.. الخ.

بعض المواطنين يرى أن توزيع التدفئة بشكل ذكي يكون عبر توزيع وسائلها أي أنه يمكن استخدام كل وسائل التدفئة في اليوم الشتوي الواحد، وحسب الظرف، فأثناء انقطاع الكهرباء يستخدم الغاز، وفي السهرة مدفأة الحطب صالحة لاستقبال الضيوف وهي قادرة على تدفئة غرفة كبيرة، وفي الصباح يمكن استخدام مدفأة المازوت قبل أن يذهب الأولاد إلى المدرسة.... السؤال ترى من هو المسؤول عن ابتكار نظريات الدفء في سورية؟.

محتكرو الأزمة.. صامدون

يعتقد السوريون من خلال تجاربهم في الحصار والقلة أن لا أزمة تدوم، وأن الحل دائماً موجود، والسر عدا عن قدرتهم على التحمل، يأتي من باب أن هناك دوماً من يعمل على حلها، والمقصود هنا ليس الحكومة بل المعتاشين على الثغرات الحكومية، والعجز والتباطؤ الذي تبديه في مواجهتها.

هؤلاء دائماً موجودون، ولم تهزمهم الأزمات الكبرى، بل هم يحتاجونها ليزدادوا انتفاخاً وسيولة، فعلى الرغم من وصول أزمة المازوت إلى اجتماعات الحكومة، وأروقة مجلس الشعب إلا أن هناك من يقول لك: (بدك) مازوت.. نعم هناك من لديه مازوت ولكن بسعر أعلى.

هؤلاء هم موزعون، وموظفون، وأصحاب محطات وقود، ويصرخ مواطن: موزع مازوت يسير في النهار مع المختار ومع عنصر المنطقة ويوزع بالدور على البيوت، وعندما توقفه في النهار وتقول له فقط أريد ٢٠ ليتراً يحلف بأنبياء الله أنه لا يستطيع، وأما في الليل فقد رأيته يملأ خزاناً لجاري سعة خمسة براميل.

أمام الكازية، وحيث يزداد الطابور في كل ثانية، من الممكن أن تأتي أخيراً وتملأ ما تحمله سيارة تتسع لعشرين كالوناً أمام نظر المنتظرين منذ الصباح الباكر، وأما كيف ببساطة يهمس الرجل بأذن الشرطي: بيسلم عليك الـ..؟

أما (جرة) الغاز سيصل سعرها إلى ٣٥٠ ليرة سورية ومع أجرة التوصيل إلى ٤٠٠ ليرة وفي عز فقدانها، وسيحلف لك الموزع وموظف المركز أن السبب في الأزمة يعود إلى الجرد السنوي ومواسم الأعياد.

كهربائيات صينية جديدة

تخلق الأزمة طلباً على البدائل الأخرى، وتعج السوق الصينية التي تتوزع في كل مناطقنا على شواحن جديدة صالحة للتقنين، وكذلك تبدأ العروض على المكيفات بأنواعها وماركاتها، وأسعارها الموزعة بحسب القدرة الشرائية، فمن مكيف صغير بـ١٢٠٠ ليرة ينفث الهواء الساخن لرجل واحد، إلى مكيفات بـ ٣٥ ألفاً.

سوق الكهربائيات من وسائط إنارة وتدفئة تساعده على الصعود أزمتي التقنين والمازوت، ومن ملحقاتها مولدات كهربائية تعمل على الديزل والبنزين، وحصائر كهربائية توضع تحت الأغطية وبقياسات مختلفة.

اجتماعات وزارية.. وواقع

تحاول الحكومة تكثيف اجتماعاتها لتبدو أمام الناس على أنها على قدر الأزمة، وأنها تتعامل معها بجدية منقطعة النظير بالرغم من تأخرها في حلها واكتفائها بالحديث عنها.

وزارة النفط تعقد اجتماعاً طارئاً بناء على دعوة وزيرها الذي نفى قبل أيام وجود الأزمة وقال إن المازوت متوفر، وعزت تصريحات سادكوب الأزمة إلى أنه لا يعود لعدم توفر المازوت بل إلى زيادة الطلب عليه، وأنه ارتفع إلى ١٢٠٠٪.

في الوقت نفسه الذي تستنفر فيه الحكومة ومجلس(نا) (مجلس الشعب!!) ينتظر المواطن السوري في الصباح والمساء، ومشغولاً فقط بالسؤال عن صهريج المازوت هل وصل، وأحاديثه مع جاره وزوجته وزملائه فقط عن المازوت.

في الوقت نفسه يعتقد أغلبنا ومن تجاربنا مع الحكومة وفي الأزمات أن الأزمة ستطول، وأن الحكومة وإن اتخذت قرارات حاسمة لن يصل المازوت إلى حجرة النار في مدافئنا سريعاً.

■■

لقطات مازوتية

• أبو أحمد غمرته سعادة غير عادية عندما اكتشف أن برميل المازوت على السطح فيه (طاسة) ولكنه أحس بقليل من الكآبة عندما اكتشف أن نصفها من ماء المطر.

• أبو عمار انكشف أمام عديله الذي لديه خزان مملوء من السنة الماضية، فأبو عمار كان يسرق من خزان عديله ما يحتاجه من مازوت، وعلى رأي أبي عمار هذه السرقة لا تخجل (مو حرام) فعديله يعمل في مكان يؤمن فيه المازوت مجاناً، وأنا لا أبيعه بل أتدفأ به مع أولاد أخت زوجته.

• يأمل مواطنو القرى الباردة أن تتحول هدايا الزواج والولادة ومباركات أعياد الميلاد والبيوت الجديدة إلى ٢٠ لتر مازوت.

• موزع ابن حلال يوقف صهريجه في منحدر أمام البناء ليفرغ ما تبقى من مازوت للجيران.. الجارة المقهورة تقول له: البربيش فيه (بيدون) مازوت.

• أنا شخصياً أشتاق لصوت زمور المازوت..وطوط..مازوت..مازوت.

مطبات

سيناريوهات حكومية جديدة

بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية اعتباراً من منتصف هذا الشهر توزيع دفعة جديدة من المعونة الاجتماعية لمستحقيها في جميع المحافظات، وذلك بالرغم من الانتقادات التي وجهها وزير العمل بخصوص طريقة التوزيع، وبخصوص المسح الاجتماعي الذي في ضوئه تم اعتماد قوائم المستحقين.

وقبل أن تبدأ الوزارة بتوزيع هذه الدفعة سبقتها بجملة تصريحات عن سيناريو جديد للتوزيع سيتم تطبيقه في السنة القادمة، وقال وزير العمل إن الدراسات المتعلقة بهذا السيناريو أصبحت جاهزة.

أما لماذا هذا السيناريو الجديد، فيؤكد الوزير أن السبب يعود إلى رغبة الحكومة في توصيل الدعم بشكل حقيقي إلى مستحقيه، لأن الحكومة السابقة لم تتمكن من توصيل الدعم إلى الفئات التي تستحقه.

الوزير الحبيب لم يترك السيناريو الجديد رهناً للتوقعات، ولاجتهادات البعض، فقد كشف عن بعض تفاصيله، مبيناً أنه يقوم على البدء بمسح ميداني للأسر الفقيرة، ومن ثم خلق مشاريع تنموية تغطي المدن والأرياف، بحيث يتم تعليم الناس كيفية الحصول على المال بدلاً من إعطائهم إياه، وذلك على مبدأ تعليم الناس طريقة الصيد بدلاً من إعطائهم السمك.

ويعتقد الوزير أن توزيع الدعم بشكل مالي لا يحدث فرقاً لدى مستحق الدعم، وأن إنتاج مشاريع صغيرة تعود بريع دائم عليه أفضل وأكثر ديمومة.

الوزير الحبيب الذي يقول بأنه ليس من أنصار توزيع الدعم على شكل مبلغ (كاش)، وهو يشجع إحداث مشاريع تنموية في مختلف المناطق السورية يردد بعض السيناريوهات التي تحدثت عنها الحكومة السابقة، وأدت إلى أخطاء فادحة في المسح، ونتائجه، وفي القروض الصغيرة التي اقترحتها ووزعتها لمشاريع الأسر الفقيرة، واستفاد منها غير المستحقين، واستغلها وسطاء بين المواطن والبنك، ودفع المواطن من جيبه رشاوى تساوي ما تقدمه الوزارة من دفعات المعونة.

ولكن ما يستحق السؤال مجدداً: ما هي الشروط الجديدة ليستحق المواطن شرط استحقاق المعونة، ففي الحسكة تم توزيع الدفعة الجديدة من المعونة بالشروط القديمة التي يتفاخر بتعدادها مدير بريدها: (سيتم توزيع المعونة للأسر المستحقة بعد إبرازها وثائق تثبت دوام التلاميذ في مرحلة التعليم الإلزامي، وإعطاء اللقاحات للأطفال دون الخمس سنوات، وإثبات محو أمية الكبار في الأسرة..).

أليس مضحكاً أن يشترط على أب فقير لا عمل له، ولديه أسرة كبيرة، ويحقق جميع اشتراطاتها، ولكن لديه أب طاعن في السن رفض محو أميته أن يلحقه بدورة تعليمية من أجل دفعة لا تتجاوز ثلاثة آلاف ليرة سورية؟!.

أما فيما يتعلق بالذين سقطوا جراء فساد لجان المسح، واعترضوا على مسحهم كأغنياء، فقد ضمنوا اللوائح الجديدة، ولكن ماذا بشأن من لم يعترض؟، والذين مازالوا يقبضون المعونة وهم لا يستحقونها، إذا سلمنا بكلام الوزارة عن وجود ١٦٠٠٠٠ معترض؟!.

وإذا ما أردنا تعداد سيناريوهات مماثلة أرست أسسها الحكومة المنصرمة وتنتقدها الحكومة الحالية، فسنجد على طاولة البحث كل الخطة الخمسية الماضية تحتاج إلى سيناريوهات جديدة كونها من صنف المعونة الاجتماعية.

اليوم يتصدر دعم الوقود وآلياته الجديدة سلم أولويات الحكومة الجديدة التي تبحث مع هطول المطر والثلج كيف تؤمن المازوت لمواطنيها، وتقترح آليات ليست واضحة بديلاً عن الشيكات، والقسائم التي تم تزويرها، وتعقد وزارة نفطها اجتماعاً طارئاً لتدارس الأزمة، ويتحدث مدراء مؤسساتها المعنية عن توفر المازوت، والمواطن مازال في طابور طويل يحمل ما يتسنى ملؤه من سائل النار.

ريثما ترتب الحكومة سيناريوهاتها الجديدة تعويضاً عن سيناريوهات فاسدة لا يملك المواطن إلا الدعاء لها بممثلين بارعين يؤدون المشهد كما أراده المخرج.. فالجمهور تعود أن يدرك ويخمّن نهاية المسلسل من مشهده الأول.

■ ع.الرزاق دياب

الدرع الصاروخية الأميركية.. عين على روسيا!

عبد الرحمن مظهر الهلوش❖

بدأت الحرب الباردة تسيطر مرة أخرى على الأجواء بين قطبي النظام العالمي بسبب منظومة الصواريخ الأمريكية التي أقلقت روسيا، حيث تعمل الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ على تكريس نفوذها الدولي في النطاق الجيو -سياسي الهائل، وكانت أدواتها تكوين الأحلاف السياسية، واستمرار الانتشار الاستراتيجي لقواعدها العسكرية في مناطق النفوذ الروسي التقليدية.

الدرع القديمة والجديدة

بدأ التفكير بتعزيز الطوق حول روسيا منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، رغم أجواء التقارب التي شهدتها علاقات البلدين بعد أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ وانضمام روسيا عملياً إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وتقديمها تسهيلات مباشرة أو عبر حلفائها في منطقة آسيا الوسطى لنشاط «التحالف» في أفغانستان، لكن كل هذا لم يخفف من اندفاع الرئيس جورج بوش لتعزيز التواجد العسكري حول روسيا بأشكال مختلفة.

وتعود فكرة «الدرع» إلى تقرير أعدته في العام ١٩٩٨ لجنة كان يرأسها دونالد رامسفيلد، أكد فيها أن إيران وكوريا الشمالية سوف تمتلكان صواريخ عابرة للقارات وقادرة على حمل رؤوس غير تقليدية في غضون عشر سنوات. عموماً تشتمل الخطة كما يقول خبراء عسكريون روس على إنجاز نشر عشرات القواعد الصاروخية في البر والبحر ومنظومات لصواريخ اعتراضية وضاربة في الفضاء قبل حلول العام ٢٠١٢. وبحسب المصادر العسكرية الروسية فإن الولايات المتحدة تريد إنشاء منظومة متقدمة تقنيا تضم صواريخ تطلق من المنصات الأرضية المتنقلة ممن السفن من طرازات ««THAAD و«إيجس» (Aegis Com-bat System) و«SM3»، في أوربا، أي أن القوات الأميركية ستكون قادرة على إطلاق صواريخها من الأراضي الأوربية من مواقع يصعب كشفها كونها مواقع غير ثابتة. وتشتمل المرحلة الثانية التي تمتد حتى العام ٢٠١٥ على نصب قواعد صاروخية أحدث وأكثر فعالية وأوسع مدى في قواعد عسكرية (ألمانيا- تركيا). في حين تنتهي المرحلة الثالثة بنصب أنظمة أخرى في جنوب القوقاز، وهذه المرحلة تبدو الأكثر خطورة بالنسبة إلى روسيا كون التفكير يتجه إلى نصب «الدرع» في أذربيجان أو جورجيا، وهو أمر تعارضه موسكو بقوة. وأكد خبراء عسكريون أن روسيا لن تقف موقف غير مبال تجاه إدخال سفن حربية أميركية تحمل صواريخ مضادة للصواريخ إلى بحر البلطيق، حيث التهديد لأمنها القومي بات واضحا، أيضا قد تتجه الولايات المتحدة نحو توسيع نظام الردع الصاروخي في «إسرائيل» (تم نصبه في العام ٢٠٠٨)، وأيضا إلى إنشاء قواعد برية وبحرية جديدة، والاعتماد أميركيا لمواجهة «الخطر الصاروخي الإيراني» على مظلة دفاعية صاروخية متطورة تم بيعها إلى الإمارات بقيمة سبعة مليارات دولار، وعلى نظام دفاعي متطور في تركيا (على الرغم من إعلان أنقرة إن تعاونها مع الولايات المتحدة غير موجه إلى أي دولة من دول المنطقة)، بالإضافة إلى السفن العسكرية الأميركية في الخليج العربي.

خطّة الدّفاع الوطني الصّاروخي

تنصّ الخطّة على تطوير درع دفاعيّة مضادّة للصّواريخ لحماية الولايات المتّحدة بأسرها مَن أيّ هَجوم صاروخي. وتهدف الخطة إلى اكتشاف أيّ صاروخ بالستي مُوَجّه إلى الولايات المتّحدة وتدميره قبل أن يصيب هدفه. والاسم الشّائع للبرنامج «ابن حرب النّجوم»، نسبةً إلى «مبادرة الدّفاع الاستراتيجي»، أو «حرب النّجوم»، التي أطلقها الرئيس الأميركي السّابق رونالد ريغان في مطلع الثّمانينيّات لتدمير الصّواريخ الموجّهة إلى بلاده قبل دخولها الغلافِ الجوّي للكرة الأرضية. بيد أنّ الخطة الجديدة أقل تعقيداً وشمولية من «حرب النجوم». وتأمل واشنطن أن تعمل أجهزة الرّادار وأنظمة الاتّصالات المنتشرة في الولايات المتّحدة وبريطانيا وغرينلاند، إضافة إلى الأقمار الصناعيّة الموجودة في الفضاء، كمنظومة إنذار مبكر من أيّ هجوم صاروخي، فتتمكّن أسلحة اعتراض متطوّرة على أراضي الولايات المتحدة من تفجير هذه الصّواريخ قبل إصابتها لأهدافها.

● الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف ٢٠٠٨:
«إن إقامة قوى جديدة مضادة للصواريخ في أوروبا تستهدف الاتحاد الروسي»..

● بدأ التفكير بتعزيز الطوق حول روسيا منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، رغم أجواء التقارب التي شهدتها العلاقات الروسية – الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ وانضمام روسيا عملياً إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وتقديمها تسهيلات مباشرة أو عبر حلفائها في منطقة آسيا الوسطى لنشاط «التحالف» في أفغانستان.

مصادر التّهديد للأمن الأميركي

تتهم واشنطن بعض الدول المعادية لسيّاستها، وهي دول تسميها الإدارة الأمريكية (مارقة)، وعلى رأسها كوريا الشمالية وإيران والعراق (تم احتلاله عام ٢٠٠٣ بحجة تلك الادعاءات التي ثبت كذبها لاحقاً)، بالعمل سراً على تطوير صواريخ بالستية ذات رؤوس كيميائية وبيولوجية وربما نووية. وتخشى الولايات المتحدة أن تتمكن هذه الدول يوماً من صناعة صواريخ بالستية بعيدة المدى قادرة على الوصول إلى أهداف في الولايات المتحدة. وتصرّ واشنطن على أن الدّرع التي تعمل على تطويرها غير معدة لمواجهة روسيا، بل تدعو موسكو إلى التنبّه من المخاطر التي يمكن أن تتأتّى من الدول (المارقة) بالنسبة إلى الأمن القومي الرّوسي. ولكن ما هي أوجه الاختلاف بين خطة (الدّفاع الوطني الصاروخي) و(حرب النجوم)؟.

لقد نصّت (مبادرة الدّفاع الاستراتيجي) أو (حرب النجوم)، على وضع جيل جديد من الأسلحة المضادّة للصواريخ (معظمها يعتمد على الليزر)، في الفضاء، إضافة إلى عدد كبير من الأسلحة على الأرض. وفيما لا تختلف خطّة (الدفاع الوطني الصّاروخي) عن (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) لناحية الأسلحة الفضائية، فهي تنص على وضع أسلحة دفاعية على الأرض.

هل ستخرق الخطّة الجديدة معاهدات الحدّ من التسلح، كما تقول روسيا؟

بحسب (معاهدة الحدّ من الأنظمة المضادّة للصواريخ البالستيّة)، الموقعة بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفيتي عام ١٩٧٢، لا يحقّ لأيّ من الدولتين أن تطور درعاً واقية من الصواريخ تغطّي أراضيها كلّها. وقد كانت الخشية من تهديد الاتّحاد السّوفيتي بإلغاء المعاهدة من طرف واحد وتطوير صواريخ قادرة على تحييد الدّرع العتيدة من خلال هجوم مكثف أحد الأسباب وراء صرف إدارة (ريغان) النّظر عن مشروع (حرب النجوم)، إضافة إلى الأكلاف المرتقبة التي بلغت أرقاما فلكيّة لم تتمكّن الخزينة الأميركيّة من تحملها. وفي إطار المنظومة الدفاعية أقامت الولايات المتحدة قاعدتين لاعتراض الصواريخ الطويلة المدى في ألاسكا وكاليفورنيا، إلا أنها لا تمتلك أي قواعد صاروخية خارج الأراضي الأمريكية باستثناء قاعدة رادار في شمال اليابان تم تشغيلها في أيلول الماضي. وتعتمد واشنطن في خطتها على نشر للمنظومة الدفاعية الصاروخية في أوروبا أولاً، وتوسيع الناتو ثانياً، وعدم التزام دوله باتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا ثالثاً، لتضييق الخناق على روسيا والتخفيف من قدرتها الدفاعية، الإستراتيجية والتكتيكية، لما يسببه هذا البرنامج بالنسبة للتوازن العسكري الدولي القائم بين الجبارين من خلل لمصلحة الولايات المتحدة. المستجدات تشير إذاً إلى أن التنافس بين موسكو وواشنطن، الذي يحمل طابعاً استراتيجيا، يتحول نحو مواجهة تريد الإدارة الأمريكية الحالية فرضها على روسيا ضمن مداها الجغرافي القريب، وهذا قد يفتح الأبواب أمام سباق تسلح في مجال الأسلحة التقليدية أيضاً مع ما سينجم عن ذلك من توتر في أوروبا والعالم ككل.

تتخوف روسيا من أن محاولات احتواء الأمن القومي الروسي ستشعل سباق تسلح جديد كما كان الحال في التسعينيات من القرن الماضي، حيث سيؤدي ذلك إلى الإخلال بميزان القوى الدولي، وكذلك إهدار بلايين الدولارات للأبحاث العسكرية وإنتاج الأسلحة بأنواعها. وقد أعلن رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر صحافي في فيينا أن روسيا تتخوف من أن يؤدي المشروع الأميركي للدرع المضادة للصواريخ في أوروبا إلى إطلاق «السباق نحو التسلح» معتبراً أن الصواريخ الإيرانية غير قادرة على ضرب أوروبا. ورفض بوتين مجدداً حجة واشنطن القائلة إن نشر الدرع المضادة للصواريخ في أوروبا سيسمح بضمان حماية من هجمات إيرانية محتملة. وقال إن «مدى الصواريخ الإيرانية ١٧٠٠ كلم» مشيراً إلى أنه لإصابة أوروبا يجب أن تمتلك إيران صواريخ يصل مداها إلى خمسة أو ثمانية آلاف كلم.

أهداف أميركية – إسرائيلية

الحقائق المجردة توضح أن إيران تقع على مسافة أربعة آلاف كيلومتر من بولندا، بينما الصواريخ الأمريكية التي سيتم نشرها في بولندا مداها ألفا كيلومتر، هذا يعني أن الهدف الأمريكي المحدد هنا هو قواعد الصواريخ الإستراتيجية النووية في قلب روسيا بما يقلص تماماً من قدرة روسيا على الردع النووي، وهو الردع الذي كان بحد ذاته سبب التعايش السلمي مع أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية. هذا يعني أيضاً أنه سيصبح على روسيا تغيير عقيدتها الدفاعية من جديد، وهو ما أشار إليه العسكريون الروس حين أعلنوا أن انضمام بولندا إلى المشروع الصاروخي الأمريكي الجديد، يضعها ضمن أهداف الرد الصاروخي النووي الروسي في حال نشوب مواجهة. فما يبعث قلق روسيا هو تطويقها بقوى الأطلسي، والروس لا يفهمون لماذا حلف شمال الأطلسي قائم إلى اليوم وهو من ثمرات الحروب الباردة، وهذه انصرمت وانتهت والعامل الأخير الراجح هو إرادة روسيا محاصرة عدوى الاستقلال في شمال القوقاز، وتبرز الخشية هذه في مواقف بوتين، بالحفاظ على وحدة أراضي روسيا الإقليمية. هناك رهانات غربية، في دول المعسكر الشيوعي السابق، على الحماية الأميركية. فجورجيا، وأوكرانيا، تتفننان في عرض ما يمكن عرضه من خدمات إستراتيجية على الولايات المتحدة، كوضع رادارات تجسس في خدمتها، بينما وقعّت بولندا بسرعة خلال الأسبوع الأول من الأزمة الجورجية المفتوحة اتفاقية الدرع الصاروخي مع واشنطن.

الاستنتاج: يحدث كل ذلك في دائرة المجال الحيوي لروسيا، منطقة نفوذها التاريخي والتقليدي من قرون، بعيدةً قبل نشوء الاتحاد السوفيتي، وبما يمس بـ«مصالحها القومية» في الصميم، وهي مصالح متنوعة وتشمل كل مجال. وليس في إيراد هذا الاعتبار أي غرابة، بل تجاهله هو المستغرب إذا ما استحضرنا المنطق الأميركي المعلن كحق بديهي تبرر بواسطته كل التدخلات، بما فيها العسكرية. وقد سعت الولايات المتحدة إلى إدخال «إسرائيل» إلى دائرة الصراع مع روسيا وإيران. فبعد الزيارة التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأميركية وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك (تشرين الثاني٢٠٠٩)، رفض أن يعلق على مدى استعداد إسرائيل لمهاجمة إيران وحدها وأشار إلى استعداده للتركيز على الإجراءات الدفاعية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، وقال إنّه حصل على موافقة البنتاغون على نشر رادار قوي يعرف باسم (أكس باند) في «إسرائيل» قبل وصول (إدارة أوباما). ووصف مسؤولون أمريكيون هذا النظام الذي تبنيه شركة راثيون بأنّه قادر على تعقب شيء بحجم كرة بيسبول من على بعد ٤٧٠٠ كيلومترا، وسيمكن هذا النظام صواريخ (أرو) من اعتراض صاروخ إيراني ذاتي الدفع يسمى شهاب – ٣ في منتصف طريق رحلته التي تستغرق ١١ دقيقة إلى «إسرائيل»، وقال باراك إنّ الولايات المتحدة ستزيد كذلك قدرة «إسرائيل» على الدخول على الأقمار الصناعية لبرنامج الدعم الدفاعي التي ترصد إطلاق الصواريخ. ويقول مسؤولون إسرائيليون إن حرية الدخول في السابق كانت بناء على طلب، ولم تكن مستمرة.. وأضاف باراك: (خلال أشهر ستكون أكثر قوة وتجهيزاً فيما يتعلق بالحماية من الأخطار المقبلة من على مسافة بعيدة). وكانت «إسرائيل» أعلنت العام الماضي أن مشروع (أرو) الذي أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة في تمويله سيتم تحديثه، وسيكون نظام أرو – ٣ قادرا على إسقاط صواريخ على ارتفاع أكبر، وهو ما يشكل حماية من آثار الانفجار النووي.

عين على روسيا

هدف المحافظين الجدد، الذين يعودون اليوم مع إدارة أوباما ولكن بشكل غير معلن، هو عسكرة الفضاء بمثل ما نجح جيل سابق منهم في «عسكرة الحرب الباردة». هذا التعبير الأخير كان أول من استخدمه في مطلع الخمسينيات هو الدبلوماسي الأمريكي الراحل جورج كينان، الذي كان أول من طرح سياسة «الاحتواء» ضد الاتحاد السوفيتي منذ سنة ١٩٤٧. في حينه ارتاع كينان من أن المجمع الصناعي العسكري في بلاده اختطف ذلك الشعار ليفرض على الاتحاد السوفيتي وعلى العالم، سباقاً للتسلح باهظ الكلفة، بما جعل المؤسسة الحاكمة في النهاية ترغم جورج كينان على الاستقالة من منصبه كمدير للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية، فيستمر في التقاعد حتى رحيله عام ٢٠٠٥ عن عمر ١٠١ سنة. لقد بدأت المسألة أساساً بتوجه أمريكا إلى نشر عشر أنظمة جديدة للدفاع الصاروخي في بولندا ونظام راداري مكمّل في جمهورية تشيكا، ومن دون أي تشاور مسبق، لا مع روسيا ولا حتى مع حلفاء أميركا الآخرين في منظمة حلف شمال الأطلسي. بوتين اختار الاحتجاج علناً ضد هذا التطور الأمريكي في اجتماع للأمن الأوربي، وسايرته دول أوروبية أخرى بدرجة أقل من بينها ألمانيا. واختارت أمريكا الاتفاق الثنائي مباشرة مع كل من بولندا وتشيكيا بما يعني استبعاد حلف شمال الأطلسي كله من المشروع. أما الرد الروسي المبدئي فلم يتأخر، وبدأ بالإعلان عن تجربة الصاروخ الاستراتيجي الروسي الجديد عابر القارات، وصاحبهُ تحذير متجدد من بوتين بأنّ نشر النظام الصاروخي الأمريكي الجديد في شرق أوربا سيحوّل قارة أوربا كلها إلى (برميل بارود)، منتقداً رد فعل الأوربيين: (يجب ألا نتكلم وكأننا نتعامل مع شركاء أنقياء ولطفاء ونزيهين «الأميركيين» من جهة، ووحش انطلق من الغابة وله مخالب وقرون «روسيا» من جهة أخرى). أميركا ستمضي في نشر نظامها الصاروخي في بولندا وتشيكيا سواء قبلت موسكو أم رفضت. الحجة الأمريكية المعلنة والمتكررة هي أن هذا النظام الصاروخي الأمريكي الجديد في شرق أوربا ليس موجها ضد روسيا، وإنما تحسباً لتهديد محتمل من صواريخ قد تنطلق من كوريا الشمالية أو من إيران. الخبراء المتخصصون رفضوا هذا الادعاء قائلين إن كوريا الشمالية لا تملك أصلاً القدرة على ضرب أميركا صاروخياً عن طريق أوربا، أما إيران فلا تملك أساساً التكنولوجيا التي تهدد بها أوربا، أميركا نفسها بوجودها العسكري المباشر المحاصر لإيران امتداداً من أفغانستان إلى تركيا والعراق وكل دول الخليج، قادرة عسكرياً على ضرب إيران في أي وقت بما يجعل أميركا هي الخطر الأكبر على إيران أكثر بكثير من العكس. إن الحلفاء، خصوصاً في أوربا، يرتابون في أن الولايات المتحدة ستستخدم الدرع الصاروخي كبديل عن المعاهدات والتحالفات المتعددة الأطراف، بينما الصين وروسيا تخشيّان من السعي الأمريكي لتحقيق ميزة إستراتيجية حاسمة، الأكثر أهمية هنا هو أن الاتحاد السوفيتي انسحب عسكرياً وسياسياً من أوربا الشرقية، ووافق على توحيد ألمانيا، وقام بتفكيك حلف وارسو، وبعدها تفكك هو ذاته إلى خمس عشرة دولة مستقلة. وقتها كان منطقياً أن تنسحب أميركا عسكرياً من أوربا الغربية وتقوم بتفكيك حلف شمال الأطلسي، الذي قام أساساً تحت عنوان عريض هو الدفاع الجماعي بقيادة أمريكية ضد احتمال توسع سوفيتي/ شيوعي محتمل للاستيلاء على أوروبا الغربية. فإذا كانت الحرب الباردة قد انتهت تكون مهمة الحلف أيضاً قد انتهت. وبعيداً عن النصوص المكتوبة، كان السائد قولاً إن الهدف الحقيقي من الحلف الأطلسي هو (إدخال أميركا في أوربا، وإخراج الاتحاد السوفيتي من أوربا، وإبقاء ألمانيا في أسفل أوروبا). أدركت روسيا ومعها الصين أنها المستهدفة من الانتشار الصاروخي الأمريكي الجديد في شرق أوروبا وربما تايوان في مرحلة تالية. إنّ الدرع الصاروخية تعتبر إحدى الأدوات ضمن مجموعة بالغة الخطورة من المشروعات العسكرية الأمريكية المعنية بإنشاء منظومة درع صاروخية عالمية بشكل منفرد ما عدته موسكو تشجيعاً على سباق تسلح في أوروبا وما وراء حدودها، مؤكدة أن نشر الدرع في أوروبا ينطوي على تهديد حقيقي لروسيا. فقد قامت سياسة الردع على تطويق روسيا عسكرياً عبر نشر القواعد عبر منطقة آسيا الوسطى، ومحاولات ضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الأطلسي، ونشر محطات إنذار مبكر ومنظومات صاروخية في كاليفورنيا وألاسكا، وصولاً إلى خطة نشر «الدرع» في أوربا الشرقية.

الخطوة الأمريكية هذه كانت محسوبة على أنها ستفاقم التوترات بين روسيا والدول الغربية خصوصاً في ذروة أزمة جورجيا. وإنّ الاعتماد على منطق «الحرب الباردة» قد يؤدي إلى حسابات خاطئة، فما نشهده اليوم من تبريد وتسخين فوق سطح واحد، يشير إلى أن «الحرب الباردة» الحالية ليست كتلك القديمة؛ أيديولوجية أو فكرية تستنزف الاقتصاد تدفقات واستثمارات مالية هائلة، لتصرف على التسلح والعسكرة. «الحرب» الحالية تأخذ شكلا تنافسيا، بل صراعا على المصالح القومية، والتسابق للهيمنة على مناطق ومفاتيح النفوذ، إنها عبر الاقتصاد ورزمة من أشكال أخرى تتعدد فيها وسائل الصراع غير العنيف، حتى ولو عبر أدوات عسكرية كالصواريخ والأساطيل والرادارات... وغيرها.

❖ صحافي وكاتب سوري
Ebdm1000@hotmail.com

المراوحة بين الاحتلال الظاهر والمبطن ٢ـ٣

◄ آرا خاجادور

إن إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن قرار سحب كل القوات الأمريكية من العراق في نهاية هذا العام ٢٠١١ بعد مرور نحو تسعة أعوام على الغزو الأمريكي للعراق يعني أن هذا القرار في حاله تنفيذه سيكون خطوة مهمّة على طريق الاستقلال بأحد معانيه الأولية لو كان حقيقياً طبعاً، ولكن مجرد الكلام عن الانسحاب والعمل على تغطيته يثير أسئلة حول الغزو نفسه، وحول الغزو منذ بدايته، وعن الخطوة الأخيرة منه وتكتيكاته وإستراتيجياته، هل أمريكا فعلت كل ما فعلت لوجه الديمقراطية؟ وهل تركوا العراق كما كانت عليه الحال أم أكثر سوءاً وتمزقاً في نسيجه الاجتماعي الداخلي إلى درجة أغرت كل من هب ودب على الطمع به؟ نقول: ربما هذا الطمع الإقليمي هو ما تسعى إليه واشنطن، وتتمنى أن يحصل على طريق مخططاتها الجهنمية تجاه المنطقة بأكملها، قويها قبل ضعيفها، وطامعها قبل أو بعد المطموع به، خطوة ربما على طريق توريط الآخرين بتهديد العراق أرضاً وشعباً، وفي هذه الحالة يصبح باب التدخل العدواني أسهل على الأقل من حيث الحصول على عدم اعتراض من بعض الدول المؤثرة في مجلس الأمن الدولي، هذا إلى جانب انفتاح أبواب التموين من المصادر الإقليمية أيضاً، ويعتقد هواة الحرب فيما وراء الأطلسي بأن الاعتراض على التموين الواسع من دول المنطقة لن يكون واسعاً بسبب الخوف من التهديد المباشر.

إيران على الرغم من كراهيتها الظاهرة للوجود الأمريكي في العراق، الذي مهدت له حسب إعلان قادتها أنفسهم، فإنها تقلق من انسحابه لأن الانسحاب يُشكل إخلالاً في ثنائية الحضور الأمريكي- الإيراني في العراق، حيث تستطيع من خلال تلك الثنائية أن تساهم في تدعيم أركان الدولة البوليسية المخابراتية القمعية في العراق المحتل الذي امتد نفوذها إليه، وإن قسماً من عار هذه الجريمة تكون واشنطن شريكة فيه بجدارة، وخير دليل على الأفخاخ التي تنصب للشعب العراقي الاعتقالات الأخيرة، التي أخذت طابع إجراءات احترازية ضد قادة الجيش العراقي السابق وأعضاء حزب البعث، وتعمدت السلطة والاحتلال اقتصار تلك الإجراءات على أبناء طائفة واحدة، أو على الأقل أن أعداداً غفيرة من سكان المنطقة هكذا بدؤوا يعتقدون. وإن تشديد الاتهامات بالإرهاب والبعثية، وتوجهها ضد كل من يقول لا للاحتلال ولا للقمع بما حول تلك الاتهامات إلى سيف مسلط ضد الأبرياء من أبناء مناطق بعينها ومسخرة رعناء وجبانة وطنياً، وقد يكون ذلك دافعاً رئيسياً وراء إعلان مجلس محافظة صلاح الدين المحافظة إقليماً بموجب دستور الاحتلال الملغوم أصلاً، وربما تتحرك كتائب أو جيوش الإرهاب الحكومي لاحقاً تجاه صلاح الدين لضرب ما قد تصفه بالتمرد وما إلى ذلك، وذلك كله من أجل إعداد المسرح العراقي لأكثر من احتمال وفق تطورات الواقع نفسه، حيث يؤدي إلى تخوف المواطنين من المستقبل، وإضعاف العراقيين من أجل دفعهم للاستعانة بالآخرين المتربصين بهم في الداخل والخارج، وربما تحويل الموقف إلى ذريعة للبقاء الأمريكي على طريقة الخيارات المفتوحة أو لإلقاء المسؤولية على طرف آخر في العراق أو المنطقة لتبرير حروب أو اعتداءات أخرى جديدة أشد خطورة على المنطقة بأسرها. إن اللعب بالنار بات خطيراً جداً على مستقبل الشعب ووحدة أراضيه.

إن الحديث عن الانسحاب الكامل على الهيئة التي عرضناها قد يكون الدافع إليه فتح شهية الطامعين بالعراق شعباً وأرضاً، وكذلك لتشجيع الضواري المحلية لنهش لحم بعضها، وقبل ذلك سحق ما تبقى من عظام الشعب وفقرائه الخاوية، وما التلويح بالخطر الإيراني بعد (..) أن فتحت القوات الأمريكية المحتلة أبواب العراق للقاصي والداني إلا أحد الهواجس للتبرير والتخويف والتمهيد للخطط غير المعلنة، إن الحديث الأمريكي على هذا الصعيد يتطلب المزيد من الحذر للأطراف المحلية إذ قد يكون كمياً لكل الأطراف المحلية وفي الجوار التي دفعها خوفها وجشعها إلى إنزال المزيد من الأضرار الماحقة بالشعب العراقي، تلك الأعمال التي لن تخدم القائمين بها، وإنما سوف تكون وقوداً لتدميرهم هم أنفسهم، وإن غداً لناظره لقريب.

الشرهون عبر الأطلسي في ظل أزماتهم المتلاحقة هم في العادة يحاولون إعماء الحقيقة، فعندما قرروا غزو العراق قالوا عن الجيش العراقي بأنه رابع جيش في العالم، ولديه أشد أسلحة الدمار فتكاً، وعندما حل استحقاق الانسحاب الشكلي أو أجبروا على هذه المناورة الرعناء بفضل عناد الشعب العراقي وقواه الوطنية التي لا تعرف المساومة مع الغزاة، بدؤوا الحديث عن العراق وكأنه خلو من أية كفاءة عسكرية، ويحتاج إلى كم هائل من المدربين «الأسياد».

ستكون حصيلة الوجود الأمريكي الباقي في العراق عشرات آلاف العسكريين في حالة إعلان الانسحاب الكامل، الذي سينفذ على طريقة (قلب الهيئة أو تبديل القميص)، وبغض النظر عن موجات الكذب الحالية، ومن خلال لملمة أوراق الصورة الممزقة المنثورة حول هذا الموضوع هنا وهناك، هذا طبعاً إذا لم يُطرحوا صيغة أخرى، خاصة إذا علموا أو وجدوا أن لقمة كذبتهم أكبر من فم نشاطاتهم اللاحقة على الأرض، وستبقى الحصيلة في نهاية العام وفي كل الأحوال على النحو التالي: ١٦ ألف عسكري لإدارة وحماية السفارة الأمريكية في بغداد والقنصليات في أربيل والبصرة وغيرهما، ورأس جسر عسكري قوي في كل المطارات المدنية والعسكرية الأساسية في بغداد، الموصل، البصرة وأربيل وغيرها، هذا غير القواعد العسكرية في مدينة بلد وعين الأسد والحبانية وبرامج تدريب الشرطة العراقية. إن الانسحاب يعني في الواقع وعملياً توفير شروط للمعيشة المدنية رفيعة المستوى لعساكر المحتل، الذين يفترض أنهم انسحبوا، وذلك عبر برامج تدريب الشرطة وحماية المناطق الإستراتيجية والأجواء، فضلاً عما ذُكر سالفاً، هنالك إمكانية لبقاء أكثر من خمسة آلاف عسكري بصفات مدنية أخرى، وبضعة آلاف من العاملين في الشركات الأمنية المعروفين بارتكاب فظائع في طول العراق وعرضه وغير ذلك من أشكال البقاء بما فيهم المتعاقدون الذين يسيطرون على أهم الوظائف الحكومية، طبعاً هذا إلى جانب الفيالق المحلية متعددة الولاءات والخالية من الولاء للعراق وشعبه، وكذلك يتركون لنا إفرازاتهم من اللوثات الطائفية والعرقية والأنانية الشخصية وروح التكسب.

لقد دفع الاحتلال ثمناً صعباً في معارك المقاومة الوطنية، ولكن بالمقابل علينا الاعتراف بجملة حقائق لتسديد خُطا النضال الوطني من أجل الكنس الكامل للاحتلال وإفرازاته الشائنة، ومن أجل الحرية وكنس اللصوص بكل اللافتات التي يقفون خلفها، علينا الاعتراف بأن القوى الوطنية لم تنجح في كشف الجرائم التي ترتكب بهدف تشويه سمعة النضال التحرري الوطني، ولم تنجح في منع وقوع تلك الجرائم قدر الإمكان. وإن قوى التحرير عجزت عن تحقيق الحد المناسب من الوحدة والتنسيق والتضامن فيما بينها.

هذه الملاحظات تأتي قبل أسابيع من الرحيل المفترض للمحتل، واليوم نعود مجدداً لنقول إن حبل الكذب قصير ومادته لا تصمد أمام ضوء الوطنية العراقية، التي برهنت على أرض الواقع بأنها طريق النجاة الوحيد الذي هو بيد القوى الوطنية العراقية، التي حافظت على شرفها الوطني، وتحملت كل صنوف القتل والقمع والعذاب والحرمان والتشويه والدسائس....

• (يتبع)

الحرب على الفقراء

حركة «احتلوا وول ستريت» وأخلاقيات السياسات المالية

◄ فرانسيس فوكس بيفين
ترجمة قاسيون

مرت عقود عديدة ونحن نخوض الحرب، لا في أفغانستان أو العراق فقط بل هنا، داخل الولايات المتحدة. فعلى الصعيد المحلي، كانت الحرب معلنة على الفقراء دوماً، ولا عجب إذا لم يكن أحد أعارها الانتباه، حيث لا تنشر الصحف المحلية أعداد ضحايا هذا النوع من الصراعات ولا تعرضها نشرات أخبار القنوات الليلية. فمرت الحرب المهلكة المدمرة على الفقراء دون أن يلحظها أحد، حتى الآن.

لكن بروز حركة «احتلوا وول ستريت» حوّل قضية تمركز الثروة في جيوب نخبة المجتمع إلى موضوعة مركزية في السياسات الأمريكية، ويبشر الآن بتسليط الضوء على حيثيات الفقر ووقائعه في هذه الولايات المتحدة الأمريكية. وباتخاذها من وول ستريت هدفاً رمزياً، وتعريفها لنفسها كحركة تمثل التسعة والتسعين بالمائة من السكان، لفتت حركة «احتلوا وول ستريت» انتباه الناس إلى قضية الظلم الاجتماعي وتفاوت توزيع الثروة الحاد، معيدة إياها إلى جذرها كقضية أخلاقية.

بينما، حتى وقت قريب مضى، اقتصرت موضوعة «الأخلاق» في السياسة على الأفضلية الجنسانية، أو الأصل التناسلي، أو السلوك الشخصي للرؤساء. وغابت السياسة الاقتصادية، بما فيها إعفاء الأغنياء من الضرائب والإعانات وحماية الدولة لشركات التأمين والأدوية، خلف ضباب البروباغاندا وحملات الدعاية، أو اعتُبرت ببساطة أعقد من أن يفهمها المواطن الأمريكي العادي.

أما اليوم، وخلافاً لأي يوم مضى على الإطلاق، فقد انقشع الضباب وبات الموضوع المطروح على الطاولة للنقاش، في كل مكان، هو أخلاق رأس المال المالي المعاصر. وتمكن المتظاهرون من طرحه بهذه الصيغة من خلال القوة الرمزية لنشاطاتهم، أي تحديدهم قلب الرأسمالية المالية، وول ستريت، عدواً، ومن خلال استقبالهم للمشردين، وتقدمهم المتدرج إلى المواقع التي يحتلونها. وكذلك، بالطبع، كرر شعار «نحن الـ٩٩٪» رسالة معاناة غالبيتنا من الوقوع في براثن استغلال القلة الفاحش لنا. (حيث الزيادة في دخل أغنى ١٪، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تعادل ما فقده الـ٨٠٪ الأفقر من السكان).

تعيد الدعوة الأخلاقية لحركة «احتلوا وول ستريت» إلى الذاكرة لحظات تاريخية سابقة، حينما ولدت الانتفاضات الشعبية فكرة «الاقتصاد الأخلاقي» لتبرير مطالبتها بالخبز أو الحبوب أو الحد الأدنى الكافي من الأجر، كمعايير للعدالة الاقتصادية.

عموماً، اعتاد المؤرخون إحالة الأفكار الشعبية عن الاقتصاد الأخلاقي إلى العادات والتقاليد، مثلما أحال المؤرخ البريطاني «إي. بي. تومسون» فكرة «السعر العادل» للمواد الغذائية الأساسية، التي ولّدها متمردو القرن الثامن عشر الإنكليز، إلى التشريعات الإليزابيثية التي كان عمرها آنذاك قد بلغ قروناً طويلة. غير أن فقراء الثوار ببساطة ما كانوا يوماً متشبثين بالتقاليد، ولم ينتظروا أوامر القضاة لتحدد سلوكهم إزاء انتزاع ما يعتبرونها حقوقاً مكتسبة، بل أخذوا على عاتقهم فرض كل ما اعتبروه أساساً لاقتصاد أخلاقي عادل.

الحملة الاجتماعية ضد الفقراء

بدأ الهجوم أثناء الخنق الشديد لحركة تحرر السود في الستينيات. وتجلى بوضوح في الحملة الفاشلة للمرشح الجمهوري باري غولدووتر في انتخابات عام ١٩٦٤ الرئاسية، مثل وضوحه حتى في الحملات الانتخابية المتتالية للحزب الديمقراطي، كحملة العنصري جورج والاس حاكم ولاية ألاباما. وأضافت حملة ريتشارد نيكسون الانتخابية في عام ١٩٦٨ إلى الهجوم لمستها.

فقد أشار العديد من المعلقين إلى أن إستراتيجية حملته الانتخابية الظافرة لعبت على أوتار العداء العرقي المتنامي، ليس بين بيض الجنوب وحسب، بل وفي صفوف بيض الطبقة العاملة في الشمال التي وجدت نفسها فجأة تتنافس مع الأمريكان الأفارقة المتمدنين حديثاً، على فرص العمل والخدمات العامة والسكن وحتى في حملات القضاء على التمييز العنصري في المدارس. وسرعان ما امتزج موضوع التمييز العنصري مع حملة دعائية سياسية تستهدف الفقراء وبرامج مساعدتهم الحديثة الإنشاء. وبالفعل، في حقل السياسة الأمريكي، أصبحت مفردات الفقر، الإعانة، الأمهات العازبات، الجريمة، كلمات مشفرة تدل على السود!!

ومع الزمن، حاول الجمهوريون المستعيدون لنشاطهم هزيمة الديمقراطيين من خلال ربطهم بالسود وبسياسات ليبرالية تهدف إلى تخفيف حدة الفقر. وكانت إحدى النتائج بروز «الحرب على المخدرات»، سيئة الصيت، التي تجاهلت كلياً كبار التجار المهربين ولاحقت صغار الجناة في قلب مجتمعات المدن، إلى جانب تنفيذ برنامج موسع لبناء السجون والمعتقلات، فضلاً عن «إصلاح» شامل لبرنامج تقديم المساعدة النقدية للأسر المعيلة لأطفال. وبهذا الفصل الدرامي من الهجوم بدأ البيزنس واليمين المنظّم حملة شرسة ضد العمال دامت عقوداً.

فلم تكن مجرد حرب على الفقراء، بل كانت من نوع ينطبق عليه مصطلح «الحرب الطبقية» ذاته الذي يستخدمه الجمهوريون حالياً كمسبّة لكل نشاط لا يستسيغونه. الحقيقة أن الحرب الطبقية كانت هدفاً أعلى للحملة ما لبث طويلاً حتى اتضح في السياسات التي أدت إلى إعادة توزيع شامل لأعباء الضرائب، وتعديل الخدمات الحكومية من خلال الخصخصة، تخفيض الأجور وإضعاف النقابات، وتحرير البيزنس والمصارف والمؤسسات المالية.

هكذا كان الفقراء (والسود) مادة مفيدة للاستخدام دوماً في الخطب الرنانة، والتضليل الدعائي، للفوز بالانتخابات وحصد المزيد من المكاسب. وبما أن الخطب الرنانة ما تزال هامة حتى اليوم، يقوم جيش كامل من المفكرين والمنظمات السياسية واللوبيات في العاصمة واشنطن بنشر وترسيخ فكرة أن مشاكل البلد كلها معلقة برقبة الفقراء الذين أفسدهم «كرم» برنامجي المساعدة والإعانة، وعزز كسلهم ونزعاتهم الإجرامية وانحرافاتهم الجنسية!!

ولم يمر زمن إلا وبدأت المعاناة من تقليص برامج مساعدة الفقراء وتخفيضه الذي تم تحت غطاء بروباغاندا كاسحة، في انتهاك شامل لشبكة الأمان الحامية للفقراء والعمال معاً، خاصة ذوي الدخل المحدود منهم، أي النساء والأقليات. وعندما دخل رونالد ريغان البيت البيضاوي في عام ١٩٨٠، كان الطريق ممهداً لإجراء تخفيضات أكبر في برامج مساعدة الفقراء، وبحلول التسعينيات تلقف الديمقراطيون المحابون للبيزنس الكبير، أثناء لهاثهم خلف دولارات ضروراتهم الانتخابية، بيرق الحملة، والجميع يذكر أن بيل كلينتون هو مَن رفع شعار «إنهاء الإعانة كما عهدناها»!

الحركة في سبيل اقتصاد أخلاقي

على الصعيد الفيدرالي، سرعان ما وجدت الحرب على الفقراء صدى لها في أروقة الكونغرس حيث تنشط منظمات مثل «الاتحاد الأمريكي من أجل الأطفال»، «المجلس الأمريكي للتبادل التشريعي»، «معهد الحرية»، «شبكة التخطيط السياسي»، الطامحة جميعها لزيادة وزن لوبياتها بأجندات تشمل الخصخصة الواسعة لقطاع الخدمات الاجتماعية، وتخفيض الضرائب عن الشركات، وعرقلة قوانين حماية البيئة والمستهلكين، وشلّ نقابات القطاع العام، وفرض تدابير بيروقراطية (مثل بند إرفاق الصورة الشخصية!) من شأنها أن تحدّ من وصول الطلاب والفقراء إلى صناديق الاقتراع. وبما أنها كلها كانت تستهدف الفقراء بدأت تظهر مجدداً عواقب الحياة الحقيقية من تخفيض جديد لبرامج الإعانة خاصة للأسر المعيلة لأطفال، بالتزامن مع شن حملة فرض «القانون والنظام» التي أدت إلى احتجاز الكثيرين من السود. ثم أتى الركود الكبير ليزيد طين هذا الاتجاه بلة.

يذكر «مَعهد السياسات الاقتصادية» أن رب الأسرة النموذجية التي شهدت انخفاضاً في دخلها بمقدار ٢٣٠٠ دولار بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، خسرت مجدداً ٢٧٠٠ دولار من دخلها بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وعندما بدأ ما يسمى بـ«التعافي»، أي الانتعاش غير المؤكد، بدأ أساساً في الصناعات ذات الأجور المتدنية، فواصلت الصناعة التعاقد مع الشغيلة بينما فقدت سوق العمل نسبة ٦,١٪ من مدفوعات الأجور! أما الاستثمارات الجديدة، فيما لو وُجدت، كانت تعتمد على الإنفاق على الآلات لا على تجديد اليد العاملة، وبقيت بالتالي معدلات البطالة عالية تنذر بالكارثة الوشيكة. وبتعبير آخر، عزز الركود ميل السوق نحو تخفيض الأجور وفقدان الأمان فيما يتعلق بالوظائف والأشغال.

وكذلك دفع الركود إلى تقليص جديد في برامج الرعاية الاجتماعية. لأن المساعدات النقدية أصبحت صعبة التأمين بفضل ما سمي بـ«إصلاح» الإعانة، وشلت برامج الدولة الاحتياطية لتقديم المساعدات مما زاد العبء على برنامج «الطوابع الغذائية» الاتحادي لإعانة الفقراء. أما البرنامج المحدث «للمعونة الغذائية الملحقة» القائم على المنَح بموجب القانون فقد حاول الكونغرس على الدوام تخفيض المنح المقدمة إليه وحتى تحويل بعضها إلى الدعم الزراعي، بينما ما زال يتم منع «الطوابع الغذائية» عن أي عائلة يشارك أحد أفرادها بإضراب عمالي، وفشلت كل الجهود المبذولة لتغيير هذه الحال.

ولا تنفك منظمات اليمين تسوّغ سياساتها القاسية المعادية للفقراء بحجج «أخلاقوية». فمنظّرو الجناح اليميني ومواقعه مثلاً تتنزلك بالحديث عن الأثر النفسي المؤذي للأطفال الفقراء المعاقين جراء كونهم «عالة» على برامج المساعدة العامة! أو تتندر بأن أسباب تدقيقهم المعونات المقدمة للفقراء من النساء الحوامل والأطفال تكمن في سعيهم لتحقيق مكاسب أكبر للأطفال الرضع!

مذهل هو هذا الجهل المتعمد ومذهلة هذه القسوة. والذهول هو كل ما أجدناه طيلة عقود. ولذلك كنا بأمس الحاجة لحركة تدعو إلى نمط اقتصادي أخلاقي جديد، لعل حركة «احتلوا وول ستريت» التي عدّلت مسار الحوارات الوطنية تكون هي شرارة البداية.

■ عميدة في جامعة «سيتي يونيفيرسيتي»/نيويورك

الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع والصهيونية

بلاغ للرأي العام الوطني والقومي

فوجئت الهيئة الوطنية التونسية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع والصهيونية بالقرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية، على مستوى المجلس الوزاري بتعليق مشاركة الوفود السورية، في اجتماعات الجامعة، ومؤسساتها.

إن هذا القرار يستهدف دولة مُؤَسسة للجامعة، وذات دور قومي رائد ومميز في العمل العرَبي المشترك. فضلاً عن أن القرار جاء مخالفاً للميثاق، وللنظام الداخلي للجامعة العربية، ومتجاوزاً حقيقة التجاوب الذي أبدته الحكومة السورية مع مبادرة جامعة الدول العربية، واستعدادها لاستقبال وفود من الجامعة للتحقق مما يجري على الأرض السورية.

ومن أسباب المفاجأة أيضاً، تلك العجلة التي تميز بها تحرك الجامعة، وهي الموصوف عملها بالبطء، فلم تحرك ساكناً في موضوع لبنان الذي كانت طائرات الصهاينة تحرق الأخضر واليابس فيه ثلاثة وثلاثين يوما سنة ٢٠٠٦، وكان البطء نفسه يوم كانت تحرق غزة بالرصاص المسكوب، نهاية ٢٠٠٨ بداية عام ٢٠٠٩، حيث تركت غزة أيضاً تحت نيران الاحتلال الصهيوني لمدة اثنين وعشرين يوماً دون ان تحرك الجامعة ساكنا.

وعليه فإن التحرك السريع الذي قامت به الجامعة، واتخاذها القرار المشار إليه يثير كثيراً من المخاوف حول حقيقة ما يخطط ضد سورية، وضد شعبها الأبي، خصوصاً بعد أن رأينا ما فعله «الناتو» على اثر قرارات الجامعة بليبيا.

إن الهيئة الوطنية التونسية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع والصهيونية تؤكد مرة أخرى أن الحوار الوطني العربي السوري هو المخرج الوحيد من الأزمة القائمة، وأن التدخل الأجنبي سيجر ويلات وكوارث ليس على سورية وحدها بل على الأمة بكاملها وعلى قضية فلسطين بالأخص، وهو ليس في مصلحة الأمة ومستقبل قضاياها القومية في شيء.

وإن الهيئة إذ تدين هذا القرار الجائر بحق سورية والأمة، وتراه دعوة سافرة للتدخل العسكري الأطلسي فإنها تعتبره ليس حلاً للأزمة بل توظيفاً لها لتدمير سورية بتدخل أجنبي وحرب طائفية لا تفيد سوى الكيان الصهيوني ومشروع التفكيك «الشرق الأوسط الكبير»، وتدعو إلى استئناف المبادرة العربية، وفق أسس تضمن إطلاق حوار وطني بين مختلف القوى الفاعلة، والرافضة للتدخل الأجنبي، بغية الوصول إلى حل يصون وحدة سورية وسيادتها، ومواقفها الوطنية والقومية.

تونس في ١٤ نوفمبر ٢٠١١

■■

جامعة النظم العبرية... جامعة العبرانيون الجدد

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة

في اليوم التالي مباشرة لاجتماع «جامعة النظم العبرية»، صدرت إحدى الصحف الحكومية المصرية بعنوانها الرئيسي المكتوب باللون الأحمر يقول «تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية»، وتحته مباشرة «سفير بشار يقول لمحمد بن جاسم (أنت عميل) ويسب نبيل العربي والجامعة».

يا للهول! لقد ارتكب السفير السوري خطيئة تاريخية لا تغتفر برفضه لقرار تسليم بلاده للأطلسي لكي يدمرها أسوة بليبيا والعراق من قبل.

أشارك الصحيفة غضبها، ولكن بطريقتي. إذ أرى أن خطيئة السفير تتمثل في أنه لم يخلع حذاءه و«.....» في مواجهة هذا الكيان الذي لم يسبق له التحرك بشكل ايجابي طوال سنوات خلت في قضايا مصيرية، بل كان أداة للعدوان على العرب، وتخلى تماماً عن مبررات وجوده التي كنا نأملها ونتوق إليها كإطار يجمع بلداننا ويحميها من التشتت.

بالتأكيد هناك أزمة في سورية يتطلب حلها عملية إصلاح جذري شامل وعميق. لكن الأسر الحاكمة في مشيخات النفط من سلالات «بني قريظة وبني قينقاع وبني النضير» وفي إثرهم غالبية حكام باقي البلدان العربية لا يريدون حل الأزمة استجابة لأهداف سادتهم القابعين في واشنطن وتل أبيب وباقي العواصم الامبريالية. فقد تخلى هؤلاء عن أية قيم وطنية، وعن قيم الأخلاق والضمير، وقيم العدل الاجتماعي والحرية، وحولوا أوطانهم إلى سلع للبيع. لقد تحولوا إلى عبرانيين جدد وجماعات وظيفية يدفعون بشعوبنا إلى الهلاك.

لقد أجهدت «جامعة النظم العبرية» نفسها في ترجمة قرار تمت كتابته في واشنطن وأعلنته واضعة بصمتها عليه. لتعلن للعدو الصهيو- امبريالي ولاءها الكامل لأهدافه. لكن هذا القرار لا يعدو أن يكون إستمراراً لمواقفها منذ سنوات. تلك المواقف التي تتصاعد طردياً مع الأزمة العميقة للامبريالية التي تقترب من الانهيار، والتي تجد في الهيمنة الكاملة على إقليمنا العربي- الإسلامي طوق نجاة، ولذا فقد اندفعت لغزو أفغانستان ثم العراق، وحطمت ليبيا واعتدت على لبنان بواسطة الكيان الصهيوني ولكنها منيت بهزيمة مرة على يد حزب الله. ثم على غزة وتكررت الهزيمة، وكانت المقاومة والممانعة بتضامن إيراني كامل هي ما أعاقت تمرير مشروع الهيمنة المتمثل في «الشرق الأوسط الجديد» بكل ما يحمله إقليمنا من قيمة إستراتيجية اقتصادية وجيو- سياسية.

يزداد العدو الامبريالي والصهيوني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية شراسة ووحشية كلما تعمقت أزمته التي نشهد وقائعها كل يوم متجلية في التحركات الجماهيرية العارمة المعادية للرأسمالية كنظام متوحش خصوصاً بعد أن أنفقت الولايات المتحدة وحدها في هذه المغامرات الحربية في العراق وأفغانستان ٣ تريليون دولار غير آلاف القتلى والمعاقين ومن أصيبوا بأمراض عقلية، وهو ما كشف عن الأزمة الكامنة، ولم يحقق شيئاً بفعل المقاومة. وهاهم ينسحبون من العراق يجرون أذيال الخيبة.

ويزداد هلع عملاء الامبريالية والصهيونية في مشيخات النفط وغيرها خشية على مصائرهم المحتومة. ويعمق هذا الهلع ما يشهده عالمنا العربي من انفجارات ثورية امتدت إلى عتبات هذه المشيخات. بل وفي قلبها في البحرين التي لم يستسلم شعبها رغم الوحشية الهائلة وتدخل المشيخة النفطية الوهابية عسكرياً دون جدوى. هكذا يكون التابع أكثر وحشية ونزقاً وجنوناً من المتبوع، لأن مصيره معلق برباط حذاء المتبوع المشرف على الغرق.

من هنا يبدأ المشهد إزاء الثورات العربية ومحاولة إجهاضها باستخدام قوة المال كما يحدث في مصر، وإزاء ما يحدث في سورية، حيث بدأت احتجاجات مشروعة تعمل الامبريالية والصهيونية وعملائهما في العالم العربي على تسعير الوضع هناك بدعوى أنها ثورة، ويظهر صريحاً الحلف الأمريكي- الإسرائيلي- التركي- النفطي، مستعيناً بالإخوان المسلمين والسلفيين والقاعدة لتسليم سورية إلى الأطلسي والكيان الصهيوني بمقولة زائفة عن ثورة تجري الآن هي في حقيقتها ثورة مضادة لابد من تدارك مخاطرها سورياً بثورة حقيقية تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح. وأعتقد أن ذلك أصبح مدركاً هناك. وهنا تكمن الحقيقة وراء ما جرى في «جامعة النظم العبرية» التي لا ينبغي النظر لمشروعيتها القانونية من عدمه، وإنما للأسباب السياسية التي تمليها المصالح الصهيو- امبريالية ومصالح عملائهما في المنطقة. وهو ما ينطبق على تسعير الموقف ضد إيران والتهديد بالعدوان عليها، وعلى كل قوى المقاومة في الإقليم. إنها الثورة المضادة العالمية التي تستهدف وقف عجلة التطور التاريخي صوب التحرر والتقدم.

في هذا السياق يعلو نعيق يوسف القرضاوي من فناء القيادة العسكرية في قطر، كما يعلو نعيق المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، وكذا الإخوان في الأردن وغيرها مطالبين للأطلسي بالتدخل العسكري في سورية. كما يزداد نعيق أردوغان وحكومته الإخوانية سيراً على الدرب نفسه. أما في المغرب العربي فلا يزال الغنوشي يسير وفقاً لخط رياء أردوغان السابق لحين التمكين الفعلي له. لقد أصبح الأمر جلياً، في أن تيار الإخوان- السلفيين وكل قوى التبعية يسيرون وفق أوامر صهيو- امبريالية (أمريكية أساساً) تنقلها لهم أو تعلنها لهم مشيخات النفط الوهابية. إذ ترى القوى المعادية أن هذا التيار هو الأمين على مشروع الاقتصاد الحر الضامن للتبعية ولتمرير الصلح العربي مع العدو الصهيوني، وتمكين الأمريكيين والصهاينة من الهيمنة على الإقليم بعد تفتيته إلى إمارات صغيرة متخلفة وعاجزة تستخدم شتى أشكال الإرهاب المادي والروحي ضد شعوبنا.

لكن مالا يجب أن ننساه هو أن أعمدة المعبد الرأسمالي الامبريالي تهتز بشدة، وأن بنيانه يقترب من الانهيار، وأن بلداننا حبلى بالثورة، وأن ثوراتها قابلة للاكتمال بثورات جديدة يمكنها أن تتجاوز قصور النخب السياسية التي تعادي طموحات شعوبنا، وأن نضالاتنا في كل بلداننا لابد أن تتكامل، أن نقيم تحالفاتنا على برامج وطنية- طبقية- ديمقراطية تحشد طبقات الفعل الثوري التي اكتشفت الحقيقة إلى حد كبير.

إن كنس كل النفايات السياسية المتطفلة على أجساد شعوبنا وكشف ريائها وزيفها واجب حال مهما كانت صعوبته. ولا يشفع لأحد منهم أي كلام معسول. فقد تلاشت المساحات الرمادية، فلا يمكن مثلاً أن نغفر لوزير الخارجية المصري موقفه في التصويت على قرار العار، وإعلانه أنه ضد التدخل الأجنبي في سورية، ذلك الإعلان الذي يشي بأمور يجب توضيحها لأنه لم يحدث عفويا وتلقائيا.

إن الواجب المحتم هو وقوفنا بجانب سورية في مواجهة كل الأعداء. لأن الخطر حال على الجميع.

■■

مخاوف التونسيات من تزايد نفوذ الإسلاميين

كان انتصار حزب النهضة الإسلامي المعتدل في انتخابات ٢٣ تشرين الأول الماضي مصدر قلق شديد لقطاع عريض من النساء التونسيات، اللواتي يشعرن بأن ما حققن من مكتسبات خلال كفاحهن المرير من أجل التحرر قد يضيع من بين أيديهن نتيجة لصعود نجم القيادة الدينية في فترة ما بعد الثورة.

وكتبت جوليانا سغرينا من تونس أن هذه المخاوف تفاقمت بعد الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعات السلفيين المتشددة على دور السينما ومحطات التلفزيون التي تعرض أفلاماً لسينمائيات من النساء. وتزايدت الأوضاع حدة في أعقاب الاعتداء على المدرسين والطلاب بالجامعات في أنحاء البلاد.

وفي غضون ذلك، حاول حزب النهضة بكل السبل أن ينأى بنفسه عن أعمال المتطرفين، عبر إصدار تأكيدات متكررة للمواطنين بأنه ينتهج خطاً أكثر اعتدالاً.

وفي هذا الشأن، أكدت سعاد عبد الرحيم، العضو المنتخب في الجمعية التأسيسية النهضة: «سوف نحترم أسلوب حياة الشعب التونسي ونعمل على الحفاظ على حقوق المرأة»، علماً بأن سعاد عبد الرحيم هي الوحيدة التي لا ترتدي الحجاب من بين ٤٢ امرأة منتخبة لتمثيل حزب النهضة، بل إنها صارت تمثل الصورة «المعتدلة» لحزب النهضة، وقبوله الافتراضي وتسامحه تجاه جميع النساء، بغض النظر عن الدين أو اللباس.

ولكن عشرات النساء، من الطالبات والمعلمات والناشطات، احتشدن خارج مدينة العلوم، جامعة أريانة بتونس، للفت الانتباه إلى الاعتداءات الجسدية واللفظية التي تشنها على النساء الجهات المحافظة الجديدة والمؤثرة في عديد من المواقع الاجتماعية.

كما صرخت مجموعة من الملتحين في المارة من النساء على طول جدران مدينة العلوم أمام مسجد: «ارحلن»، وهو الشعار المماثل لذلك المستخدم خلال الثورة ضد بن علي للدلالة على غضب المواطنين.

هذه الإساءات اللفظية توجه معظم الوقت إلى النساء اللواتي يرتدين ملابس تتحدى الزي المحافظ المتوقع للمرأة في العديد من البلدان الإسلامية.

هذا ولم تصدر أي جهة أو منظمة بياناً رسمياً لإدانة هذا الاعتداء، مما أجبر النساء على العودة إلى وسائل الإعلام الاجتماعية، وهي الإستراتيجية المستخدمة على نطاق واسع أثناء الثورة كوسيلة لحشد الدعم والدعوة لتنظيم احتجاجات.

وعلى الرغم من المخاوف التي انتابت النساء قبل الانتخابات، إلا أنهن لم يردن التضحية بحقهن في التصويت المكتسب حديثاً عبر مقاطعة الانتخابات.

فقالت سميرة هيزاوي، المرشحة الانتخابية لحزب العمال الجديد الذي أسسه مؤخراً الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي تدعو بإصرار أيضاً من أجل مساواة المرأة: «لقد أردنا الحفاظ على حقنا في التصويت بحرية لمرة في حياتنا- لقد لاحظنا بعض المخالفات، ولكنها ليست كافية لمنعنا من التصويت».

كما قالت سلمى بيكار، المخرجة الشهيرة وممثلة القطب الديمقراطي الحداثي، «لست خائفة من حزب النهضة- فمعظم نجاحه يرجع إلى حملة دعائية فعالة بدعم من المحطات التلفزيونية الفضائية مثل قناة الجزيرة. ولولا هذا الدعم ما حقق الإسلاميون هذا الانتصار الساحق... لقد وعدوا بالحفاظ على قانون العائلة في تونس (أكثر قوانين الأسرة تقدمية في العالم العربي)، لكنهم بدأوا الحديث بالفعل عن أن قوانين التبني خارجة على الشريعة الإسلامية». وأضافت «تنتشر الشائعات أيضاً في الفيسبوك حول نية الحزب الفصل بين الجنسين في المدارس والحافلات والأماكن العامة الأخرى، ونحن بحاجة لأن نكون على علم بهذه التغييرات كي نكون مستعدين للمقاومة».

وبدورها، قالت شاكراس بلحاج يحيى وهي نقابية في الإتحاد العام التونسي للشغل: «على الرغم من أن حزب النهضة قد أظهر الوجه المعتدل في البداية، فأنا أشك أن الإسلاميين قادرون على أن يكونوا معتدلين على المدى الطويل». وشرحت: «أخوتي الست اخترن ارتداء الحجاب، وهو الخيار الذي لا أفهمه. وأنا ما زلت أرتدي التنورة القصيرة، لكن الناس أصبحوا ينظرون إلي بشكل مختلف الآن». أما وصال كسراوي، هي صحفية شابة في إذاعة شمس، فهي ترتدي الملابس الغربية أيضاً، خائفة مما يمكن أن يحدث في السنوات (أو حتى الأشهر) القليلة المقبلة. فتؤكد: «هؤلاء (المعتدلون) سوف ينتظرون، ربما لسنة، وربما أقل، قبل إظهار وجههم الحقيقي. لكن الحقيقة أن قاعدتهم قد بدأت في تهديد النساء بالفعل».

● (آي بي إس) بتصرف

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول قرارات الجامعة العربية:

تعليقاً على قرارات مجلس وزراء خارجية الدول العربية حول الأزمة السورية، صدر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي البيان التالي:

ترى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في مقررات مجلس وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في القاهرة في ٢٠١١/١١/١٢، ما يُشرّع الأبواب أمام تدخل أجنبي خطير في دولة عربية ذات أهمية بالغة في حياتنا القومية.

وإذا كان المؤتمر القومي العربي قد رفض منذ تأسيسه كل أشكال الاحتلال والعدوان والتدخل الاستعماري في أي بلد عربي، كما عارض كل أشكال القمع والاستبداد والفساد، فإنه وما زال يرفض الذرائع التي تستخدم لتبرير أي تدخل أجنبي، سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو قضائي، خصوصاً أن كل تجارب هذا التدخل لم تجلب لأي قطر من أقطار أمتنا إلاّ الخراب والدمار، كما إنه يرى في هذا التدخل في الشؤون الداخلية السورية خطورة إضافية لأنه يستهدف بلداً محورياً شكّل على مدى العقود ركناً رئيسياً من أركان الدفاع عن هوية الأمة ووجودها.

كما ترى الأمانة العامة في هذه المقررات ما يزيد من تعقيد الأوضاع داخل سورية وعلى المستويين العربي والإقليمي، ويتنافى مع أبسط المبادئ التي قام عليها العمل العربي المشترك، لاسيّما حين نصّت القرارات على اتخاذ عقوبات اقتصادية واجتماعية بحق بلد شقيق، لاسيّما بعد أن أثبتت كل التجارب أن الشعوب هي التي تدفع ثمن هذه العقوبات المتنافية أصلاً مع كل روابط الأخوة القومية وقواعد التضامن العربي.

إن المؤتمر القومي العربي الذي يحذّر من التداعيات الخطيرة لهذه المقررات ويدعو إلى التراجع عنها واستئناف العمل بتطبيق ورقة العمل التي تمّ الاتفاق عليها في اجتماع الدوحة في ٢٠١١/١١/٢، وتشكيل لجنة دائمة في دمشق لمتابعة تنفيذ هذه الورقة، فإنه يؤكّد في الوقت ذاته على دعمه الكامل للمطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والإصلاح والحوار الشامل بين كافة مكونات هذا الشعب، وفي وقف العنف أيا كان وراءه، والذي تسفك فيه أرواح عزيزة وغالية من أبناء سورية، مدنيين وعسكريين.

ويدعو المؤتمر في الوقت ذاته كافة القوى الحيّة في الأمة إلى أن تتحمل مسؤولياتها الكاملة في مواجهة المخططات الخارجية المشبوهة التي تستهدف سورية، والسعي لإنجاز حلّ تاريخي يضمن أمن سورية واستقرارها ووحدتها ودورها الوطني والقومي، كما يحقق مطالب شعبها ويؤمن مشاركة كل أبنائها المخلصين في تقرير شؤون بلادهم على قاعدة المواطنة والحرية والوحدة والعدالة.

■■

شذرات على هامش الأزمة

◄ عبادة بوظو

(١) سورية.. «تست DNA»..!

مع ازدياد تعقد مشهد الأزمة في سورية وارتفاع منسوب آلام مخاض دولتها الجديدة يزداد اللغط حول طبيعة «جنين» القوى السياسية ونسبها الذي تحمله في أحشائها منذ ثمانية أشهر دون أن تكون ولادتها بالضرورة حكماً مع شهرها التاسع، ودون وجود أي «كادر طبي» قادر على تأكيد ضمان سلامة واستمرار حياة الأم أصلاً، بسبب غياب البيئة والحاضنة الداعمة والملائمة!!

ورغم أنف ذلك ترى جميع القوى والتيارات والأطراف الفاعلة أو الأقل نفوذاً في الداخل والخارج تدعي «الأبوة» وتقديم القرابين واجتراح التضحيات، ويدور لغط أكبر حول توصيف «المعارضة» و«النظام» والكتل السياسية والاجتماعية والمواقف والمسؤوليات وسط إصرار على شخصنة الحالة في كل توصيف عبر ربطه بـ«فلان» في النظام أو «علتان» بالمعارضة، ضمن المنطق العقيم ذاته الذي أنتج ولا يزال سلسلة الثنائيات الوهمية (معارضة/ نظام، مع/ ضد، داخلي/ خارجي، وعذراً طائفة/ طائفة، الخ..).

إن سورية الرحم لديها خريطتها الجينية الخاصة والفريدة، وإن أي «أب» في النظام أو المعارضة أو الشارع أو الميليشيات الطائفية يطمح لأن يدعي «أحقية» انتساب مولودها الجديد إليه ينبغي أن يجتاز اختبار «صبغياته» الأساسية المطلقة المطروحة في رؤاه وبرامجه وممارساته، والتي يمكن حصرها في أربعة لا أكثر لضمان جودة النسب الأصلي وعدم تشوه المولود أساساً وهي التالية:

ما هي وما حجم متانة صبغياته/ برامجه بخصوص **وحدة النسيج السوري؟** أي حقيقة موقفه/ ممارساته من أي اقتتال أهلي أو حرب أهلية أو عنف أو تحريض وقتل طائفي تحت أية ذريعة كانت، ومن أي مصدر كان، وبأي شكل صدر؟؟!

ما هي وما حجم متانة صبغياته/ برامجه بخصوص **وحدة التراب الوطني السوري؟** أي حقيقة موقفه/ ممارساته من مسألة السيادة الوطنية ورفض التدخل والعدوان الخارجي أو اقتطاع أراض من الكيان الجيوسياسي السوري القائم حالياً سواء عبر ادعاء حقوق «تاريخية» أم تسهيل إقامة «مناطق عازلة» أو ما شابه، أو الإبقاء على احتلال الجولان للزمن دون تحريك، وأيضاً تحت أية ذريعة كانت وفي سبيل أي هدف وأياً كانت الجهة التي تتبنى ذلك..!!؟

ما هي وما متانة صبغياته/ برامجه بخصوص **ثبات المواقف الوطنية السورية؟** أي ثبات مواقف الشعب السوري، والتي لا يستطيع ولم يستطع بالمعنى التاريخي المعاصر أي نظام في سورية إلا تبنيها والتعبير عنها، حفاظاً على المصالح الإستراتيجية السورية في مواجهة الأعداء الأساسيين المتربصين في الخارج دائماً، أي الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة ومشاريعهيمنتهما..!!؟

ورابعاً وأخيراً وعلى درجة الأهمية نفسها التي لا يشير إليها أحد، ما هي وما حجم متانة صبغيات ذاك «الأب» وبرامجه بخصوص **تفكيك منظومة الفساد في سورية وخط التنمية الاقتصادي الاجتماعي ونمط توزيع الثروة؟** أي حقيقة ممارساته تجاه ضرورة إحداث التغيير الجذري والعميق بالنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي في سورية لضمان عدم إعادة إنتاج الأزمة..!!؟

بعيداً عن كل الثنائيات الوهمية وأي فرز تضليلي مشبوه، هل يمكن إغفال أهمية أي من العناصر الأربعة الواردة أعلاه؟ إذا كان الجواب بالنفي كما هو متوقع، أعطوني أية قوة أو جهة أو حزب أو تيار أو مجموعة أو «مجلس» داخل النظام أو المعارضة أو الشارع في الداخل والخارج تحمل هذه الصبغيات على نحو متكامل ومتجانس على نحو أصيل وممنهج ومحسوم وغير قابل للموارية أو المقايضة وممارس على الأرض لكي يصبح الفرز واضحاً بين الأبيض والأسود في جدية بحث مختلف الأطراف عن مخارج حقيقية، لكي يكتسبوا جماعة أم فرادى، صفاتهم المشروعة بالتالي، ودون ذلك سيكون المولود الجديد، إن لم تخنقه التشنجات الرحمية والحقن والمثبتات والمقويات والأوبئة المحيطة من كل حدب وصوب، «مشكوكاً» بنسبه..!

(٢) مواقف الجامعة بين التوصيف والفعل..!

انهمك الإعلام السوري قبل العيد، وسينهمك اليوم في توصيف مواقف الجامعة العربية وقراراتها وعقوباتها المتلاحقة والمتسارعة من مجريات الأزمة السورية: «قرار حقير»، «غير قانوني»..ويكثر النعي..والمعزون..وأعداد المحتجين والغاضبين ومن يقابلهم من مستائين من التأخر والتلكؤ أو معلنين الانتصار القريب..الخ..!

لكن أياً من هؤلاء في «النظام» أو «المعارضة» لم يخرج علينا ليقدم لنا مقترحاته أو خطواته العملية لمواجهة انعكاس العقوبات الاقتصادية «العربية» على المواطن السوري..! والتي على الأرجح ستزيد من حجم تدني قدرته الشرائية بسبب التضخم وغلاء الأسعار وتعطل الأعمال والأشغال وتأثر الدورة الاقتصادية وازدياد أشكال البحث «بسراج وفتيلة» عن موارد للعيش..

السؤال الأساسي المطروح هو ما الذي ستفعله الدولة بحكم مسؤوليتها تجاه مواطنيها؟ هل ستتركهم لمصيرهم و«كل مين يدبر راسو»؟ وإن ليس كذلك، فمن أين ستأتي بالأموال لتمويل رواتب الموظفين وبرامج الإعانة الاجتماعية وتشغيل العاطلين عن العمل، وحتى مسيرات التأييد الكبرى بأعلامها وإذاعاتها الضخمة وتغطيتها الإعلامية المباشرة، ناهيك عن تمويل العمليات العسكرية الأمنية التي لا يريد كل الآباء غير الشرعيين المذكورين أعلاه أن تتوقف..؟

وإذا ما تم اللجوء للاستدانة أو استدراج المنح من الحلفاء دولياً، أو إذا ما استمر استنزاف المخزون المالي الاستراتيجي في الخزينة فإلى أي حد زمني يمكن أن يستمر ذلك؟

دون أية أوهام، ولحل أحد تجليات وأسباب الأزمة، فإن مطارح وموارد التمويل الحقيقية معروفة، وهي موجودة في أموال النهب والفساد الكبيرين ودون الالتفات لذلك وامتلاك الإرادة السياسية لخوض هذه المعركة الداخلية بهدف إعادة ضخ تلك الأموال في الدورة الاقتصادية الإنتاجية السورية زراعياً وصناعياً لخلق نوع من الاكتفاء الذاتي، سنبقى أسرى التوصيف: «قرار وضيع.. مؤامرة..كيف يكونون عرباً ويعاقبون شعباً عربياً»..!

(٣) الشعب والجيش ضحية واحدة للاستنزاف..

- استقواء بمواقف روسيا والصين يقابله استقواء بالجامعة أو الأطلسي الأمريكي التركي أو «إسرائيل»..
- تلويح بتدخل خارجي جديد أبرز معالمه اليوم «إرسال مراقبين» عرباً وأجانب(!) يعيدون ذكرى مفتشي «الأسلحة النووية العراقية»..ومآلات الأمور للعراق ككل وليس صدام وحده..
- حديث تعبوي إعلامي متزايد عن احتمال اندلاع حرب إقليمية أو استهداف لإيران..
- تصعيد مسلح موتور في الفعل ورد الفعل أو مدفوع ومأجور على نحو منظم..
- تصعيد أمني هستيري لا يظهر أنه يريد التمييز بين الاحتجاج والتسلح..

وإن الأكثر خطورة اليوم هو إنهاك الجيش السوري وارتفاع وتيرة استهدافه بما يعنيه ذلك من استنزاف للشعب عملياً، ويبدو أن لا حماية للجيش إلا بإنهاء الأزمة لأن ما يتعرض له الجيش اليوم هو أبشع شكل لتجلي أكثر الثنائيات الوهمية وأنماط الفرز الوهمي تشوهاً.

عندما يكون هناك في داخل سورية أو خارجها من يريد استمرار الاستعصاء فيها، فإنه عملياً، وأياً يكن موقعه، يسهم في إضعافها بالاستنزاف الداخلي دون الحاجة اليوم للتدخل الخارجي العسكري المباشر بالمعنى «الكلاسيكي»، لأن الاستنزاف عندما يأخذ حده من الترنح لا يحتاج الأمر لأكثر من «نكشة» ليسقط النظام نظرياً، ولكن حينها عملياً، أي بعد الاستنزاف على وقع استمرار الثنائيات الوهمية التضليلية، ستسقط سورية بأوراقها الأربع آنفة الذكر..و«تضيع الطاسة» وتعود محاولات إعادة إنتاج النظام بمعنى منظومة الفساد والنهب الشكلانية الديمقراطية والمحاصصة على أسس غير مألوفة سورياً.. ولكنها أصبحت قائمة في بعض دول الجوار.. والتي لم تخضع أحزابها وتياراتها وشخوصها لأي اختبار DNA...

o.bozo@kassioun.org

«احتلوا أوكلاند» أغلقت شوارع المدينة وميناءها

◄ ترجمة حسين علي – بوسطن

تزايدت أعداد المحتجين بينما كان المتظاهرون يغلقون الشوارع المؤدية إلى مركز مدينة أوكلاند في ولاية كاليفورنيا وكانوا قد احتشدوا بالآلاف وقاموا بإغلاق خامس أنشط ميناء في الولايات المتحدة.

كانت حركة احتلوا أوكلاند الأكبر من بين جميع الاحتجاجات والحشود التي حدثت في مدن الولايات المتحدة. مشى المحتجون، ركبوا الدراجات، والحافلات من مركز المدينة متجهين إلى ميناء أوكلاند في وقت متأخر من بعد الظهر حيث قدرت الشرطة أعداد المتظاهرين بـ٣٠٠٠. أصدرت إدارة الميناء بياناً تقول فيه «إن عملياتٍ تفريغ وشحن البضائع توقفت تماماً» وحث البيان المحتجين على السماح لموظفي المرفأ بالمغادرة.

وقال رئيس الشرطة هاوارد جوردان إنه سيتم توجيه تهم بالقيام بجرائم فيدرالية لكل من تجاوز بوابات الميناء. لكن كانت مسيرات المحتجين سلمية بمعظمها والعديد منهم كان يغني ويعزف الموسيقى. وقالت مديرة مكتب مجلس المدينة دينا سانتانا: «إنه من الهام أن نعترف بأن العالم يراقب أوكلاند الليلة وأننا نعمل على حفظ الأمن في المدينة وإبقاء هذا المكان آمناً من أجل الجميع». وقامت مجموعة من المحتجين باكراً بتحطيم نوافذ بنك ويلز فاركو وهم يهتفون «تم إنقاذ المصارف فيما تم بيعنا». وقاموا أيضاً بسد مدخل «سيتزن بنك» مجبرين الزبائن على الخروج من البابِ الخلفي. وقالت كارولين بينكوس، ٥٣ عاماً، «إننا نطالب بالعدالة ومحاسبة جناة وول ستريت».

وانتشرت الشرطة بكثافة تأهباً لوقوع أي عنف وخصوصاً بعد الغضب الذي انتشر في الأسبوع الذي سبق ذلك بين المحتجين نتيجة إصابة أحدهم، وهو جندي سابق، بجروح وكسر في الجمجمة في مواجهات مع الشرطة. وقالت محافظ المدينة جين كوان، التي تعرضت للانتقاد بسبب لين تعاملها مع الاحتجاجات، بأنها تدعم أهداف الحركة، التي كانت قد بدأت في مدينة نيويورك منذ ستة أسابيع مضت وانتشرت لتمتد إلى عشرات المدن الأمريكية.

يقول المحتجون إن ١٪ يتحكمون بالسلطة والثراء على حساب الـ٩٩٪ من الشعب الأمريكي. قالت سوزان تاتي، ٦٣ عاماً، «إنه من المستحيل أن تغير الأشياء في نظام يكون فيه الممثلون المنتخَبون مدينين للشركات التي موّلت حملاتهم الانتخابية».

في مدينة نيويورك مشى ٣٠ من الجنود السابقين، الذين يقولون بأنهم جزء من الـ٩٩٪، واتجهوا في مسيرة إلى المكان الذي بدأت منه حركة احتلوا وول ستريت لينضموا إلى المحتجين المعتصمين. هتفوا بشعارات مثل «تُكدس الشركات الأموال على حساب دمائنا وحياتنا، نموت نحن وهم يغتنون».

قال جورج ويبر، وهو بحار متقاعد، بأن هؤلاء الجنود هنا لدعم «احتلوا وول ستريت وللمطالبة بمساءلة ومحاسبة المؤسسات المالية. تستطيع أن تقول هذا لن يُجدي نفعاً، لكن لو كان هذا هو موقف الآباء المؤسسين لبلدنا ماذا كان هو حالنا اليوم؟... لقد أقسمنا بأن نحمي الدستور وهذا هو مانفعله الآن».

وجرت احتكاكات مع الشرطة الموجدون بكثافة حيث واجهوا المظاهرات خارج بورصة نيويورك. أما في فيلادلفيا فقد تجمع عشرات المحتجين في مركز المدينة وقد قامت الشرطة باعتقال تسعة منهم.

في اليوم التالي قامت شرطة أوكلاند باعتقال ٨٠ من المحتجين ووقعت أربع إصابات على الأقل بين المحتجين وبضع إصابات بين عناصر الشرطة التي قامت باعتقال ١٧ من المحتجين في مدينة نيويورك. وفي مدينة أتلانتا أخبر القس جيسي جاكسون المحتجين في حركة احتلوا أتلانتا بأن جهودهم إنما هي امتداد للنضال من أجل الحقوق المدنية في أمريكا الذي شارك هو فيها.

وينظر المحتجون في أوكلاند وفي المدن الأمريكية الأخرى إلى هذه المظاهرات وعملية إغلاق ميناء أوكلاند على أنه انتصار كبير.

إن حركة الاحتجاجات التي بدأت في مدينة نيويورك بحركة احتلوا وول ستريت في ١٧ أيلول اتسعت وتسارعت لتشمل كثير من المدن في الولايات المتحدة الأمريكية وتحوز على الاهتمام على امتداد العالم ليصل صداها إلى سيدني، لشبونة، مدريد، لندن، روما وعواصم أوروبية أخرى وإنها تتحدى الأنظمة الاقتصادية العالمية مطالبة بتوزيع عادل للثروة.

● **أمريكا اليوم** USA TODAY

«محامي إسرائيل» يغادر البيت الأبيض

قرر دينس روس، كبير مستشاري الرئيس باراك أوباما لشؤون الشرق الأوسط والمعروف بانحيازه القوي لإسرائيل، مغادرة منصبه في نهاية هذا الشهر للانضمام إلى «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، وهو مركز الفكر والبحث في شؤون «إسرائيل» الذي تأسس في عام ١٩٨٥ بدعم قوي من اللجنة الأميركية- الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) التي تمثل اللوبي الإسرائيلي.

وكان روس- المعروف بعلاقاته الوثيقة للغاية مع قادة المجتمع اليهودي واللوبي الإسرائيلي- قد سبق وعمل كمستشار وزميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أثناء رئاسة جورج دبليو بوش ٢٠٠١-٢٠٠٩.

وأوردت وكالة آي بي اس أنه على الرغم من الآراء المتشددة التي يتبناها خبراء معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى و«انتقاداتهم» المتكررة للنهج الذي يتبعه أوباما في الشرق الأوسط، فقد صرح روس في بيانه قبل مغادرة البيت الأبيض أن استقالته ترجع لأسباب عائلية وأنه «ممتن للرئيس أوباما على منحي الفرصة مرة أخرى للعمل على مجموعة واسعة من القضايا والتحديات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ودعم جهودٍ لتعزيز السلام في المنطقة»...!

وكان روس، بصفته مختصاً سابقاً في الشؤون السوفيتية ممن خدموا في مناصب عليا بالشرق الأوسط في عهد الرئيسين السابقين جورج بوش الأب وبيل كلينتون، قد انضم إلى إدارة أوباما في البداية كمستشار وزارة الخارجية الأميركية الخاص لمنطقة الخليج وجنوب غرب آسيا، وهو المنصب الذي شغله من فبراير إلى يونيو ٢٠٠٩. ثم انتقل بعد ذلك إلى البيت الأبيض حيث شغل منصب المساعد الخاص للرئيس وكبير مدراء «المنطقة الوسطى» في مجلس الأمن القومي، مما جعله النظير المدني لقائد القيادة المركزية للبنتاغون التي تغطي المنطقة الممتدة من مصر إلى أفغانستان، وعرفت عنه آراؤه المتشددة تجاه إيران منذ زمن طويل. وبينما دأب القادة الفلسطينيون على الإشارة إلى روس بأنه «محامي إسرائيل»، قال السفير المتقاعد تشاس فريمان، وهو الرئيس السابق لمجلس سياسة الشرق الأوسط بواشنطن إن «دنيس روس يعود إلى تصدر اللوبي الإسرائيلي، من حيث أتى، تاركاً وراءه فوضى دبلوماسية».

■■

نائب رئيس المجلس العسكري لطرابلس يعترف

شرعت الشرطة الايرلندية، مؤخراً، في التحقيق مع مهدي الحاراتي القيادي المعروف لدى «ثوار» ليبيا، الذي شغل منصب نائب رئيس المجلس العسكري لطرابلس، وهو أعلى هيئة قيادية «للثوار» في العاصمة الليبية، عقب تعرض منزله للسرقة في العاصمة الايرلندية دبلن، واكتشاف حيازته مبالغ مالية ضخمة باليورو. وأوضحت صحيفة «صنداي وورلد»، أن مهدي الحاراتي، الذي يحمل الجنسيتين الايرلندية والليبية وشارك في قيادة ثوار ليبيا خلال معركة طرابلس، كنائب للأمير السابق للجماعة الليبية المقاتلة، عبد الحكيم بلحاج، قد تعرض منزله العائلي في دبلن عاصمة ايرلندا، لعملية سرقة وسطو، من طرف مجهولين، استولوا على عدد غير معروف من المجوهرات الثمينة إلى جانب مبلغ ٢٠٠ ألف يورو، كانت مخبأة بإحكام بمنزل الحاراتي بشكل يثير الشكوك حول مصدرها والغاية من عدم إيداعها البنك.

وفي التفاصيل، قالت الصحيفة الايرلندية التي كشفت الفضيحة، إن الحاراتي قام فور إبلاغه من طرف زوجته بتعرض منزله للسرقة بإبلاغ مصالح الأمن الايرلندية، التي شرعت في التحقيق معه والسماع إلى أقواله لمعرفة مصدر تلك الأموال، خصوصاً أنها كانت ضخمة، قبل أن يفجر الرجل الثاني في «ثوار» طرابلس مفاجأة عندما اعترف للمحققين أن المبالغ المالية تلك كانت عبارة عن دعم مالي قدمه له عميل للمخابرات الأمريكية «سي آي إيه». وحسب المصدر نفسه، فإن الحاراتي اعترف لمحققي الشرطة بأن المبالغ المسروقة من منزله كانت عبارة عن أوراق نقدية من فئة ٥٠٠ يورو، تبلغ في مجملها قيمة ٢٠٠ ألف يورو، كان يخبئها داخل علبة آلة كهربائية منزلية، مضيفاً في معرض تبريره مصدر الأموال بأنه تلقاها من عميل للمخابرات الأمريكية، سبق أن تعامل معه ومده بأموال في إطار دعم مالي للثوار- على حد قوله.

وأوضح الرجل الثاني في ثوار طرابلس، خلال التحقيق معه، أنه كان خلال فترة تعرض منزله للسرقة في رحلة للخارج، موضحاً أنه قام بجولة شملت قطر ثم فرنسا فالولايات المتحدة الأمريكية. وجاء حادث تعرض منزل المهدي الحاراتي للسطو وسرقة مبالغ مالية ومجوهرات بذلك الحجم ليكشف عن فصول فضيحة، تتمثل في تورط المخابرات الأمريكية في تقديم دعم مالي سري لقادة «ثوار» ليبيا، مقابل أشياء غير معلنة، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ سقوط نظام القذافي في ليبيا وتمكن الثوار من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد.

ومن شأن أن تلقي الفضيحة بظلالها على مصداقية الثوار، وتطرح تساؤلات وتزرع شكوكاً حول تبعيتهم لأجهزة أمنية غربية، خصوصاً أن حادثة السرقة تكذب ما سبق أن أعلنه الحاراتي قبل أكثر من شهر عندما غادر طرابلس في ظروف غامضة عائداً إلى ايرلندا بعدما أعلن عن استقالته فور تحرير طرابلس، وقراره العودة للعيش مع عائلته، لكنه سرعان ما ثبت أنه ما يزال يمارس أنشطة سرية من الخارج بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية.

● **موقع «قاسيون» عن «النهار أونلاين»**

اللغة الأم.. واللهجات العامية

إنّ الاهتمام بدراسة اللهجات العامّية الحديثة، والعمل على محاولة إصلاحها، ورفع شأنها، حتى تكون في مستوى النتاج الأدبي الشعبي، ضروري لأجل مقاربتها والارتقاء بها مع العربية الفصحى، لأنّ اللّهجة العامّية ما هي إلاّ عربيّة محرّفة، دخلتها طائفة لا بأس بها من الألفاظ الأعجمية، وهذا كلّه قصد رفع الحواجز والعوائق قدر الإمكان بين الأقطار العربية في الاتصال والتخاطب والتّفاهم فيما بينها، بهدف تحقيق لهجة عامّية واسعة تشبه العربية الفصحى، وتقترب إلى حدّ ما من لغة الأدب والشعر.

لقد نجح المستشرقون في معرفة اللهجات العربية الحديثة وألّفوا كثيرا من الكتب عنها وعن قواعدها، وصاروا يعرفون اللغة العامية المصرية، والعامية في تونس والجزائر ومراكش وطرابلس وتسمى لهجات بلاد المغرب، وتدخل فيها لهجة كانت لغة محادثة في يوم ما في جزيرة صقلية، ولا يعرف عنها الآن إلاّ القليل، وقد عرف عن لهجات سورية، وبلاد العرب الجنوبية والداخلية والأقطار الشرقية الأخرى أكثر مما كان معروفاً من قبل، ولا يزال لدى العلماء واللّغويين مجال عظيم للبحث، حتى يمكن ترتيب اللهجات ووضعها في أقسام معينة.

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس السرّ في تباين هذه اللّهجات الحديثة وذكر أنّها أوّلاً انحدرت من لهجات عربية قديمة متباينة، فلم تكن القبائل التي نزحت إلى هذه البيئات ذات لهجة واحدة، بل قد وفدت إليها في عهود الغزو الإسلامي وبعده ومعها لهجاتها المختلفة، وأقامت بها وكل منها يحتفظ بخصائصه ومميزاته في لهجات التّخاطب التي تأثّر بها أهل البلاد المفتوحة، وبدؤوا يحذون حذوها في لهجات كلامهم وفي تخاطبهم، هذا رغم أنّ تلك القبائل قد احتفظت جميعها باللغة النموذجية؛ لغة الأدب والدّين التي نزل بها القرآن، فكانوا بها يكتبون ويقرؤون، وينظمون الشعر ويخطبون. فإذا خلوا إلى أنفسهم، أو عنّ لهم من أمور حياتهم ما ليس بذي بال عبّروا عنه بلهجتهم الخاصة، دون حرج أو تردّد، فكلامهم في حياتهم العادية كان يخالف إلى حدّ كبير لغة الكتابة والأدب التي كانوا يلجؤون إليها في المجال الجدّي من القول.

وتلك اللهجات المتباينة التي وفدت من شبه الجزيرة قد غزت بيئات معمورة يتكلم أهلها لغات غير عربية، منها القبطي والروماني والفارسي والآرامي والأمازيغي وغير ذلك من لغات كانت شائعة في البيئات التي تناولتها الفتوحات الإسلامية، وهنا كان لابدّ من صراع بين اللهجات الغازية واللّهجات المغزوة أدّى في معظم الحالات إلى انزواء اللهجات المغزوة، أو القضاء عليها قضاءً تامًا ولكنّها لم تنزُو أو لم يقض عليها إلاّ بعد أن تركت بعض الآثار في اللهجات الغازية من النّاحية الصّوتية على الأقل. وانحرفت في ألسنة أهلها انحرافاً خاصا اقتضته عاداتهم الصوتية المتأصّلة ومناهج ألسنتهم الأولى، وتأثرت ألسنة الجاليات العربية نفسها في كل منطقة من هذه المناطق بألسنة أهلها، فنشأ جراء ذلك في كل بلد من هذه البلاد لهجة عربية تختلف عن لهجة غيرها.

فالعربية في الشام مثلا متأثرة بالألسنة الآرامية القديمة وفي المغرب باللهجات الأمازيغية، وعلى الألسنة القبطية في مصر.

وأخذت مسافة الخلف تتسع بين هذه اللهجات حتى أصبح بعضها غريباً عن بعض: فلهجة العراق أو لهجة المغرب مثلا في العصر الحاضر لا يفهمها المصري إلاّ بصعوبة وفي صورة تقريبية، غير أنّه قد خفّف من أثر هذا الانقسام اللّغوي بقاء العربية الأولى بين هذه الشعوب لغة أدب وكتابة ودين.

لقد مال العرب - رغم كل ذلك - إلى إيجاد لغة تتماشى والفطرة الإنسانية في الكلام وأساليب العيش، وكان منشؤها من اضطراب الألسنة وفسادها وانتقاض عادة الفصاحة، ثم صارت بالتصريف إلى ما تصير إليه اللغات المستقلة بتكوينها وصفاتها المقومة لها وعادة اللّغة في اللحن بعد أن كانت لحنا في اللغة.

■■

أهمية اللفظة العامية في التراث الشعبي الشفاهي.. ومعنى جمعها ودراستها

◄ محمد خالد رمضان

التراث الشعبي (ويعني الموروثات الشعبية)، بشقيه المادي وهو التراث الباقي الملموس، والتراث الشعبي الشفاهي اللامادي بكل جزيئاته. هنا روح الشعب الخالدة وحياة الشعب الباقية في وجدانات الناس، وفي أعماق أعماقهم، ويشكل التراث الشفهي اللامادي وعاءً يتسع لكل ما يقوم به الناس، أو يرونه، فمنه:

١ - الحكايات الشعبية.
٢ - المثل الشعبي.
-٣ التشبيه والكنايات.
٤ - المصطلحات.
٥ - الحزازير.
٦ - الطرف والنوادر.
٧ - الألقاب الشعبية.
٨ - ألفاظ الباعة.
٩ - الأغاني، وتنقسم بدورها إلى حوالي مئتي نوع.
١٠ - التراويد.
١١ - الزغاريد.
-١٢ التناويح.
١٣ - العادات والتقاليد.
١٤ - المعتقدات.
١٥ - الوشم.
١٦ - الموسيقا الشعبية.
١٧ - همهمات النواح.
١٨ - أشعار الزجل.
١٩ - الأدعية والتراتيل.

ويحتوي التراث الشفاهي غير هذا الكثير، وقد يبلغ أكثر من ألفي جزئية.

اللفظة العامية.. والهوية العامة

والتراث الشعبي الشفاهي اللامادي يتسم بسمة رئيسية هامة جداً، هي أنها غير معروفة القائل، وبالنسبة للموسيقا الشعبية هي غير معروفة الملحن.

وما يهمنا في دراستنا هنا اللهجة الشعبية والألفاظ العامية التي يتحدث بها الناس ويتعاملون بها، ويغنون بها، هي الكم الهائل من الألفاظ المستعملة في مدار يومهم، ونقول: إنها ليست اللغة، فاللهجة هي غير اللغة، فليست هناك لغة عامية، هناك لهجة عامية. ولهذه اللهجة أهمية فائقة. وكما نوهنا فالكلمة المحكية إحدى جزئيات تراثنا الشعبي، بل هي برأيي - ورأي الكثير من الباحثين وعلماء الفلكلور - تقع على رأس جزئيات التراث الشعبي أهمية. أما لماذا لها هذه الأهمية؟ فنقول:

إن بلادنا سورية هي من البلدان القليلة في العالم التي سكنت في بدء التاريخ، إذ تعود حضارتها إلى حوالي اثني عشر ألف سنة، هكذا تقول المكتشفات التي وجدت في أكثر من موقع أثري، هذا أولاً..

وثانياً كانت سورية طريقاً حضارياً متنوعاً لعدة أقوام سكنوها أو مروا بها على مدار التاريخ، فهي الموطن الأصلي للآراميين والسريان، وهي واحدة من المواطن الأساسية للفينيقيين، وفيها وجدت الأبجدية الأولى في العالم (في أوغاريت)، وقد وجدت فيها امتدادات للحضارات الآشورية والكلدانية، كما أنها احتلت من جانب اليونانيين والفرس والرومان، ثم تم فتحها على يد المسلمين العرب. ممالك عديدة قامت قبل الميلاد وانتهت، مملكة ماري، مملكة إيبلا، مملكة حلب، مملكة دمشق، مملكة كركميش مملكة أوغاريت وغيرها كثير. وبعد الميلاد هناك مملكة تدمر ومملكة إيبلا، وكانت اللغة الآرامية وبعدها السريانية هي اللغة الأساسية في سورية، والسريانية لغة مكتوبة ولها حروفها. وكانت هي اللغة السائدة قبل الفتح العربي الإسلامي.

وعندما تم الفتح الإسلامي سادت اللغة العربية.

ثالثاً نقول: كل هذا ترك أثره في بلادنا، فقد تركت هذه الأقوام التي مرت واستقرت آلاف الألفاظ في اللهجة العامية.. لهجتنا التي لا تزال موجودة معنا ونحكي ونتحدث بها يومياً، إذن ألا يعني كل هذا أن نجمع هذه الألفاظ وندرسها، ونحللها ونعيدها إلى أصولها. ويضمن هذه الألفاظ قد تكون هناك بعض الألفاظ العربية المنسية الضائعة، وبجمعها نكون قد أحييناها وعرفنا سبب ضياعها إلى آخر ما هناك حولها.. كذلك اللغة الأخرى الأصل التي هي السريانية، فقد نعرف خلال هذا الجمع كلمات ضائعة حتى عن المعجم السرياني، فنحن نجدها مترسبة في أعماق الناس، وقد لاحظ ذلك العالم الأمريكي الكسندر كراب، الذي بين أهمية الألفاظ وأهمية دلالاتها، وذلك في كتابه الهام (علم الفلكلور) إذ اشار فيه إلى: (وحيث لا توجد وثائق، يكون من حق المؤرخ - وهذا حقه لا نزاع - أن يستنبط شتى النتائج من الاستدلالات اللغوية). أي أن الألفاظ تحل محل الوثيقة التاريخية، إذا لم نجد الوثيقة التاريخية.. إذاً كم للفظة من قيمة وأهمية في هذا المجال!!.

ويقول العالم ذاته في الكتاب نفسه، وفي معرض حديثه عن الحكايات الشعبية: وكم هو هام تركها وتسجيلها مثلما رويت، دون تفصيحها أو تشذيبها، أو التدخل في كلماتها وتدوينها حرفياً (ولو أن الأخوين جريم، صنعا ما يطلبه الآن الفلكلوريون المتحمسون، فقاما بتدوين الحكايات تدوينا حرفياً، ونشرها بدون أن يستعينا بقدرتهما الفائقة والعطوفة على إعادة الصياغة لتوفرت نصوص تتيح - هنا وهناك - أن تصل إلى نتائج أفضل بالنسبة لتاريخ هذه الحكايات)، وهذا يعني أن الألفاظ العامية التي ذهبت كان يمكن أن تحمل معها إمكانية التعرف على تاريخها.

العامية.. ودراسة التاريخ

الألفاظ العامية واللهجة المحكية هي خزان وخزانة معرفية لا غنى عنها، يمكن لها أن توفر على المؤرخ بحثاً ودراسة وتعمقاً كبيراً لاكتشاف قضية قد يجدها في كلمة عامية ما.. في لفظ من ألفاظ لهجتنا المحكية المحلية، فإن كانت هذه اللفظة مجموعة في معجم أو كتاب الألفاظ العامية فسيسعد كثيراً، ونكرر إن الألفاظ العامية من جزئيات التراث الشعبي اللا مادي الذي نعمل المستحيل لجمعه وحفظه، وقد انتبهت بعض الدول العربية إلى أهمية ما تحدثنا عنه، وانتبه باحثوها إلى ذلك، فمثلاً خصص قسم خاص في كل عدد من مجلة (التراث والتاريخ) وهو القسم الثالث للألفاظ واللهجات وبالحرف أنقل: خصص قسم من المدونة لنقاش الألفاظ العامية واللهجات المنتشرة في مملكة البحرين ومقارنتها بدول الجوار.

المسؤول عن المجلة الباحث البحريني حسين محمد حسين، إذاً هناك وفي البحرين ليس جمعاً للألفاظ واللهجات العامية، بل هناك بحوث للدراسات والمقارنة مع غيرها من اللهجات في دول الجوار. وفي بعض الدول تشجع الدولة هذا الجمع للألفاظ - وطبعاً هذا هو الشيء العلمي الذي يجب أن يكون - فهناك مثلاً كتاب (معجم الألفاظ الكويتية) تأليف الشيخ جلال الحنفي، وكتاب (ألفاظ اللهجة الكويتية) للكاتب الكويتي يعقوب يوسف الغنيم طبع عام ٢٠٠٤. بل أنه أقيمت بعض الاجتماعات والندوات في بعض الدول كمؤتمر (الحكي الشعبي) الذي عقد في القاهرة في شهر آذار عام ٢٠٠٩، كل هذا يظهر الاهتمام الكبير الذي تبذله بعض الدول العربية للعمل على جمع عاميتها ودراستها، والحفاظ عليها من الضياع. ونشرت الثقافة الشعبية البحرانية مقالاً بعنوان (ألفاظ في لهجتنا العامية).. وبحثت القضية كثيراً وفي أكثر من محفل ومجال، فمثلاً بحثت في ندوة (الثقافة الشعبية)، وهي ندوة حوارية هامة عقدت في البحرين من ١٠ نيسان إلى ١٤ نيسان بعنوان: (المنهج في دراسة الثقافة الشعبية) وقد نشرت أبحاثها في مجلة (الثقافة الشعبية). وبحثت أيضاً في مقال (منزلة الثقافة الشعبية في الأوساط العربية). وبحثت أيضاً في مؤتمرين عقدا في الجزائر عامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩، ونشرت خلاصتهما في مجلة (الثقافة الشعبية).

العامية السورية.. والعقليات المتزمتة.. والبيروقراطية

اللهجة العامية السورية تتعرض وبسرعة للضياع نتيجة عوامل عديدة هي:
- دخول الصناعة وتطور الاتصالات.
- الرائي والحاكي وما يقدمانه يومياً.
- زيادة التعليم.
- سرعة ضياع أغاني العمل في الزراعة والمهنة والحرفة لانكفاء دورهم قليلاً.
- انتشار وسائل الإعلام المكتوبة، كالجريدة والمجلة والكتاب..

إضافة إلى وجود أسباب أخرى ثانوية كثيرة. لكل ذلك تضيع كلمات كثيرة من لهجتنا المحكية والمحلية بتسارع كبير، لا يمكن لنا اللحاق إلا ببذل جهود تشترك فيها عدة مؤسسات من مؤسسات الدولة، وباحثون غيورون على المعرفة والعلم وعلى التراث الشعبي الخالد. على أن تشترك في هذا الجمع المدارس والمراكز الثقافية والمراكز المحلية والبلديات والوزارات المعنية... كوزارة الثقافة ووزارة الإعلام وغيرها. وبدلاً من أن تنشط هذه الدراسات وينشط الجمع في هذا المجال، للأسف، وللأسف وأقولها ثالث مرة: يا للأسف، نرى أن مؤسسة هامة من مؤسسات الدولة وهي (مجمع اللغة العربية) تفعل المستحيل لئلا تنتشر أو تطبع هذه الدراسات وهذه المعاجم، وتقف كالجبال أمام نشرها، وذلك بحجة الدفاع عن الفصحى، مجمع اللغة العربية، ممثلاً بأناس رسميين ومحنطين لا يقدرون قيمة هذا الجمع، لذا يقفون ضده، وللأسف هناك باحثون يدعون العلم والمعرفة أيضاً ضد جمع الألفاظ العامية، ولا أريد أن أذكر أسماءً فهم يعرفون أنفسهم. وحاول بعضهم إيقاف طبع مثل هذه الكتب.. وأحياناً تقف المؤسسة المسؤولة في وزارة الثقافة عن طبع مثل هذه الكتب، تقف ضد طبعه. وهم يعتبرونها مسيئة للفصحى. وهكذا ودون استيعاب ما تحتويه تلك الألفاظ، وعالمها، الغني المليء بفنون معرفية لا تقدر.

واللفظية العامية المحكية واللهجات لا يمكن أن تكون ضد الفصحى، فهي ليست لغة بديلة ليست لغة.. وقد نوهت في مقال سابق إلى ذلك، وقد نشر في سورية كتاب هام حول ذلك وفيه دراسة قيمة وافية، والكتاب هو (موسوعة العامية السورية) للباحث ياسين عبد الرحيم، وهو كتاب صادر عن وزارة الثقافة السورية عام ٢٠٠٣، ورغم أهميته فهو لم يستوعب كل العامية السورية، لذا فثمة مجال كبير لكتب أخرى، تنحو نحوه في الجمع والدراسة.

الألفاظ العامية واللهجة المحكية هي خزان وخزانة معرفية لا غنى عنها، يمكن لها أن توفر على المؤرخ بحثاً ودراسة وتعمقاً كبيراً لاكتشاف قضية قد يجدها في كلمة عامية ما..

مناشدة عاجلة

وأكرر بأن الألفاظ العامية ودراسة اللهجة المحكية هي واحدة من جزئيات التراث الشفهي اللامادي المهمة.. وعلينا كباحثين ودارسين وجامعين ــ بل ومحبين لبلدنا ووطنيين - أن نهتم بذلك، ونمنح هذه القضية الوقت والجهد اللازمين.

وختاماً أتوجه إلى أصحاب الشأن أو أصحاب الرأي بوجوب الالتفات إلى ذلك، ومنحه الأهمية التي يستحقها من العناية، خاصة في مجالات النشر والطباعة.

■■

الحرية بنكهة امرأة
عـليا المـهـدي.. توزعنا عراة بالتساوي

◄ عبد الرزاق ذياب

على صفحتها على الفيسبوك كتبت عليا المهدي التي أدارت بصورها على الانترنت حرباً مفتوحة بعد أن ظهرت عارية بالأبيض والأسود إلا من وردة حمراء وحذاء أحمر.. كتبت ترد:

«حاكموا الموديلز العراة الذين عملوا في كلية الفنون الجميلة حتى أوائل السبعينيات، وأخفوا كتب الفن، وكسروا التماثيل العارية الأثرية، ثم اخلعوا ملابسكم وانظروا إلى أنفسكم في المرآة، واحرقوا أجسادكم التي تحتقرونها لتتخلصوا من عقدكم الجنسية إلى الأبد، قبل أن توجهوا إلى إهاناتكم العنصرية، أو تنكروا حريتي في التعبير».

ليس في مصر وحدها، فالفضاء المفتوح صار ملعباً واسعاً لانقسامات بين مؤيدين وضع شعارات مثل «كلنا عليا المهدي».. ومعارضين شعارهم «الشعب يريد إعدام عليا المهدي»، وبينهما كثر من هواة الصور العارية، وممارسي العادة السرية، وبعض الانتهازيين الذين يريدون أخذ القصة إلى مواقع السياسة.

من جماعة ٦ أبريل التي نفت علاقتها بها.. إلى دعوات القتل، والفلق التي صنع لها معجبون بالمئات، وانتهازيين أرادوها سلماً في معركة انتخابات ما بعد الثورة المصرية، أو سوق الثورة إلى مخدع السياسة من خلال مخدع فتاة لم تتجاوز الثامنة عشرة.

أما عليا المهدي فتدافع عن نفسها بلغة فريدة تختصر كل الصراعات التي تدور في الشارع المصري، الساسة الذين يلوون الجرائم لتصير مواقف، المثقفون الذين يفرشون الأرض الصالحة لإعادة إنتاج الفساد ولكن بنكهة غير نكهة مبارك، وفي الظل يقبع المتسللون الذين يحلمون بجسد صغير، ومراهق يمارس لهاثه في وحدته، وهرم لا يخشى إلا من إلقاء القبض عليه في تلصصه المشروع، وأما دهاقنة الإعلام فيأخذون (علياء) إلى عناوين صالحة للقراءة والغرابة ورصيد (اللنكات).

قصة عليا وهي كما تدعي تمارس حريتها العارية تعري حريات الآخرين المزيفة..الجاهزون دائماً بمفردات على مقاس المواقف، اللابسون لغة العفة وفضيحة الآخر، مستثمرو الهفوات، والراغبون بأصوات من أي قبيل ربما تكون قادرة على انتشالهم من عزلة زمنهم المفضوح.

ليس في مصر وحدها تؤخذ المرأة إلى المذبح من أجل حرب ليست طرفاً فيها إلا لكونها فضيحة لذيذة، ومائدة انتصارات عليها، وهنا نحن نضع المرأة في مقدمة عرباتنا المتجهة إلى انتصارات وهمية في مواقع الانترنت التي تراها قضية صالحة للتداول، وفي مؤسسات على هيئة الاتحاد العام النسائي تتشابه فيها مع الرجل الذي قادها إلى فخ التأطير.

الفتاة المصرية اختصرت بكلماتها ممارساتنا الذكورية، ووضعت كل من يتاجر بجسدها الصغير أمام حقائق قاتمة، وجرائم ارتكبها مثقفون قبل العامة، وتركت للجميع أسئلة عن عرينا الموزع بالتقسيط حتى هوة الفراغ الثقافي والإنساني الذي نعيش.

عليا المهدي تطلب من الجميع أن يحاكموا الماضي والفن والفكر والتاريخ، والحضارة التي يتباهى بها البشر فقط في متاحفهم، وينظرون إليها بإعجاب أمم غبية.. وأما في الواقع فلا يجرؤون على النظر إلى أجسادهم العارية.

■■

«الشيخ والطبيب» وحكاية تنظيم القاعدة

◄ رضوان محمد

«الشيخ والطبيب» هو عنوان كتاب الباحث والكاتب السوري عبد الرحمن مظهر الهلوش الذي صدر عن «دار رياض الريس/ بيروت ٢٠١١» ويتناول الكتاب العلاقة بين كل من أسامة بن لادن الزعيم السابق لتنظيم القاعدة، والزعيم الجديد أيمن الظواهري.

قدم الكاتب من خلال كتابه دراسة وافية عن الشخصيتين المذكورتين، رغم أن الظواهري أخذ الجانب الأكبر من الدراسة، وقد توزعت الدراسة على عناوين رئيسية وفرعية ألقت الضوء على الغموض الذي يكتنف الحركة الإسلامية وتنظيم «القاعدة»، ومن العناوين: أسامة بن لادن المليونير المجاهد .. الظواهري طبيب في الجهاد .. الظواهري الانتماء الفكري.. قطب والظواهري، الشيخ والمريد .. عسكرة السلوك الإسلامي.. ظهور مؤسس الجهاد .. خريطة الجماعات الدينية في مصر..

يقول الهلوش في مقدمة الكتاب: «من المؤكد أن هناك صعوبة في فهم شخصية وفكر الدكتور أيمن الظواهري زعيم تنظيم «الجهاد المصري» ومساعد بن لادن وذلك للسرية التي تحيط بالرجل وتحديداً بعد ١١/ ٩/ ٢٠٠١ نتيجة للمطاردة المستمرة للظواهري وأعضاء شبكة القاعدة».

■■

سجناء الجنة

◄ حازم بو سعد

لا نقبل بأن نكون مجرد أبطال، فالبطولة اختصاص التفرد، وليس هما إذا تم تغييبنا. نحن صوفيون في تعاطينا مع الإنجاز وخفيون في مواجهتنا للعائق. لا يزعجنا كوننا قرابين مجهولة، ولا ينقص من قدرنا اعتبارنا كفناً فارغاً، نحن التشاؤم المتفائل بحرب الطبقة، والعمى البشير ببعث البصيرة. أسماؤنا كثيرة وألقابنا أكثر، معيارنا هو السنابل، وجائزتنا هي بسمة المقهور، أما بالنسبة لقناعتنا بنهجنا ((لا أهمية للقناعة عند اعتناق الخيار..))).

نعلم أننا فانون، ولكن قضيتنا خالدة. لا نخشى العدم، ولا نندم على مصيرنا، لن نتخلى عن سجننا لأجل أي حرية مادية، ولن نتنازل عن زنازيننا مقابل أي قصر، لا يعنينا أن نكون محور الجدل فنحن من اخترعه. لا يهمنا أن ننصف، فالإنصاف لغة ثبات المنسوب! أما اعتكافنا فليس فعل إقصاء، بل هو الفترة التي تكفي لكي تنضج القلوب. نحن نخب الانتصاب، والامتداد للسلالة الحاكمة الشرعية، سلالة الملوك دون صولجان، لنا وقتنا وزماننا ولحظتنا المصيرية التي سنقيم فيها مملكتنا العاصية.. مهما حاربنا المشككون، ستأتي لحظتنا كما تأتي عواصف الربيع، وفي تلك اللحظة سنخرج من سجننا ولكن لنسجن العالم كله في حريتنا الأثيرية، سنربح التاريخ وسهرات النار وأغاني الحصاد وضحكة الصبية... وسنعزف سيمفونية الخلاص المؤذنة بخراب السياق.((هذه حتمية وليست وعدا)).. أكثر المرتدين قذارة أولئك الذين تماسكوا في البداية ثم سلبوا أنفسهم الأمل، أولئك الذين لم يصمدوا أمام مغريات المحيط في أول تماس حقيقي معه، الذين قاسمناهم خبزنا وذكرياتنا ودموعنا وقاسمونا خذلانهم. مثقفو المكتبات، وأصحاب النفس الثوري المرن، أعداء التضحية وأصدقاء السهرات..((كزميل زنزانة قديم، أحببته ووثقت به كما يثق الرضيع بنهد أمه، أعطيته من خبرتي وامتصصت كل جهله. كنت أسارع لمساعدته كما يسارع لإيقاعي بالشك، وأقسو عليه عندما يتجرد من حلمه كما يشي علي عندما أحلق ذقني، لطالما أراد أن يكون الأطول فينا تحت سقف غطانا جميعا..! يحاول أن يقنعنا بسعة معلوماته متناسيا أننا من علّمه إياها بعد أن علمنا إياها غيرنا. حفظ جميع أساطير الأبطال، ولم يتجرأ على كتابة أسطورته الخاصة. عدم إيمانه بالحب وبالجندي الأعزل، أسقطه في شرك الرخاء الجنسي والمدخرات الاجتماعية وجعله يتملص منا عند أول بارقة ضيق)). هو أكثرهم نذالة لأن أنذل الرجال هم أولئك الذين يخصون أنفسهم.

أحياناً، فكرت أنا نفسي بالهرب.. كانت الحرية المليئة بالنظم المفصلة، مغريةً إلى حد ما، والبقاء في سجننا الطوعي يتطلب تقيداً بقواعد صعبة الفهم معقدة البنية وغامضة الهدف. في الخارج يوجد كل ما يتمناه (مدعي الإنسان).. الصداقة المأجورة، والضمائر غير المكلفة، معجبون مخلصون رغم خيانة تصفيقهم، مثقفون بحوارات لا تصل إلا إلى نفسها، بناطيل بجيوب ممتلئة، وحمالات صدر سهلة الفك، قلاع لها أكثر من باب، وحدائق بزهور عزّل، كنائس وجوامع تعطل يوم السبت، أسواق للكتب وللمشروبات الروحية معاً، فروع أمن مدني وعسكري وجنائي ومائي وغذائي وفكري وتجاري ودولي ومحلي وأخلاقي يديرها محكومون سابقون. جنسيات تباع وتشترى وحدود ثابتة لكل شيء عدا الوطن.. أما في الداخل فلم يكن هناك إلا نحن، بكل ما نحمله من عقد وهواجس وهذيان وأحلام مستحيلة التصديق.. تناغم فوضوي بين البنج والألم يجعلنا صامدين، وذاكرة غير قابلة للعطب طالما أن الذكريات مستمرة، إحساس مرهف بالعنف ومغامرات عشق بلا سرير، ربطة خبز واحدة ونعوش جماعية، جلدٌ واعٍ للوعي ومحاسبة جادة للطموح، غضب خاضع للرحمة ورحمة خاضعة للصبر وصبر خاضع لمزاجية اللقمة، علب تبغ من كل الأحجام والأنواع ولكن بالسعر نفسه.. وزملاء يتقاسمون الابتسامات ويحتكرون الهم.. (جنون وجنون و جنون)... هذا ما أعطاني الثبات وسلبني الخوف من العزلة ((معرفة أنني أحد المجانين في مدينة تمتهن العقل))

■■

أسرى الوهم

أن يمضي الناس في طريق الحرية في لحظة تاريخية ناضجة.. يعني أنهم ألقوا عن متونهم دون اتفاق أو مجاملة أو تشريفات مؤقتة، أثقال المواعيد القديمة والعادات القسرية التي قيدهم بها ناهبوهم ومضطهدوهم والمتشوفون عليهم إلى الأزل، وقهروا خوفهم، وأقلعوا عن مثبطات اللغة الخادعة والوعود الفارغة والفذلكات المجوجة للنخب الدونكيخوتية، وحددوا جهة وشكل خلاصهم دون أية مواربة أو حياء.. وهنا أكثر المخذولين سذاجة سيكون من ظن نفسه طويلاً وما يزال، سيد الوقت والوعي وصاحب الحقيقة المطلقة والانتماء الخالص والبصيرة النافذة، والناسك المعذّب من أجل «سعادة» الناس، الناس الذين لا يمكن أن يقاربوا أي صواب دون بوصلته الخارقة للجهات.. أكثر المخذولين ألماً ذاك الذي سيحسب الماضين إلى الموت عراة الصدور خونة له ولأنفسهم وللأرض وللجذور والصدور، وسيتمنى لو أن العالم عقيم..

أما أكبر المخدوعين فأولئك الذين سيبقون طوال الوقت يفتعلون أعداء دونما سبب أو قضية أو تناقض جوهري، أو يتباكون على أصدقاء ورفاق دروب «غير أوفياء»، لكي يطيب لهم الشعور بالخيبة ويبررون حاجتهم للتميز السلبي.. وسيمر لغط قبل أن يكتشفوا، وقد لا يكتشفون أبداً، أن الآخر ليس خائناً أو نهّاز لحظة أو نجم انفعال عابر.. بل إنه صوتهم المتفجر في حناجر أخرى..

ليست بطولة طلب الحرية والتغني بها على الملأ، وليست حلم بطولة.. أو وهم بطولة..إنها مغامرة حتمية للروح والقلب والعقل وأعضاء أخرى... يقول درويش: «أن تُقاوِم يعني التأكُّدَ من صحّة القلب والخُصْيَتَيْن، ومن دائكَ المتأصّل: داء الأمَل».. فليتفقد كلٌ نفسه!.

■■

الثورة التونسية: الإلهام الثوري.. اليوم وغداً

يميل المؤلف الدكتور راغب السرجاني في كتابه، إلى تناول موضوعة الثورة التونسية، وفق تفسير الحاضر والمستقبل في ضوء دروس التاريخ، معتبرا أن التاريخ هو خير دليل للحاضر وللمستقبل أيضا.

وهو يسرد في الفصل الأول من كتابه، لمحة تاريخية عن تونس، والدور الذي لعبته منذ عهد الحضارة الفينيقية، ثم مكانتها تحت الحكم الروماني، حيث عرفت في هذا الوقت باسم المقاطعة الإفريقية، واستمرت مثل أهم المستعمرات الرومانية إلى أن فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي وأسسوا فيها مدينة القيروان، وهي إحدى أهم المدن التونسية حتى الآن، حيث كانت القيروان أهم الحواضر الإسلامية في شمال أفريقيا، على مدار التاريخ الإسلامي.

وتحت حكم الدول الإسلامية المتعاقبة، وحتى سقوط تونس تحت سنابك الاستعمار الفرنسي الذي فرض عليها الحماية عام ١٨٨١م؛ لتمر تونس بعد ذلك بـ٣ عصور، هي: الباشوات، الدايات، البايات.

ويحكي المؤلف إنه خلال فترة الاحتلال الفرنسي لتونس، تعرّضت البلاد لموجة من التغريب والحرب الثقافية شديدة الوطأة، التي كانت تستهدف تذويب الهوية الإسلامية لها، حتى إعلان الجمهورية في البلاد في عام ١٩٥٧، بعد إلغاء الملكية في البلاد، ثم تولي الحبيب بورقيبة رئاسة البلاد، ونودي به، آنذاك، رئيسًا مدى الحياة، إلا أن تردي حالته الصحية شجّع زين العابدين بن علي الذي كان مديرًا للأمن العام لتنحيته وإعلان نفسه رئيسًا للجمهورية فيما عرف بتحوُّل السابع من نوفمبر، إلا أن ثورة شعبية اشتعلت أدّت إلى خلع بن علي في الرابع عشر من يناير عام ٢٠١١م.

ويسرد المؤلف قصة الثورة التونسية منذ الشرارة الأولى لها عندما توجّه المواطن التونسي محمد بوعزيزي إلى مقر ولاية سيدي بوزيد ليشكو شرطية تونسية صفعته على وجهه، إلا أن إحساس بوعزيزي بالقهر، وهو خريج الجامعة الذي اضطرته الظروف ليعمل بائعًا للخضار، دفعه إلى أن يشعل النار في نفسه بعد أن رفض المحافظ مقابلته؛ لتكون النار التي التهمت جسد البوعزيزي هي النار التي أشعلت ثورات العرب بما فيها الثورة التونسية.

إلا أن المؤلف يستخلص دروسًا من الثورة التونسية بقوله إن الفقر في تونس ليس أقسى من الفقر في اليمن أو السودان، كما أن حجم الفساد في تونس ليس مثل حجم الفساد في دول عربية أخرى، إلا أن ذلك لم يمنع الثورة من أن تشتعل في تونس وتنتقل منها إلى دول عربية أخرى، والمؤلف بذلك يقصد أن الثورات لا تشتعل دائما بسبب الفقر أو الفساد، بل إن رغبة الناس في الحرية كفيلة بدفعهم إلى الثورة إذا شعروا أن النظام الحاكم في البلد الذي يعيشون فيه يحرمهم من حقهم الطبيعي في هذه الحرية.

يحاول المؤلف من خلال الكتاب أن يضع يده على الدروس المستفادة من الثورة التونسية، التي اعتبرها نموذجًا لثورات عربية أخرى في دول عربية مختلفة، كما اعتبر أن الثورة التونسية سوف تظل على امتداد التاريخ تمثل مصدر إلهام لشعوب أخرى وهي الشعوب التي تتطلع نحو الحرية والديمقراطية، بغض النظر عن مستواها الاقتصادي وحجم الفساد فيها.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/11/16) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

على رصيف الوطن

◄ حسني هلال

نور جمالك في الكمالْ
يحيي في النفس الآمالْ
الإله فاض بالجمالْ
وش يكون ذنب الإلهْ
نور جمالكِ آيةْ
آيةٌ من اللّهِ
آمنتُ باللّه

❖❖

كنت في الطريق إلى العمل، تتوزعني هموم البيت وهموم البلد، عندما سمعت صوته يرتفع بالكلمات عالية الوجد والجودة أعلاه، من أغنية «آمنتُ باللّه»، كان يمشي على الرصيف، ضابطاً أنغامه على وقع خطوات صبية فارعة تميس أمامه رقة وغنجاً وجمالا. لكي أخرج من رصد قارح ومستعصي همومي، وأدخل «رصد» باذخ صوت ولحن «لور دكّاش»، ربتُ بكفي على مؤخرة كتفه قائلاً:

أراك «تلطّش» على الحلوين أستاذ عزّات؟

التفت إليّ مسلّماً ومجيبا:

بما أنك منحتني صفة الأستذة التي لا أدّعيها، اسمح لي يا صاحبي أن أصوّب لك أمرين أخطأتَ فيهما:

أولاً – الأصح لو قلت عني أني أغنّي، بدلا من قولك «ألطّش».

ثانياً – حتى لو تركنا الغناء جانباً، كان حري بك القول «أراك تتغزل» وليس «تلطّش»، فشتّان –كما تعلم– بين التلطيش، الذي يحوي الغثّ والسمين من الكلام، وغالباً ما يقع في نفس المرآة وقع الامتعاض. وبين التغزّل. الذي لا يحتمل سوى جميل الرصد والقصد والوصف. ويقع موقع الاستحسان في نفس المرأة!

وكما أنزل الله في القرآن الكريم، آيات الكلام (يتابع عزّات محاضراً بي) كي نقرأ ونستقرئ ونتّعظ. كذلك أنزل في أبعاضنا، آيات من دم ولحم، كي نبصر ونتبصّر ونتمتّع!

(ثم اقترب منّي أكثر، كما لو أنه يجود بنفيس، ليقول): ولوجهه تعالى، سأعترف لك ببعض الابتهالات، التي أرفعها عيناً وقلباً ولساناً. كلما التقيت آية تمشي على الأرض، أقول على سبيل المثال:

تبارك المبدع.. دعموص أبو الدنيا.. للجمال صلة.. للدلال بقية.. للظلم نهاية أو على طريقة –لور دكاش– آمنتُ باللّه!

❖❖

تعوّدنا أن نسمع الاعترافات من أصحابها، جلوساً على مقاعد الكنائس أو على كراسي التحقيق. أمّا أن يعترف لك ابن رجل وامرأة، هكذا على الرصيف..(من فضاه لرخاه) وبلا أيّة مؤثرات خارجية، من ترغيب أو ترهيب. بل من أجل أن يفضفض ليس إلاّ. كما هي حال صاحبنا عزّات. فهذا ما لا يحصل إلاّ نادراً!

يكمل عزّات اعترافاته بالقول: بصراحة يا صديقي.

ثلاثة لا يعجبونني
الرجل مطأطئ الرأس
المرأة رافعة الأنف.
والسيارة بارزة «الإشطمان»!

❖❖❖

إلى ما سبق من اعترافات لعزّات، تخصّ المرأة التي لا يحب.. السيارة التي لا تروقه والرجل الذي لا يطيق. وغير ذلك ممّا قد لا يعني شيئاً، إلاّ له وربما لبعض مَنْ حوله، فقد عزّز عزّات اعترافاته لي. بما يوثق لديه من أمور هامة، تتعلق بعموم الناس أو بشريحة واسعة من المجتمع. كالأخطاء اللغوية واللوجستية الفاقعة، لمذيعين ومذيعات ومقدمين ومقدمات في التلفزيون السوري. معرّجاً على مخازي مسؤولين في مفاصل ثقافتنا. مخاز من شأنها لو نُشرت، وعلى قلّة القرّاء عندنا، أن تنزّل نسبة محبّي هؤلاء «الفلتات» المشار إليهم – إن كان لهم محبون – بنسبة ٩٠٪!

❖❖❖

بعدها راح عزّات يعرض لي أوراقاً اقتطعها مقص استحسانه، من صفحات مطبوعاتنا، ما نكتفي هنا بعرض ثلاث منها فقط:

الأولى – لكاتب السيناريو فؤاد حميرة (جريدة «بلدنا» ٢٠١١/١٠/١٩) جاء فيها: قضية التدخل العسكري ليست كرة ترمى في مرمى المعارضة وحدها، بغية استخدامها إعلامياً لإظهار المعارضة بثوب الخيانة، وإنما الأمر يتعلق بالطرفين. المعارضة والنظام معاً، فالسؤال هنا: لماذا يطلب من المعارضة كل شيء ولا يطلب من النظام ذات الشيء وبذات اللهجة والصيغة؟

الثانية – للمخرج السينمائي ريمون بطرس (جريدة «الوطن» ٢٠١١/١٠/١٩) أيضاً. يردّ فيها على مَنْ انتقدوه، لذكره في مقال سابق له. بعض ما يجري في بلدنا من اختراقات وجرائم – تحت سقف الوطن – لأفراد معروفين في النظام. بذريعة أن الوقت ليس مناسباً. يقول «بطرس» في عرض ردّه: أيها الأصدقاء إذا كان الوقت غير مناسب لبعض الكلام في مقالة من صحيفة قد لا يتجاوز عدد قرّائها العشرات أو المئات في أحسن حال. فهل يا ترى، الوقت مناسب لآلاف مؤلفة من الطحالب الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، كي تستمر وحتى هذا اليوم. بل حتى هذه اللحظة «...» وتحت سقف الوطن، بفسادها وبنهبها وسرقاتها وصفقاتها. التي تطول آثارها حياة ومعيشة الآلاف بل الملايين من أبناء البلد، ولا مَنْ يحاسبهم..؟!

الثالثة – للصحافية وصال سلوم (جريدة «الثورة» ٢٠١١/١٠/٢٧) كتبت تقول:

إنه موسم قطاف الزيتون.. والزيتون في سورية من حوران إلى اللاذقية وإدلب وعفرين.. كله حين يعصر يعطي زيتاً واحداً نقياً كقلوب من قطفوه وكالغراس التي حملته وشربت من ماء عذب، منشؤه من تراب وطن واحد.. لا فرق بين سواده في السويداء ولا احمراره في سهل الغاب..

لا شجر في بلادي إلا وجذوره تتمسك بحلم التراب الملون.. ولا جفاف في بلادي إلا ويبكي الشجر بعضه على بعضه همّاً..

hosnyhlal@hotmail.com

بين قوسين

توثيق الذاكرة السورية

◄ خليل صويلح

يعمل مازن يوسف صباغ منذ سنوات بصمت على مشروع مهم يتعلّق بتوثيق الذاكرة السياسية السورية. قد يبدو هذا العمل أرشيفياً صرفاً، لكنه يضيء محطات ووقائع مجهولة بالنسبة لجيل اليوم عن كيفية نشأة الدولة السورية، ودساتيرها المتلاحقة، وبرلماناتها. في هذه اللحظة السورية المضطربة نحن أحوج ما نكون إلى مثل هذه الوثائق لمعرفة تاريخ هذه الجغرافيا التي لطالما كانت عرضة للأطماع الخارجية. يقيناً أن معظم السوريين لم يقرأ دستور بلاده كي يعرف حقوقه وواجباته. صحيح أن قانون الطوارئ أوقف العجلة طويلاً، وأبعد المسافة بين طموحات السوريين بدولة مدنية، كما كانوا يحلمون لحظة استقلال البلاد في عشرينيات القرن المنصرم، لكن هذا لا يمنع من معرفة تفاصيل ضرورية عن ذاكرة البلاد. في هذا السياق استل مازن صباغ مجموعة من الوثائق النادرة من خزائن الأرشيف السوري وقام بتحريرها، كان أولها «سجل الحكومات والوزارات السورية:١٩١٨-٢٠١٠»، ثم «سجل الدستور السوري»، و«المؤتمر السوري- برلمان الاستقلال». في كتابه الأخير هذا يتوقف عند لحظة مفصلية تتعلق بقرار استقلال سورية من نير الحكم العثماني (١٩١٨)، وتتويج فيصل بن الحسين ملكاً على البلاد، وانطلاق أول برلمان عربي في المنطقة بمشاركة شخصيات من بلاد الشام (سورية ولبنان وفلسطين والأردن). عاش هذا البرلمان سنة واحدة، قبل أن تطيحه المؤامرات الدولية، ففيما كان السوريون يحتفلون باستقلالهم، كانت دول الحلفاء تضع اللمسات الأخيرة على اتفاقيات توزيع الغنائم «سايكس بيكو»، وقبلها «وعد بلفور». هكذا وجد السوريون أنفسهم حيال قيد آخر، هو الانتداب الفرنسي، لكن هذا القيد لم يمنعهم من تأسيس دستور جديد للبلاد. في هذا الدستور الذي يعود إلى نحو قرن مضى، نكتشف توق السوريين إلى حياة مدنية تضاهي حياة أرقى شعوب العالم، إذ جاء في بيان المؤتمر السوري في اجتماعه الأول بأن: «أمتنا السورية تتأهب لحياة استقلالية جديدة لتحقيق أمانيها الحقة، وقد ارتأت وضع قانون جديد للمملكة السورية تتخذه دستوراً ليكون سلاحاً مدنياً تتقي به الأمة صدمات السياسة الاستعمارية، وليكون برهاناً جلياً لدى العالم المتمدن على أن السوري على جانب لا يستهان به من الرقي من غير أن يحتاج إلى وصي أو ولي يقبض على زمام أموره».

khalil.s@scs-net.org

شعر يمور بالشذا

◄ غياث رمزي الجرف

إشراق روحي صوفي تقطع فيه الروح صلتها بالجسد، وتفنى في الحب فناء مطلقاً يقترن بالعشق الإلهي والذات العلية... وانفعال عاطفي حار نابض بالمشاعر النورانية.. وخلجات نفسية عميقة.. وخيال رحب المدى طليق حر.. ومستوى من التعبير الشعري الرفيع المدهش.. وذاتية متوهجة تقدس الفردية المبدعة التي تغرد خارج السرب وتمجد ألمها وحزنها تمجيداً خاصاً.. وتسمو بحبها وتتحد بالكون والطبيعة والمحبوب في وحدة حلولية لا انفصام فيها.. في فضاء هذا الملكوت يطير الشاعر بدوي الجبل منفرداً، ويحلق منفرداً، ويسمو مؤتلقاً، ويحيا مخلداً.. فالمحب العاشق في رؤية شاعرنا له دنيا ذاتية يختص بها ويتميز فيها عن غيره، هذه الدنيا هي دنيا الحب التي تترفع عن كل مادي محسوس من الحياة. والعاشق المدنف دائماً وأبداً قلب متأجج بنار العشق ولهيب الهوى..

تأنق الروح يرضي بلبلاً غرداً
الخالقان وفوق العقل سرهما
كلاهما انسكبت فيه سرائرنا
لم تعرف الحور أشهى من سلافتنا
تقسم الناس دنياهم وفتنتها
غمرت قلبي بأسرار معطرة
في مقلتيك سماوات يهدهدها
ورنوة لك راح النجم يرشفها
من كان يسكب عينيه ونورهما
سَمَا بحسنك عن شكواه تكرمة
يريد بدعاً من الأحزان مؤتلقاً
أنت السراب، عذاب وقده وردىً

وحب الحبيبة سر مكتوم من الأسرار المحيرة يفيض على القلب بعطرٍ الهائم، وأعظم الحب ما امتلك النفس المرهفة وكان خفياً غامضاً ...في عينيها الساحرتين زرقة سماوات نقية ينبعث فيها نور أشقر صاف كأنه شعاع متلألئ، وحين تديم النظر بعينيها المتألقتين يستقي النجم ضياء تلك النظرة ويتمايل نشوة وطرباً ...ها هو ذا المحب يسكب دمع عينيه ونور مقلته لتغتسل أحلام الحبيبة الجميلة من ماء العبرات الندية.. وهو يرتقي عن أن يمس جمالها بشكوى من بعد أو هجر..إكراماً لحسنها، ولرفعة روحه وعزتها وكبريائها.. وإلى ذلك يبقى معاناة عشقية صعبة، قاسية، مؤلمة.. وحزناً خاصاً متفرداً مشعاً لم يعشه محب قبله، ولم يعرفه عاشق غيره...ولعل قصيدته «الحب والله» من القصائد العربية السامية التي استجابت على نحو غنائي وجداني بديع للهب الإنسان العاشق، والتي اتحد فيها البيان العربي الخلاب بالروح الشعرية المجددة الخلاقة...

من جنة الله، قلبانا جناحاه
كلاهما للغيوب: الحب والله
وما شهدناه لكنا عبدناه
رف الهجير ندىً لما سقيناه
وقد تفرد من يهوى بدنياه
والحب أملكه للروح أخفاه
من أشقر النور أصفاه وأحلاه
حتى ترنح سكر في محياه
لتستحم رؤاك الشقر لولاه
وراح يسمو عن الدنيا بشكواه
ومن شقاء الهوى يختار أقساه
وتؤنس العين أفياء وأمواه..

لم أعد أذكر من قال: إن بدوي الجبل الشاعر يصدر عنه الشعر كما يصدر العطر عن الورد ... ولكنني أذكر نزار قباني وكلماته: بدوي الجبل السيف اليماني الوحيد المعلق على جدار الشعر العربي، في حنجرته ألف لبيد، وألف شريف رضي، وألف أبي تمام... لا تستطيع إلا أن ترفع قبعتك وتنحني باحترام أمام عبقريته... ■■

محاكمة «كارلوس» في زمن انهيار الرأسمالية

◄ مهند عمر

ابتسم المناضل الأممي «إيليتش راميريز سانشيز» المعروف باسم «كارلوس» الفنزويلي الجنسية وهو يطلق قبضته في الهواء يوم الاثنين (٧-١١-٢٠١١) عندما دخل إلى قاعة المحكمة في باريس لمحاكمته بشأن عمليات نوعية ضد المراكز الإمبريالية، نفذها وعدد من رفاقه في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وهي فترة تصاعد العنف الثوري ضد الأهداف الصهيونية والإمبريالية حول العالم.

لم يبد «الثعلب» وهو أحد أهم الثوريين الأمميين الذين انخرطوا في صفوف المناضلين من أجل تحرير فلسطين، أي استياء من تراجع حملات التضامن معه تحديدا على المستوى الفلسطيني رغم أنه خط صفحات بيضاء في تاريخ الثورة الفلسطينية، حيث انخرط كارلوس في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – العمليات الخارجية، وقد أشرف على تدريبه – الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد، وتلقى تدريبات عدة قبل انخراطه في الجبهة في فنزويلا وكوبا. وبعد انضمامه للجبهة تدرب في مخيمات الأردن، وقاتل مع الفصائل الفلسطينية آنذاك في مواجهة الجيش الأردني، ومن ثم انتقل إلى مخيمات الجبهة في لبنان، وقد سطع نجم كارلوس فقد تميز بذكائه وقدرته على التخطيط والتخفي وتغيير ملامحه وكان له عدة أسماء منها سالم وميشيل.

وقد نفذ كارلوس الذي يواجه حكما بالسجن مدى الحياة عملياته في أكثر من دولة أوروبية، وفي فيينا بالنمسا خطط وشارك لعملية الهجوم على مقر اجتماع الأوبك لوزراء البترول عام ١٩٧٥؛ حيث أذاع بيان «درع الثورة العربية»، كما استولى كارلوس على السفارة الفرنسية في «لاهاي» بهولندا، مقر محكمة العدل الدولية، واختطف طائرة فرنسية إلى مطار «عنتيبي» بأوغندا في عام ١٩٧٦ حيث كان عليها شخصيات وسواح صهاينة، كما قام باستهداف طائرة العال الصهيونية في فرنسا بواسطة قاذف آر. بي. جي وبعد أسبوع واحد قام بعملية جريئة باقتحام المطار نفسه مع مجموعته لاستهداف طائرة العال الصهيونية وقد كشفت العملية ونجح باحتجاز رهائن ورضخت فرنسا لمطالبه، وقد حاول اغتيال نائب رئيس الاتحاد الصهيوني البريطاني في لندن، ورئيس شركة محلات «ماركس آند سبنسر» جوزيف إدوارد ستيف الداعم للحركات الصهيونية، وقام بتفجير عدد كبير من البنوك الصهيونية والممولة للحملة الصهيونية ومحطاتها الإذاعية، وكان لديه قائمة بأسماء الداعمين للحركة الصهيونية يريد تصفيتهم، كما قام بالتحضير لعمليات ضد الإمبريالية والصهيونية ومجموعة الرئيس المصري أنور السادات، محاكمة كارلوس الذي وهب حياته في خدمة القضية الفلسطينية ثائراً، مقاتلاً، مناضلاً يسارياً تأتي اليوم، في ظل انهيار يضرب المراكز الرأسمالية العالمية التي ركزت رؤوس الأموال بأيدي قلة تملك الثروة والسلطة، وعودة لليسار إلى الواجهة بطريقة أو بأخرى، وهو ما يؤكد على أن الاشتراكية بما تحمله من عدالة اجتماعية ومساواة بين البشر حول العالم هي الحل لمواجهة الانهيار الاقتصادي الذي قد يضرب كوكبنا. ■■

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 943.715 زائراً